منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

مبادرات ناجحة

لحماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب

صدر في عام 2017 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
بالتعاون مع :
المكتب الميداني لليونسكو/ معهد اليونسكو المشارك في التأليف
© حقوق النشر والتأليف لليونسكو 2018
الترقيم الدولي الموحد للكتب:

ISBN 978-92-3-600066-4

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه والتقاسم بالمثل
3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo). ويقبل المستفيدون عند استخدام مضمون هذا المنشور بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.
(http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar)

ترجمة العنوان الأصلي لهذا المنشور :An Attack on One is An Attack on All

العنوان الأصلي : https://en.unesco.org/an-attack-on-one

صدر في عام 2018 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمكتب الميداني لليونسكو/ معهد اليونسكو/ المشارك في التأليف.

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

تنسيق مشروع اليونسكو: غي بيرغر، روزا م. غونزاليز

المراجعون: إرنست ساغاغا، رئيس حقوق الإنسان والسلامة، الاتحاد الدولي للصحفيين

فيليب ماكليلان، محرر الخافر، نيويورك تايمز الدولية

روتشي أناند، أستاذ العلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا الأمريكية في باريس

ريكاردو بدريرا، مدير الرابطة البرازيلية للصحف)أنج(

فاطمة فرج، نيمان زميل، عضو مجلس إدارة منتدى المحررين العالميين، مدير الشبكة العالمية للمرأة IFRA في برنامج الأخبار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المؤسس والرئيس التنفيذي لاولاد البلد ميديا. مونيك الفايزي، صحفي ومؤلف، زميل، معهد السياسات العالمية.

تصميم الجرافيك: رفائيل ليبوشر

ترجمة: نبيل السخاوي

تصميم الغلاف: رفائيل ليبوشر

الرسوم التوضيحية: اليونسكو تنضيد وطباعة من قبل اليونسكو

الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع

لاري كيلمان

تصدير

اجتمع نحو 300 مشارك في مقر اليونسكو بباريس في شباط/ فبراير 2016 لمناقشة موضوع "المؤسسات الإعلامية تدافع عن سلامة العاملين في مجال الإعلام"[1]. وأفضى هذا الحدث إلى صياغة 40 فكرة لوسائل الإعلام للنظر فيها. وأُقترحت 17 فكرة أخرى لليونسكو وللدول الأعضاء فيها. وكان جمع تشارك الممارسات الجيدة السمة البارزة للنتائج الممارسات الجيدة السمة المشتركة عبر النتائج.

تتناول محتويات هذا المنشور اساسا المبادرات الملائمة الآتية من وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وفي بعض الحالات، تبين هذه المحتويات ما يمكن القيام به عندما تعمل الحكومات مع غيرها من الجهات لحماية الصحفيين وإنهاء إفلات من العقاب للمعتدين على الصحفيين وتبين معظم القصص هنا أن العزيمة الفردية إنما هي الوسيلة الفعالة لوقف الاعتداءات ضد الصحفيين.

تم تمويل هذه المجموعة بموجب البرنامج الدولي لتنمية الاتصال لليونسكو. ويتم خلال هذا البرنامج الدولي الحكومي لليونسكو جمع الأموال اللازمة لتنمية وسائل الإعلام، بما في ذلك مجموعة من المشاريع المتعلقة بالسلامة التي تقدمها الجهات الفاعلة في مجال وسائل الإعلام حول العالم.

ويستكمل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال هذا العمل بمهمة تقوم بها أمانة اليونسكو ترمي إلى رصد سلامة الصحفيين ومعدلات الإفلات من العقاب. وفي المقابل، تشكل المعلومات المتوافرة البيانات الرسمية للأمم المتحدة بشأن هذه المواضيع. وهي تتيح رصد التقدم المحرز بموجب الهدف 16,10 من خطة التنمية المستدامة المتعلقة بكفالة "وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية".

ويندرج كل ذلك في إسهام اليونسكو الواسع النطاق ودورها القيادي لخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وتمثل هذه الخطة إطاراً متعدد الأطراف من شأنه تشجيع التعاون فيما بين الجهات الفاعلة المعنية لضمان حماية من يوفرون لنا المعلومات الصحفية..

وتوضح خطة الأمم المتحدة أن الدول تتحمل مسؤولية حماية جميع مواطنيها، وأن العاملين في مجال الصحافة يستحقون اهتماماً خاصاً بسبب وضعهم الاجتماعي. كما أن هذه الخطة توضح أنه يجب على الدول أن تقدم إلى العدالة أي شخص يسعى إلى كبح الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة على وجه الخصوص عن طريق الترهيب والعنف.

ولكن من الأمور المعترف بها تماماً أنه في إطار خطة الأمم المتحدة تقوم الأطراف الفاعلة غير الحكومية بدور أساسي أي الصحفيون أنفسهم والأسر والأصدقاء والمحامون ومجموعات المجتمع المدني.

إن الأنشطة في هذا المجال الاجتماعي من شأنها أن تفضي إلى ضمان اضطلاع الدول بالأدوار المنوطة بها، وكذلك إلى إحداث فرق فوري ودائم فيما يخص سلامة الصحفيين في ميدان عملهم. أما اتخاذ المبادرات فهو شأن أشخاص بعينهم يقومون بإعداد المنظمات والشبكات والبرامج كجزء في هذا الصدد.

إن قصص ما يقوم به هؤلاء من ممارسات جيدة من شأنها أن تحفز العمل والتكيف في كل مكان.

وفي هذا السياق، نحيي أولئك الذين ترد أعمالهم في هذا الكتيب. إنهم يبينون ما يمكن القيام به.

ونتوجه بالشكر إلى لاري كيلمان الذي قام بجمع هذه القصص في منشور يتميز بطابع مل ٥ م وإعلامي وتربوي. ■

■ **فرانك لارو**
مساعد المدير العام للاتصالات والمعلومات، اليونسكو

[1] http://en.unesco.org/node/254937

جدول المحتويات

مقدمة 9

مراسلون حربيون مُدربون على العمل كالأطباء العسكريين لحماية زملائهم 11

شبكة ماري كولفين: من أجل ربات البيوت في مناطق الحروب 15

المآسي تجمع بين الناس: قيمة التعاون لحماية الصحفيين 19

وضع المنافسة جانباً من أجل تحقيق السلامة 23

ينبغي اعتبار الهجوم على واحد بمثابة هجوم على الجميع 25

استلهام الماضي: أسرة أمين وسلامة الصحفيين الأفارقة 29

في الفلبين: تركيز على صحفيي المجتمعات المحلية الذين يحتاجون للدعم 33

مكافحة تزايد المضايقات على شبكة الإنترنت: ماريا ريسا 37

أفغانستان: إعداد الخطط في حالات الطوارئ والاستجابة على نطاق واسع 41

إندونيسيا: إدراج السلامة ضمن مواضيع الثقافة 45

لجنة حماية الصحفيين: تغيير عميق في النهج المتعلق بسلامة الصحفيين 49

البرازيل: إذا ما قُتل صحفي ولا أحد يبالي، فمن الذي سيتولى التحقيق؟ 53

" أقلمة" السلامة: استجابات تلائم مع الأوضاع المحلية 57

مجلس صياغة القرارات في كولمبيا: السلامة في الأرقام 59

الأمن الرقمي، والأمن الجسدي والصحة النفسية الاجتماعية: نهج شامل من المشروع الطليعي لمؤسسة "إيركس" المعنون "ضمان الوصول إلى حرية التعبير" 61

دورات تدريبية للنساء بخصوص البيئات المعادية 65

صحفيات في السودان يعملن في مجالي السلامة والمساواة 69

جرائم دون حل: عندما يحقق الصحفيون في جرائم قتل الزملاء 73

شرخ صغير في ثقافة الإفلات من العقاب 77

حماية الصحفيين قبل وقوعهم في إشكالات 81

ماذا تفعل إن مات أصدقاء لك؟ 85

مركز "دارت" يتناول فعالية التدريب في مجال السلامة 87

استنتاجات 91

كلمة شكر 93

الموارد ملحق ـ مشاريع اليونسكو/ البرنامج الدولي لتنمية الاتصال بشأن سلامة الصحفيين (2009ـ 2017) 95

مقدمة

يتعرض الصحفيون للمخاطر في سعيهم للكشف عن الأخبار للجمهور ويفضي ذلك الى القتل في بعض الأحيان. أما أكثرهم تعرضاً على الصعيد العالمي فهم المراسلون الحربيون غير أنه غالباً ما يتعرض لمخاطر بنفس القدر الصحفيون المحليون الذين يتناولون مواضي قد يرى فيها البعض تهديداً لهم.

ويلاحظ الصحفي ومخرج الأفلام الأمريكي سباستيان يونجار أن السبب الذي يأتي في مقدمة الأسباب العديدة التي تجعل الصحفيين يفعلون ما يفعلونه هو " الاهتمام الصادق والنبيل بالمعاناة التي يتعرض لها البشر، وإذا لم يتم كشف هذه المعاناة والإبلاغ عنه وعرضها، فإنها ستظل مستمرة إلى ما نهاية". إن ما يشير إليه يونجار يخص أولئك الذين يغطون النزاعات المسلحة الكبرى، بيد أن ذلك أيضاً هو شأن أولئك الذين يمارسون مهنة الصحافة في سياق آخر محفوف بالمخاطر.

وثمة الكثير من الوظائف التي تقتضي أن يضع الناس أنفسهم في مسارات ضارة بغية القيام بأدوار رئيسية في المجتمع. ومن هؤلاء رجال الإطفاء، وعمال مناجم الفحم، وعمال البناء، والحفارون العاملون في المنصات النفطية، والخشّابون، فضلاً عن العاملين في مجال الصيد التجاري.

وفي كثير من الأحيان، قلّما يدرك الناس أن الصحفيين، مثلهم مثل هؤلاء، يمارسون أيضاً مهنة محفوفة بالمخاطر، وهي مهنة أصبحت، بكل المقاييس، الأكثر فتكاً. غير أنه خلافاً للمهن الخطرة الأخرى التي تتيح للمجتمع أن يعيش، فإن الصحفيين يتعرضون صراحة للاستهداف بسبب ممارستهم لوظائفهم.

إننا لا نتحدث فقط عن المخاطر التي تواجه أولئك الذين يغطون الأعمال الحربية؛ فهناك المئات من الصحفيين الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم خلال ما يجرونه من تحقيقات بشأن ظواهر الفساد، والأنشطة الإجرامية، وعدم الكفاءة، وغير ذلك من المخالفات. كما يعاني الصحفيون من المضايقات سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، ويتعرضون للاعتداءات والحبس والرقابة، وحتى للقتل على أيدي الذين يشاركون في أعمال يكثر القيام بها في الظلام والذين يتهددهم التدفق الحر للمعلومات.

الحفاظ على سلامة الصحفيين بات مسألة صعبة

يتناول هذا التقرير مجموعة مختارة من شركات وسائل الإعلام المبتكرة والناجحة، ويجتمع أفراد الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني سعياً لتحسين سلامة الصحفيين. وهذه هي حالات أناس يأخذون زمام المبادرة للعمل نيابةً عن المهنة، ولا يستكنون كضحايا لا حول لهم ولا قوة.

إن هذا التقرير لا يمثل لمحة عامة عن مجمل العمل الذي يُضطلع به في هذا المجال. كما أنه لا يمتلئ بالإحصاءات والبيانات. بل إنه يشكل مجموعة من القصص يتلوها أناس متحمسون كرسوا أنفسهم لحماية صحفيين تحلوا بالشجاعة، وذلك باتخاذ تدابير استباقية تجعلهم أكثر أماناً. وقد تم تحرير التقرير على أمل أن يحث الآخرين على دعم هذه الجهود، وربما تكرارها، فضلاً عن إذكاء الوعي بأهمية هذا العمل.

وتشوب المآسي العديد من هذه القصص. وكثير منها يحكيها أصدقاء وزملاء وأفراد من أسر الصحفيين الذين قضوا في سبيل الواجب وخلّفوا آثاراً مديدة في ذاكرتهم.

إن حالات الوفاة تجذب الاهتمام وتذكي الوعي بالمخاطر. غير أنها تذهب أبعد من ذلك؛ فهي تفضي إلى اتخاذ مبادرات من شأنها حماية الصحفيين المستقلين الأشد ضعفاً الذين يعملون في الخطوط الأمامية، فضلاً عن الصحفيين المحليين الذين يعملون يومياً تحت ظروف صعبة.

ووفقاً لبيانات اليونسكو، قُتل أكثر من 800 صحفي خلال العقد الماضي، أي صحفي واحد كل أربعة أيام. ولم يتم حل سوى عدد قليل من الحالات. ويتعرض العديد من الصحفيين للمضايقات، والاعتداءات الجسدية، والحبس وانتهاكات حرية الصحافة. كما أن ثقافة الإفلات من العقاب تجبر الكثير غيرهم على اللجوء إلى المنفى أو التزام الصمت.

إن الحفاظ على سلامة الصحفيين قد يشكل مسألة مكلفة. ولسوء الحظ، تأتي هذه التهديدات في وقت تشهد فيه وسائل إعلام جديدة، وخاصة الصحف، اضطرابات شديدة في نماذج عملها، مما يقلل من عائداتها، في حين أن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد.

وتبرز الآن تحالفات جديدة وجهود تعاونية لمعالجة هذه الظروف. فمؤسسات المجتمع المدني تساهم بقدر أكبر في العمل الخاص بالسلامة. كما أن أفكاراً جديدة صاغها من عانوا مما لحق بهم من خسائر ويرغبون في أن يتفادى غيرهم نفس المعاناة.

هذه هي قصتهم. ■

مراسلون حربيون مُدربون على العمل كالأطباء العسكريين لحماية زملائهم

امتنع سيباستيان يونجار عن الذهاب إلى مناطق الحروب. وكان قد اتخذ قراره هذا بعد أن قُتل صديقه وزميله المصور الفوتوغرافي تيم هيذيرينجتون.

إن يونجار، الكاتب الأكثر مبيعاً (ومن بين كتبه رواية "العاصفة التامة") والمخرج المرشح لجائزة الأوسكار (أخرج مع هيذيرينجتون الفيلم الوثائقي "ريستريبو")، كان من المفترض أن يكون مع المصور هيذيرينجتون في مدينة مصراتة، ليبيا، ذات يوم في عام 2011 ، وهو اليوم الذي أُصيب فيه هذا الأخير بشظايا من مدافع مورتر وفاضت روحه وهو في طريقه إلى المستشفى.

وحتى إقامة احتفاء تذكاري ل هيذيرينجتون في لندن بعد بضعة أسابيع، لم يكن يونجار يعتقد أنه كان هناك أي شيء يمكن القيام به لتفادي موت صديقه في ميدان القتال. غير أن حديثاً مع طبيب في الخدمات الجوية الخاصة البريطانية (SAS) غيرت كل شيء.

فقال يونجار:"لقد ذكرت أمراً ما بخصوص الجروح القاتلة التي أصابت تيم، ولكن الطبيب أخبرني بأن هذه الإصابات لم تكن بالضرورة قاتلة، إذ أنه لم يتعرض سوى لنزيف. وحتى عند الإصابة بنزيف غاية في الخطورة من الشريان الفخذي، فهناك ما كان يمكن عمله".

وأضاف يونجار قائلاً ": اعتقد أنه عندما يواجه شخص ما قدره المحتوم، فإن ذلك يخفف الشعور بالمسؤولية إلى حد ما لدى الغير. وقد اتضح أن هيذيرينجتون لم يكن مشرفاً على الموت طبياً. إلا أنه لم يوجد هناك أحد يعرف ما ينبغي القيام به. ولو كنت حاضراً، وسالما من أي جروح، لكان من المستحيل أن أعرف ما يجب عمله. لقد كان من المفترض أن أكون هناك، وبمحض المصادفة لم أكن موجوداً، ولذلك فإن هذا حفزني على البدء في برنامج تدريبي. وخطر ذلك على بالي عندما أنهى الطبيب حديثه".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج التدريبي يُسمى "ريسك" (RISK)، أي "مراسلون مُدربون على إنقاذ زملائهم"، وهو برنامج تدرب من خلاله نحو 300 صحفي مستقل منذ عام 2012 في مجال التقنيات الطبية في حالات الطوارئ، وذلك إذا ما تواجدوا قُرب شخص مُصاب مثل تيم هيذيرينجتون.

وقال يونجار ": إن هذا النوع من التدريب يُشبه، على وجه التقريب، التدريب الذي يتلقاه الأطباء العسكريون في الفصائل القتالية التابعة للقوات العسكرية الأمريكية. وهو نوع من الإسعافات الأولية المتقدمة التي تُستخدم في الأماكن المعزولة، مثل كيفية تخفيف الضغط على صدر المصاب، وتغطية جروح الصدر، وتنظيف ممرات الهواء في الجهاز التنفسي، ووقف النزيف الحاد، وتقييم إصابات العمود الفقري، وما إلى ذلك".

والظاهر أن هذا التدريب يتمثل في تدابير للسلامة تتميز بالبساطة والوضوح؛ ومن المُخجل أنه لا بد من وقوع مأساة حتى ندرك هذا الأمر؛ كما أنه من المخجل أنه لم يخطر على بال أحد قبل ذلك.

وأضاف يونجار ": لو كانت هذه التدابير قد اتخذت في ساراييفو في تسعينيات القرن الماضي أو في بيروت في ثمانينات القرن ذاته، لكان ذلك أفضل؛ غير أنه من بين الأمور التي افضت إلى الأخذ بها ما حدث من تغييرات هائلة في العالم وفي الصناعة، وذلك في وقت واحد تقريباً".

ثم قال يونجار:"إن وسائل الاتصال الاجتماعي عملت على تقويض دعائم صناعة الأخبار التقليدية"، ومن ثم لا يتوافر إلا قدر قليل من الوظائف بدوام كامل"، موضحاً أن برنامج "ريسك"(RISK) يركز على الصحفيين المستقلين لأن شركات وسائل الإعلام تعتمد عليهم أكثر من أي وقت مضى. ويضم هؤلاء الصحفيون بين صفوفهم معظم الذين يغطون العمليات الحربية، إضافة إلى حالات الوفاة والإصابات.

"ثم إن هناك العديد من الأمور التي تجري في آن معاً. فها هو الربيع العربي الذي تعززه وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه الوسائل إنما تقوض دعائم وسائل الإعلام التقليدية، وتتيح مجالا جديد اً تماماً من العمليات للصحفيين المستقلين. ومن ثم فإن كل ذلك قد حدث بفعل شبكة اثناء الربيع العربي. أثناء

Photo credit: Balazs Gardi

الصحفي المقتول تيم هيذيرينجتون

من(RISK) يوفر دورات تدريبية مجاناً للصحفيين المستقلين نشروا مقالات صحفية؛ وتستغرق هذه الدورات أربعة أيام مخصصة لمناهج تعليمية في صفوف الدراسة وتمرينات على المهارات اللازمة لإنقاذ الأرواح. ويتسلم المتدربون حزماً طبية شاملة مثل التي في حوزة الأطباء العسكريين، وذلك للقيام بالمهام المطلوبة منهم.

وتُعقد الدورات التدريبية في المقر الرئيسي في نيويورك وفي مجموعة مختارة دورياً في العالم مثل كوسوفو، لاغوس، كييف، لندن. ومعظم الجهات المشاركة هي وسائل إعلام دولية، رغم أن برنامج "ريسك"(RISK) عقد دورة للصحفيين المحليين في أوكرانيا، ويود المسؤولون عنه القيام بأكثر من ذلك.

ويعمل في برنامج "ريسك"(RISK) موظف واحد بدوام كامل؛ كما يستخدم هذا البرنامج مدربين طبيين بغية إدارة الدورات التدريبية. وتبلغ الميزانية السنوية للبرنامج 200 ، 000 دولار أمريكي يتم تمويلها من منح من المؤسسات والأفراد وشركات وسائل الإعلام نفسها. ولإطلاق البرنامج، استثمر يونجار أمواله الخاصة، إضافة إلى أموال من الوكالات الجديدة التي استخدمت هيذيرينجتون وزميله المصور الفوتوغرافي كريس هوندوروس الذي قُتل معه.

وتم تنفيذ التدريب بطريقة مناسبة؛ ومن أمثلة ذلك تضميد الجروح الناجمة عن شظايا القنابل في حلب، سوريا؛ ومساعدة راكب أصابه انهيار في طائرة متجهة إلى القاهرة؛ وحتى مساعدة جارٍ مُسن. وقال يونجار:"نحن لا نعرف موقفاً أُنقذت فيه أرواح بالفعل، وذلك من بعض الوجوه لحسن الحظ. ولقد أُستخدمت هذه المهارات، غير أن الظروف التي راح فيها تيم أو كريس لم تكن قد حدثت بعد. ولو لم تكن قد حدثت، لأسعدنا ذلك كل السعادة.

إن التركيز على الصحفيين المستقلين لا يعود إلى تزايد تواجدهم في البيئات المعادية فحسب، بل يرجع ايضاً إلى ثقافة العمل الصحفي المستقل ذاتها.

وقال يونجار:"إن الصحفيين المستقلين هم جماعة تمارس مهنة تعتمد إلى حد بعيد على التنقل بين وضع وآخر، وهناك من يدخل فيها ويخرج منها؛ فهم شديدو التحرك. ومن الواضح أنهم ليسوا نقابيين. وهم يتصرفون كالقطط إلى حد ما فمن الصعب جمعهم في نفس الاتجاه. ويرى معظم الصحفيين المستقلين أن ذلك إنما يشكل على أية حال وضعا مؤقتاً في سبيل الحصول على وظيفة بأجر في صناعة الأخبار. ومن ثم فهذه المهنة إنما هي بمثابة محطة على الطريق بالنسبة إلى عدد كبير منهم. كان يفترض عليهم القيان بها حتى يصلوا الى حيث يقصدون بها حتى يصلوا إلى حيث يقصدون، ولكن لا أحد، على وجه الحقيقة، استثمر في كل ما تنطوي عليه من رفاه.

"والنقطة أن من الصعوبة بمكان تنظيم وخلق نشاط جماعي مع أشخاص مستقلين بطبيعتهم. وفيما يتعلق بممارسة ضغط على المستخدمين في قطاع الأعمال، فمن الصعب تحقيق ذلك. فالصحفيون المستقلون يمسكون تماماً بزمام أمورهم، وينافسون بعضهم بعضاً للحصول على الوظائف".

وإن كان هذا العمل محفوفاً بالمخاطر، فما الداعي للقيام به؟

أجاب يونجار عن هذا السؤال بقوله: " ثمة أمر يتميز بالنبل يكمن وراء هذه المهنة. فبالإضافة إلى الرغبة في الاطلاع على ما يدور في ساحات المعارك الحربية وفي الارتقاء بالمسار المهني، فضلاً عن أي أمر آخر يحفّر الصحفيين، هناك سمة نبيلة كل النبل تتميز بها هذه المهنة فيما يتعلق بالدافع الكامن وراء العمل الذي يقوم به معظم الصحفيين الذين أعرفهم. ويتمثل ذلك في أن هناك اهتمام صادق بالمعاناة التي يتعرض لها البشر، وأنه إذا لم يتم كشف هذه المعاناة وعرضها والإبلاغ عنها، فإنها ستظل مستمرة إلى ما نهاية ".

" إن العالم الذي يخلو من صحفيين يقومون بتغطية ساحات الحروب إنما يصير عالماً مروِّعاً. والواقع أنه سيكون عالماً كريهاً إلى أقصى حد، ولن يكون في وسعنا أن نعرف أي شيء بصدد ما يعانيه إخواننا البشر في بعض من هذه الأماكن. ومهما كلّف الأمر، فالحق إنه أمر يجب على المجتمع التأكد من استمراره والقيام به بأمانة وشرف". ■

RISK : ■
http://risctraining.org/

شبكة ماري كولفين: من أجل ربات البيوت في مناطق الحروب

كان لماري كولفين أصدقاء كثيرون يعملون في مناطق الحرب، وقد أثارت وفاتها أسى عميقاً.

إن كولفين، المراسلة المشهورة لصحيفة صنداي تايمز والتي قُتلت في سوريا في عام 2012 ، تميزت بما لها من خبرات كثيرة في العمل تحت ظروف تكتنفها الصعاب والمخاطر. ولكن بقدر ما اكتسبت من خبرات، التقت بآخرين أكثر انغماساً مما كانت عليه، حيث أن هذه الظروف كانت بالنسبة لهم بمثابة طريقة حياة. وبينما كان المراسلون الأجانب يغادرون منطقة الحرب، رفض العديد من الصحفيين هذا الاختيار. فقد اعتبروا أن بيتهم هو منطقة الحرب.

كان لكولفين، أثناء حياتها، شبكة قوية من الأصدقاء أتاحت لها تبادل الخبرات معهم، وكان هؤلاء يساعدون ويدعمون بعضهم بعضاً.

وعندما وافتها المنيّة، قرر ثلاثة من أقرب أصدقائها تحويل ما كان بينهم وبينها من صداقة إلى تراث دائم؛ وهكذا نشأت شبكة ماري كولفين للصحفيين.

وفي هذا الصدد، قالت ديمة حمدان، التي تدير شبكة ماري كولفين للصحفيين:" كان مصدر الإلهام ما يُسمي " The Vulture Club "، وهو عبارة عن شبكة غير رسمية للصحفيين الذين يساعد بعضهم البعض عن طريق الاتصال والتواصل".

"وقد تولد شعور دائم لدى ماري بأن الصحفيات العاملات في الخارج كن معزولات تماماً، ولاسيما الصحفيات المستقلات. وقد قررت صديقاتها، وهن ليز دوسيه، وليندسي هيلسوم وجين ويليسلي، إنشاء الشبكة تكريماً لماري، وكذلك لإرثها".

وساعدتهن في ذلك المغنية آني لينوكس التي أسست المنظمة غير الحكومية "الدائرة" (The Circle) "من أجل النساء والفتيات في عالم أكثر إنصافاً"، والتي رغبت ايضاً في أن تشارك في إحياء ذكرى ماري كولفين. وتشكل شبكة الصحفيين جزءاً من "الدائرة". وتجمع هذه الشبكة الصحفيات وغيرهن من العاملين في مجال الإعلام عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقالت حمدان ": لقد قررنا تكريس هذه الشبكة في الوقت الراهن للصحفيات العرب، لأن الصحفيات الغربيات يواجهن مجموعة أخرى من التحديات؛ ومن المحتمل أن تكون هناك منافذ أكثر متاحة لهن".

وقالت حمدان ": إن كنت فلسطينياً في قطاع غزة، أو مصرياً في القاهرة، أو يمنياً في صنعاء أو في عدن، فلن تتمتع بميزات امتلاك جواز سفر غربي يتيح إجلاءك إذا ما وقع حادث طارئ". وفيما يخص المراسلين المحليين الذين يعملون تحت ظروف نزاعات عنيفة، "عليك أن تتعايش مع الحرب. فهي حياتك، كما أنها تؤثر على أسرتك".

" والأهم من ذلك أنه إذا لم تكن الإنجليزية لغتك الأولى، أو إذا لم تكن تتحدث بالإنجليزية أصلاً، فسيتم استبعادك تلقائياً من العديد من قنوات الدعم المتوافرة هناك".

وثمة صعوبات أخرى، وهي التي قد يعترف بها الصحفيات اللاتي لا يعشن في مناطق النزاع

" ينبغي لك أن تتعاملي مع التحيز الجنسي يومياً؛ إنك تعملين مع وسائل إعلام محلية حيث لا يتوافر أحياناً ما يكفي من الدعم على المستوى التحريري. وفي بعض الأحيان، لا يوجد دعم قانوني؛ كما أن مستخدميك لا يدفعون أجرك في الوقت المحدد. وقد يسرق شخص ما المعدات الخاصة بك، ولكن ما من وسيلة للاحتجاج إزاء فعل من هذا القبيل. وهكذا تتعدد الصعوبات. ولا يُتاح سوى للصحفيين المحليين في البلاد فهم مثل هذه المشكلات".

وقالت حمدان، وهي صحفية فلسطينية عملت لحساب هيئة الإذاعة البريطانية في الشرق

الأوسط، إن الشبكة عقدت مقابلات مع نحو 80 امرأة عبر العالم العربي قبل إطلاقها. وأضافت:" إن كنا قررنا إنشاء شبكة لتوفير الدعم، فقد اقتضى ذلك أن يتلاءم تصميمها مع احتياجاتهن الفعلية. ومن بين الأمور الرئيسية التي لاحظناها في هذا الصدد هو أنهن جميعا يحتجن إلى التوجيه والإرشاد".

وهكذا فإن الشبكة، التي تضم الآن نحو 60 مشاركاً، وصلت إلى صحفيين مخضرمين واجتذبت حوالي 25 مرشداً لغة معظمهم الأصلية هي العربية، وجميعهم متطوعون. أما المرشدون فهم يضمون عدداً من الصحفيين ذوي الخبرة في المنطقة، بما فيهم سامية نخول، محررة شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة طومسون رويترز، ورولا خلف، رئيسة تحرير مساعدة في صحيفة "فايننشال تايمز"، وشيماء خليل، صحفية إذاعية في القناة التلفزيونية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية، ونادية بلباسي، مراسلة قناة "العربية" في واشنطن.

يتصل المرشدون بكل عضو من أعضاء الشبكة ويتواصلون معهم بشتى الوسائل. وقد يكون ذلك عن طريق مكالمة "سكايب" مرة واحدة كل شهر، أو من خلال الرسائل النصية العادية.

وقالت حمدان:" انما يتيح ذلك فرصة فرصة مناسبة لأولئك الفتيات. فقد يمكن لفتاة شابة في المغرب، تعمل حالياً كمرافقة صحفية ولديها بعض الإلمام بالفيديو، أن تصير مخرجة أفلام وثائقية. ومن ثم فإن الأمر لا يقتصر على المتابعة اليومية، بل إن توافر فرص الاتصال يمكن أن يحدث فرقا حقيقيا وذلك لأنهن يحصلن على تدريب لا يتوفر لديهن عن طريق التعليم أو الدورات الدراسية".

غير أن الإرشاد ليس هو الخدمة الوحيدة التي توفرها الشبكة.

وفي هذا الصدد، قالت حمدان ": إن الكثير من هؤلاء النساء يعملن في مواقف تسبب توتراً شديد اً، ولا يعرفن أين يذهبن. فقد تحتاج إحداهن إلى إجلاء طارئ، وقد تضطر أخرى إلى التوقف عن الكتابة وإلى أن تعتدل في مواقفها لفترة من الوقت، لأنهن يتلقين تهديدات بالقتل أو بالاختطاف. وقد تلحق بهن صدمات نفسية، لأنهن يعشن تحت ظروف الحرب؛ وربما كن من الحذر [بحيث يعجزن عن التحدث مع الناس بشأن ذلك]، أو لانهن لا يعرفن ما ينبغي عمله في هذا الصدد.

"نحن نتصل بشكل منتظم مع كل واحدة منهن ونتابعهن من وقت إلى آخر؛ وعليه، فمتى احتاجت إحداهن إلى إجلاء طارئ أو إلى مساعدة، أتحنا لها الاتصال بالمنظمات الأخرى مثل منظمة "رووري بيك ترست"، أو بالمنظمات التي تقدم للناس أموالا في حالات الطوارئ، مثل منظمة "صحفيون في محنة"؛ وقد نستعين بمعالجين نفسيين يمارسون العلاج عبر الإنترنت. ونحن نسعى لإيجاد السبل الكفيلة للمساعدة مع تحمل تكلفة العلاج النفسي أو أي مساعدة أخرى.

كما أن الشبكة تنظم كل شهر "دردشة صوتية" عبر الإنترنت تتناول المسائل المهمة بالنسبة للأعضاء، وهي تشكيلة تمتد من معالجة الصدمات، من خلال كيفية طرح أفكار للمقالات، وتقديم المشورة للصحفيين المستقلين، والتعامل مع المضايقات في أماكن العمل، وغير ذلك.

وقالت حمدان:" ومن بين الأمور الرئيسية أننا نراعي الدقة المتناهية فيما يخص سلامة الإنترنت. ونحن نرغب في أن تحظى هذه الشبكة بالسلامة، حيث يمكن لكل امرأة أن تطرح أسئلة دون أن يخالجها أي شعور بأنه سيتم اعتراضها أو أن يساروها القلق لاحتمال تقديمها للمحاكمة، أو أن تنزعج لإمكانية استغلالها لأي سبب من الأسباب".

وتوفر الشبكة دوراتها المعنية بسلامة الإنترنت، وهي دورات تُعلم الأعضاء كيفية تشفير الرسائل، وكيفية حفظ وحماية كلمات السر، وما يجب القيام به إذا ما تم الاستيلاء عليها، وما هي التطبيقات الأكثر أماناً. "ثم إننا نخبرهم بألا يعتمدوا كثيراً على تطبيق "سكايب"، فهناك تطبيقات أخرى أكثر أماناً متاحة لهم".

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة ماري كولفين للصحفيين تحظى في الوقت الراهن بدعم من "مؤسسة الأصفري"، التي تعمل في المملكة المتحدة وسوريا وفلسطين ولبنان، ومن "صندوق سيغريد روينغ"، وهو الصندوق الذي يدعم حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن تتلقى الشبكة تمويلاً إضافياً لتوسيع نطاق خدماتها؛ كما أنها مهيأة لقبول طلبات الالتحاق من أعضاء جدد يعملون في المنطقة.

وقالت حمدان": إننا نصل إلى أي فرد يعمل في مجالات الصحافة المطبوعة والإذاعة والإنترنت أي المراسلون والمرافقون الصحفيون ومخرجو الأفلام ومنتجو الأخبار والمصورون الفوتوغرافيون وإلى أي شخص يعمل في مجال الصحافة أو لديه اهتمام كبير بالصحافة؛ وبفضل ما نوفره لهم من مساعدة فسيكون في مقدورهم تكريس جهودهم واستهلال مسار وظيفي مناسب".

وقالت حمدان": إن لدى هؤلاء أسئلة لا حصر لها ولا عد وهي أسئلة تتعلق بمجال التحرير والمسائل القانونية والقضايا الأخلاقية. وهناك العديد من المواقف الصعبة، منها، على سبيل المثال، ماذا تفعل، عندما تكون هناك، إذا ما طلب منك شخص أن تكشف عن مصادر معلوماتك، أو إذا ما اتصل بك شخص في آخر لحظة وطلب منك شطب خبر من الأخبار؟ إن هذه الأسئلة لا تجد بالضرورة من يجيب عنها، وسيكون من المستحسن إذا ما توافر لهم مرشد يمكنه التحدث معهم على أساس منتظم، بحيث يتاح لهم تدارس الأفكار معه بغية مساعدتهم على تحسين مهاراتهم والنظر فيما قد يطرحونه من أسئلة رئيسية. ■

■ شبكة ماري كولفين للصحفيين:

بالإنجليزية: https://mariecolvinnetwork.org/en

بالعربية: https://mariecolvinnetwork.org/ar

المآسي تجمع بين الناس:
قيمة التعاون لحماية الصحفيين

من المفترض بداهة ان يحظى الصحفيين المستقلين الذين يعملون لحساب المؤسسات الاعلامية في المناطق المحفوفة بالمخاطر بتدابير حماية كتلك التي يحظى بها الصحفيون العاملون. غير أن هذا الأمر لا يُطبق دائماً. أما تفاصيل الطريقة التي يمكن بها اتخاذ هذه التدابير فقد يشوبها التعقيد.

وفيما يتعلق بصحفي يعمل لحساب مؤسسات إعلامية متعددة في وقت واحد وهو أمر تزداد وتيرته ويخص المراسلين الدوليين العاملين في المناطق الخطرة فمن الذي تقع على عاتقه مسؤولية توفير الرعاية له إذا ما لحقت به إصابات؟

ومن يوفر التأمين؟

ومن يُخرج المراسل أو المراسلة من مكان العمل وينقلهما إلى المستشفى؟

ومن يتولى تقديم المساعدة إلى أسرة المراسل إذا لم يعد في مقدوره مواصلة عمله؟

إن هذه المسائل العملية هي التي تتناولها "ثقافة السلامة"، المعروفة باسمها المختصر "أكوس" (ACOS)، والمتمثلة في تحالف يضم المؤسسات الإعلامية وجمعيات وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الرئيسية. وقد استندت في البداية إلى قائمة من المبادئ للصحفيين المستقلين والصحفيين المحليين والمؤسسات الإعلامية التي تستخدمهم، سعياً للحصول على تأييد من المؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء العالم. وقد تحولت إلى مبادرة عالمية تسعى في الوقت الراهن إلى الالتزام بهذه المبادئ.

وكما هو الشأن مع العديد من مبادرات السلامة، فقد نشأت "أكوس" جرّاء المأساة المتمثلة في تنفيذ الإعدامات العلنية بحق الصحفيين المستقلين جيمس فولي وستيفن سوتلوف اللذين اختطف كل منهما على حدة وقتلا في سوريا في عام 2014 .

قالت اليزابيث كانتينيس، المديرة التنفيذية ل "أكوس":" هناك بعض الأحداث التي لها تأثير حقيقي، أو تُغيّر الأمور حق اً، أو تحدث صدمة فعلية في نفوس الناس؛ وأعتقد أنه كان لهذه المأساة تأثير عميق".

أفضى اختطاف فولي وسوتلوف وذبحهما إلى تداعيات تجاوزت مجال الصحافة إلى حد بعيد إذ أن أنباء قتلهما البشع انتشرت على الصعيد العالمي وأذكت الوعي العام إزاء جماعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي ارتكبت هذه العمليات.

وفي عالم الصحافة، كانت أعمال القتل هذه، بمثابة محفز للعمل التعاوني.

ولقد تمت صياغة مبادئ سلامة الصحفيين في سلسلة من الاجتماعات ضمت ممثلين عن وكالة أنباء أسوشييتد برس، ومركز دارت للصحافة والصدمة، وسجل الصحفيين المستقلين، ومشروع GroundThruth project ، ومؤسسة نادي الصحافة في الخارج، فضلاً عن وكالة رويترز. وجاء في ديباجة المبادئ المذكورة "إن عملية اختطاف وقتل المراسلين جيمس فولي وستيفن سوتولوف كشفت النقاب عن تنامي المخاطر التي تواجه الصحفيين المستقلين على الصعيد العالمي"، كما أن هذه الديباجة أشارت إلى أن أعمال القتل والحبس والخطف بلغت مستوى قياسياً فيما يخص الصحفيين المحليين الذين يواجهون أشد التهديدات.

وتنطبق سبعة من المبادئ المذكورة على الصحفيين المستقلين والصحفيين المحليين المكلفين بمهام محفوفة بالمخاطر؛ ومثال ذلك التأكد من أن هؤلاء الصحفيين مزودين بخوذات مدرعة وستر واقية، وأن بحوزتهم حقائب الإسعافات الأولية، وأنهم يُنفذون التقييم الدقيق للمخاطر، وأنهم يبلغون الآخرين بأماكن وجودهم.

كما تضم الديباجة ثمانية مبادئ للمؤسسات الإعلامية التي تستخدم صحفيين مستقلين وصحفيين محليين تنص على الاهتمام برفاه هؤلاء الصحفيين، مثلما هو الحال فيما يخص الصحفيين الموظفين العاملين فيها؛ وتنص أيضاً على إدراك حجم التكاليف الإضافية المترتبة على التدريب والتأمين ومعدات السلامة في مناطق الحروب، فضلاً عن ضمان المسارعة إلى دفع الأجور وتقديم إقرارات المصادر، وغير ذلك.

وقد تنامت قائمة الجهات المُوقعة بما يزيد على 90 مؤسسة منها هيئة الإذاعة البريطانية، وشركة بلومبرغ، ولجنة حقوق الصحفيين، والمعهد الدولي لسلامة الصحفيين، والموقع العالمي، وصحيفة الغارديان، وقناة غلوبو التلفزيونية، ومؤسسة الصحافة الباكستانية، ووكالة الأنباء اليابانية "كيودو"، ووكالة الأنباء الفرنسية، ومنتدى الصحافة الأرجنتينية، ومركز بوليتزير، وجمعية الأنباء عبر الإنترنت، وصحيفة "أمريكا اليوم".

وهذه القائمة آخذة في التنامي حالياً.

بيد ان العملية تكتنفها المصاعب. وتتساءل كانتينيس قائلة " إن المسألة هنا هي كيف نقوم بنقل هذه الوثيقة إلى حيز الواقع؟".

والحق أن الصحفيين المستقلين والصحفيين المحليين هم الأشد ضعفاً، وتقول كانتينيس:"إنهم يقبلون القيام بأي عمل يمكن أن يحصلوا عليه. غير أن الصحفيين المحليين هم الأشد ضعفاً إلى حد بعيد؛ فهم يعيشون وسط النزاعات التي يغطونها. ولكن فيما يخص الصحفي المستقل الدولي ففي مقدوره أن يأتي إلى سوريا وأن يغادرها، بينما يتواجد الصحفي السوري وسط أحداث النزاع؛ وهو يغطي هذه الأحداث في الوقت الذي يتعرض فيه أفراد من أسرته للقتل. كما أنه من المستحيل أن يجد يوماً يخلد فيه للراحة".

وأضافت كانتينيس قائلة ": لقد لاحظنا أن هنالك مؤسسات إعلامية تستجيب بعناية فائقة لواجبها في توفير الرعاية؛ كما أنها تقدم الدعم للصحفيين إذا ما احتاجوا إلى رعاية طبية، أو إذا ما تعرّض صحفي مستقل لمتاعب.

وقالت كانتينيس ": غير أن هذا الأمر لا يُطبق دائماً. بل قد يحدث في بعض الأحيان ارتباك بشأن معرفة من هو المسؤول عن صحفي مستقل عندما ينجز عملاً لنا جميعاً. فهل نحن مسؤولون جميع اً عنه؟".

وسعياً للإجابة عن هذه الأسئلة ودعم تنفيذ "المبادئ"، يُركز تحالف "أكوس" (ACOS) على المبادرات الأربع التالية:

- إعداد آلية تتيح لخبراء السلامة في مجال وسائل الإعلام والصحفيين المستقلين أن يكون في مقدورهم تشاطر المعلومات المتعلقة ببلدان أو قضايا معينة؛
- إيجاد حلول مُيسّرة وبأسعار معقولة للتأمين على الصحفيين المستقلين والصحفيين المحليين؛
- إتاحة توسيع نطاق الحصول على برامج تدريب السلامة للصحفيين المستقلين وطلاب المؤسسات الاكاديمية الصحفية؛
- التواصل بشأن أفضل الممارسات في مجال السلامة ونشر قائمة عبر الإنترنت للموارد المتاحة للصحفيين المستقلين والمحررين بحيث يكون في مقدور الصحفيين المستقلين تلقي التقارير و منح للتدريب، والتمثيل القانوني، والمساعدة النفسية، والدعم في وقت الأزمات، وغير ذلك من المساعدات.

ولعل أكبر الفوائد الناجمة عن تحالف "أكوس" (ACOS) تتمثل في جعل مجموعة واسعة من الشركات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية تتعاون فيما بينها بشأن مبادرات السلامة. وقد باتت "أكوس" (ACOS) ، في الواقع، مركزاً دولياً لتبادل المعلومات من شأنه مساعدة المنظمات في تفادي ازدواجية الأنشطة، وحثها على تشاطر المعلومات والموارد.

وتقول كانتينيس :" إننا نحتاج إلى القيام معاً بهذا العمل لأن ذلك هو مصدر قوتنا. وتنشئ "أكوس" آلية للتنسيق بحيث تتمكن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من استخدام الموارد على النحو الأمثل، وأن يكون في مقدورنا تشاطر المعلومات. وقد يقول قائل:" إني

سأقوم بتدريب في مجال السلامة في اليمن ولدي شواغل فيما يخص السلامة، فهل من شخص عمل هناك؟ أو ما بماذا تنصح، وما هي الأماكن المتاحة على الإنترنت؟ إنها معلومات عملية للغاية، بيد أنه يتعين في الوقت عينه معرفة من هو المسؤول عما يحدث".

وقد استهلت "أكوس" قائمة جرد المبادرات الخاصة بالسلامة عالميا بتحديد الثغرات التي يتعين سدها وتلافيها.

وكان التنسيق ضمن هذه الثغرات. وقالت كانتينيس:" إن ما ينبغي علينا مراعاته بشكل كبير هو الا نكرر ما يفعله الاخرون مراعاته كل المراعاة هو ألا نضاعف ما يفعله الآخرون، بل علينا، بدلاً من ذلك، أن نعزز ما هو موجود بالفعل ويجري بشكل جيد. وينبغي لنا أن نخبر الصحفيين المستقلين والصحفيين المحليين بأن عليهم أن يستخدموا هذه الموارد. ومن ثم علينا أن نلتزم بعدم تبديد ما لدينا من أموال للقيام بأمور تم تنفيذها من قبل. ثم أنه من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام للناشرين وتخصيص مزيد من الوقت من أجل مساعدتهم على أن يكونوا أفضل استعداداً. ومن الممكن زيادة عدد الصحفيين المدربين قدر المستطاع، بيد أنهم يحتاجون إلى التحدث مع ناشر في نهاية المطاف. ولذلك فمن الأفضل أن يوجد ناشر يكون في مقدوره القيام بهذا الحوار".

وتقول كانتينيس:" إننا لاحظنا أن من الضروري إدماج الصدمات النفسية، وقضايا الجنسين والأمن الرقمي بشكل أفضل في برامج التدريب في مجال السلامة. وأعتقد أن هنالك تحسناً كبيراً في تناول هذه المواضيع، وغالباً ما يتم ذلك على نحو متزايد فيما يخص التدريب في مجال السلامة؛ ولكن هذه المواضيع تأتي أحياناً في المرتبة الثانية. وما نعلمه هو أنه يتعين إدماج ذلك طوال فترة التدريب في مجال السلامة".

كما تقول كانتينيس إن هنالك حاجة ماسة إلى توفير التدريب في مجال السلامة للصحفيين المحليين الذين يعملون للشركات الإعلامية المحلية، وليس فقط لوسائل الإعلام الدولية.

وقالت كانتينيس ": إننا نريد حث المؤسسات الإعلامية على القيام بعمل مماثل والتعاون معنا، وعلى أن تنتظم على المستوى الوطني. كما نود أن نذهب إلى بلدان أخرى والتحدث مع المؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية، وأن نشجع إجراء هذا الحوار، ونشجع الفكرة القائلة بان علينا العمل معاً معاً من أجل إقامة آليات للسلامة. ومن أمثلة ذلك تقييم المخاطر. والحق أن الأموال مهمة كما الموارد، ولكن إن تعلق الأمر بالاستجابات فالأهم هو تنظيم الجهود". ■

■ **مبادئ السلامة لتحالف "أكوس"**
https://www.acosalliance.org/the-principles

وضع المنافسة جانباً من أجل تحقيق السلامة

انتابت المؤسسات الإعلامية التي غطت الألعاب الأولمبية في ريو في عام 2016 مخاوف أمنية تتعلق بحماية مستخدميها من الجرائم المحلية. ثم تفشى فيروس زيكا، ومثّل ذلك لها مصدراً آخر للقلق.

وقد أثار النزاع في العراق مجموعة أخرى من المسائل المتعلقة بالسلامة. فأثناء العمليات الحربية من أجل تحرير مدينة الموصل، تعين على مؤسسات إعلامية أن تخطط بعناية فيما يخص آخر نزاع، مما وضع المراسلين فيما ثبت أنه مهمة خطيرة تمتد إلى أبعد حد. ويمثل الأمن الرقمي مجموعة مختلفة كل الاختلاف من المسائل. ومن هذه المسائل: كيف يمكن حماية الصحفيين العاملين في الميدان من أعمال القرصنة والتعقب عن طريق بصمة الأجهزة الرقمية الخاصة بهم؟ وكيف يمكن التصدي لتزايد المضايقات عبر الإنترنت؟

إن هذه المسائل لا تمثل سوى قدر ضئيل من المشاكل التي تواجه المؤسسات الإعلامية في الوقت الراهن، في حين أن هناك تحديات جديدة آخذة في الظهور.

وبالنسبة للكثير من المواقف كهذه وغيرها ستستفيد المؤسسات الإعلامية أيّما استفادة إذا تشاورت مباشرة مع المنظمات الأخرى التي تشهد نفس المواقف وهي في الواقع منافسة لها لمعرفة كيف تتغلب على الصعاب، ومن خلال المناقشات، إعداد أفضل الاستجابات العملية.

ولكن كيف يمكن إجراء مناقشة مع المنافسين؟

هنا يتدخل الفريق المعني بالسلامة الإخبارية التابع لمعهد السلامة الإخبارية الدولية (INSI). وتقول سيو انجليش، رئيسة هذا المعهد ": إنه مجال يتم فيه طرح المنافسة جانباً ومناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك فيما يخص سلامة الصحفيين".

وباعتباره منظمة أنشأها الأعضاء ومكرسة لسلامة الصحفيين، يضم معهد السلامة الإخبارية الدولية (INSI) 50 مؤسسة من المؤسسات الإعلامية الرائدة في العالم مثل الهيئات الإذاعية الرئيسية، والنشرات المطبوعة وشركات الأخبار الرقمية المتخصصة من أجل تشاطر المعلومات بشأن تحديات السلامة الناشئة.

يجتمع الفريق المعني بالسلامة الإخبارية مرة كل أربعة أو ستة أسابيع، كما أنه مفتوح لجميع الأعضاء. ويعقد هذا الفريق اجتماعاته في لندن، فضلاً عن الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد من حين لآخر.

إن أغلب المشاركين، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية ضمان سلامة الفرق التي ينشرونها في المناطق الصعبة والخطرة، يتصلون هاتفياً بالاجتماعات من خلال خط آمن. أما المناقشات فهي دائماً سرية.

وتقول انجليش :" إن هذه المناقشات تتيح للمشاركين تشاطر الخبرات المكتسبة من القضايا الحالية؛ كما أنها تخص ما لديهم من آراء حول السلامة الناشئة. وقد تتعلق بأمر ميداني محدد كل التحديد في موقع معين، أو قد تخص أمراً أكثر عمومية، مثل المضايقات عبر الإنترنت التي يتعرض لها الصحفيون. ومن ثم فهي تدور في واقع الأمر حول تمكين المشاركين، في ظروف سرية وخالية من التنافس، من تشاطر عدد من القضايا التي يواجهونها".

ويقدم معهد السلامة الإخبارية الدولية لأعضائه خدمات أخرى، بما فيها الإرشادات والمشورات، والتدريب في مجال السلامة الصحفية، وإعداد السياسات والممارسات الخاصة بالسلامة الصناعية، وجلسات إعلامية مكتبية حول السلامة، فضلاً عن التقارير والأحداث.

كما يصدر هذا المعهد تقارير عن السلامة، ويُجري البحوث، ويروج لإعداد المزيد من آليات السلامة، ويوفر الوصلات إلى الأجهزة، ومزودي التدريب والدعم، ويعزز مدونة للسلامة، وينشر مدونة، ومدونات صوتية وأفلام فيديو عن قضايا السلامة، إضافة إلى جمع إحصاءات السلامة لصناعة الأخبار.

غير أن المعهد المذكور يعتبر أن مهمته الأساسية إنما تتمثل في التعاون وتبادل المعارف. وقالت انجليش:" إننا نرى أن المهمة الرئيسية التي يمكن لمعهد السلامة الإخبارية الدولية إنجازها إنما تتمثل في أن يوفر المنتدى لاعضائه الفرصة ليتحدثوا بصراحة عن القضايا المتعلقة بالسلامة".

وتندرج اجتماعات الفريق المعني بالسلامة الإخبارية في صميم هذا العمل. ويمكن أن تغطي قضية واحدة حالة الأمن في مدينة الموصل القضية الرئيسية في العديد من الاجتماعات أو قد تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع التي يطرحها الأعضاء على بساط البحث.

وعلى الرغم من أن المناقشات تكتسي طابعاً سرياً، فإن معهد السلامة الإخبارية الدولية يستخدمها لتوجيه عمله الأوسع نطاقاً لمنفعة جمهور أكبر.

وتقول انجليش:" وفيما يتعلق بالألعاب الأولمبية في ريو على سبيل المثال، فقد قمنا بإعداد سلسلة من المبادئ التوجيهية للأعضاء تخص ما كان يقتضي اتخاذه من احتياطات، وما هي المعلومات التي وجب تقاسمها، وكيفية ضمان أن تكون آمنة. وقد عادت هذه المبادئ التوجيهية بفوائد عليهم، سواء أكانوا جزءاً من الفريق المعني بالسلامة الإخبارية أم لا".

وثمة تقارير أخرى حظيت بتوزيع أوسع نطاقاً على الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، ومن هذه التقارير، على سبيل المثال، التقرير الخاص بكيفية تأثير أزمة اللاجئين علي الصحفيين الذين يقومون بتغطيتها.

وتقول انجليش:"إننا نركز في المقام الأول على تزويد الأعضاء، الذين يسددون رسوم العضوية، ويقومون بتمويل معهد السلامة الإخبارية الدولية، بما يحتاجون إليه من معلومات محددة ومحدّثة وفي الوقت المناسب. كما ننشر علناً المبادئ التوجيهية الأكثر عمومية بشأن أفضل الممارسات".

وتضيف انجليش قائلة:" إن توزيع الصحفيين في أوضاع يحتمل أن تكون خطرة، والتأكد من اتخاذ أفضل الاحتياطات الممكنة، ومن ثم تشارك هذا النوع من أفضل الممارسات مع الآخرين، إنما هي أمور تتسم بقيمة عالية".

ثم قالت:" أعتقد أن معهد السلامة الإخبارية الدولية هو إحدى المنظمات القليلة التي يمكن لها فعلاً، بفضل شبكة الأعضاء الخاصة بنا، أن توفر هذا النوع من المنتديات بغية تشاطر هذا النمط من المعلومات بشأن هذه القضايا. أما ما يتميز به هذا المعهد من قيمة عالية بالنسبة لنا فهو، في واقع الأمر، أنه يمكن لمن ينتمون إلى هذه الشبكة أن يثق بعضهم بالبعض الآخر فيما يخص مناقشة هذه القضايا، وهذا هو كل ما نركز على محاولة تحقيقه بالفعل". ■

■ **معهد السلامة الإخبارية الدولية:**
http://newssafety.org/home/

ينبغي اعتبار الهجوم على واحد بمثابة هجوم على الجميع

إن وسائل الإعلام الإخبارية بطبيعتها شديدة التنافس فيما بينها. وذلك أمر متأصل فيها. بيد أنه إذا ما تعرض الصحفيون لعمليات الاختطاف أو الاعتداء مع افلات الجناة من العقاب، يجب عندئذ التعاون والوقوف معاً لحمايتهم.

هذه هي الفكرة التي تكمن وراء تمرين في التعاون جرى في باكستان، التي تمثل أكثر أسواق الأخبار تنافساً في العالم، فضلاً عما يحدق بها من مخاطر، حيث غيرت المؤسسات الإعلامية مواقفها حيال الاعتداءات ضد وسائل الإعلام الأخرى، وهي الاعتداءات التي كانت تتجاهلها، وأخذت تنشرها في جميع أنحاء البلاد، وهو ما أفضى إلى توفير قدر أكبر من الأمان للصحفيين من خلال تركيز الانتباه على حالاتهم.

يقول ظفار عباس، محرر صحيفة "الفجر" (Dawn) الباكستانية:" عندما كان صحفي يتعرض لاعتداء أو قتل أو إصابة، كانت غالبية الصحف والقنوات التلفزيونية ترفض، بسبب التنافس فيما بينها، تحديد المنظمة التي تنتمي إليها". وأضاف:" وتبعاً لذلك، لم يكن هناك تأثير. ولو تعرض صحفي من صحيفة "الفجر" لهجوم، واكتفت بعض الصحف الأخرى بالقول إن هذا أو ذاك الشخص، الذي يعمل في صحيفة يومية محلية، قد جُرح، أو لو اكتفت القنوات التلفزيونية بتجاهل هذا الهجوم، فلن يعر أحد اهتماماً لما حدث. ولذلك لم نفكر سوى في أمر واحد، ألا وهو: ماذا لو اجتمع كل المحررين وأعلنوا الحد الأدنى المطلوب الذي يتمثل في أنه ينبغي اعتبار الهجوم على واحد بمثابة هجوم على الجميع".

وكانت الخطوة الأولى في هذا المضمار هي اقناع أصحاب وسائل الإعلام بأن التعاون إنما هو أفضل خيار لهم. وقد يكون ذلك أمراً صعب المنال في مجال الإعلام، حيث يترسخ التنافس بشكل عميق.

ويقول عباس:" إن إعداد تقرير عن مؤسسة إعلامية من قبل مؤسسة أخرى يقع تحت طائلة الحظر في الوقت الراهن سواء كان التقرير إيجابياً أو سلبياً، وهو ما يمثل تعتيماً تاماً. ومما يثير الدهشة أن هؤلاء الناس يدّعون أنه لا توجد مؤسسة إعلامية أخرى في البلاد. وقد استغرق ذلك بعض الوقت".

ويضيف عباس قائلا:" إن هذا الأمر لا يتعلق إلا بمجال السلامة. فلو تعرضت محطة تلفزيونية لهجوم، فقد يعني ذلك أننا سنكون جميعاً مستهدفين بدورنا؛ ومن ثم علينا أن نبعث برسالة إلى النشطاء، وكذلك إلى الحكومة، مفادها أننا متوحدون إزاء هذه القضية الخاصة. وقد كان لذلك عظيم الجدوى".

وما أن وافق أصحاب وسائل الإعلام على العمل معاً، تمثلت الخطوة التالية في الكشف عن أفضل وسيلة للتواصل، في الوقت الفعلي، فيما بين المؤسسات الإعلامية التي تمتد من الهيئات الإذاعية وحتى الصحف اليومية في المدن الكبرى ومروراً بالمنافذ الصغيرة النائية في جميع أركان البلاد.

وكانت الاستجابة بسيطة: فقد أنشأ المحررون فريقاً يُسمى "المحررون من أجل السلامة"، وذلك باستخدام تطبيق WhatsApp للرسائل الفورية المجانية.
وقال عباس:" إن أُستهدف شخص ما، أرسل شخص آخر في الحال رسالة مفادها أن ذلك قد وقع، هل في مقدور أحد أن يؤكد هذا الخبر؟ وهكذا ستبدأ السلسلة بأكملها. ولن نقوم سوى ببث أو نشر الخبر عندما يؤكده محرر في مؤسسة بعينها ويعطينا الضوء الأخضر. ويجري ذلك بطريقة رائعة.

مثال ذلك:

عندما اختطفت مجموعة من المسلحين الصحفي أفضل موغال من منزله في مدينة "كويتا" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 ، أرسل صحفي آخر رسالة إلى "محررون من أجل السلامة". أما في الماضي، فلم تكن حالة كهذه تلقى سوى القليل من الاهتمام. غير أن هذا الخبر حظي آنذاك بتغطية على الصعيد الوطني والعالمي.

وجدير بالذكر أن موغال، الصحفي الذي يعمل في وكالة أنباء صغيرة تُسمى "الخدمات الإخبارية على الإنترنت"، عاد إلى منزله في غضون عدة ساعات.

وقال عباس:" كان موغال يتملكه الذعر، ولم يكن راغباً في الكشف عن هويته فيما يتعلق بما قد حدث، أو إذا ما أخذته الأجهزة الأمنية. بيد أننا علمنا لاحقاً أن وزير الداخلية في إسلام أباد، أجرى اتصالات فورية بالناس في "كويتا"، نظراً لأن الخبر كان منشور اً على معظم الشبكات التلفزيونية، وعاد موغال إلى منزله.

لقد حدث ذلك عندما أدركنا قوة جميع الشبكات التلفزيونية التي نشرت أخباراً بشأن صحفي بسيط ينتمي إلى وكالة أنباء متواضعة في مكان غير ذي شأن. وتمكنا من إنقاذه من مزيد من التنكيل. لقد كانت قبل قصة رائعة".

ويحرص فريق WhatsApp ("المحررون من أجل السلامة") على ضمان عدم الإبلاغ عن الشائعات والأخبار الكاذبة (الخدع).

واستطرد عباس قائلاً:" في العام الماضي، تلقى مشغّل الهاتف في مكاتبنا مكالمة هاتفية تبلغه بوضع قنبلة، فاتصل رجال الأمن المعينون عندنا على الفور بالشرطة المكلفة بالحماية من القنابل. وتلقيت مكالمات هاتفية على WhatsApp لأن آخرين وصلتهم تقارير تفيد بأن فرقة الحماية من القنابل سارعت إلى المجيء إلى مكاتب صحيفتنا "الفجر". ولذلك بعثت إليهم رسائل في الحال، راجياً منهم ألا ينشروا الخبر، نظراً لأن 99 في المائة من الحالات إنما هي أخبار كاذبة (خدع) ومن شأنها أن تثير ذعر اً لا ضرورة له".

غير أن محطة تلفزيونية نشرت الخبر، ولكن عندما تم الاتصال بمحررها من خلال WhatsApp لم تكرر هذه المحطة نشره. إننا احتفظنا بالخبر لثلاث أو أربع دقائق. وكما هو الشأن في معظم الحالات، اتضح أن هذا الخبر لم يكن سوى خبر كاذب (خدعة). ومن ثم لم ينشر أحد هذا الخبر".

ويستخدم الفريق المذكور أيضاً WhatsApp لتعزيز احتفالات الذكرى الدولية بحرية الصحافة والسلامة، مثل اليوم العالمي لحرية الصحافة. في 3 أيار/ مايو. كما يتبادل أعضاؤه المعلومات بشأن ما يحدث في باكستان بغية ضمان التركيز على الصعيد المحلي.

وقال عباس:" وفيما يتعلق بالأحداث الثلاثة الأخيرة، فقد عمل فريق WhatsApp على نحو جيد تماماً إذ أن ما يقرب من 50 في المائة من الصحف لم تكتف بنشر الأخبار، بل أضافت مقالات افتتاحية بشأنها. وذلك لمجرد تسليط الضوء على ثقافة الإفلات من العقاب وكيف ينبغي التصدي لها".

ويقول عباس إن المبادرة لا تحتاج إلى مزيد من التمويل في المستقبل.

"والآن، نحن مجموعة تتألف من 35 شخصاً يمثلون معظم الصحف وشركات التلفزيون المعروفة في البلاد. والعرض مفتوح لكل الراغبين بالانضمام إلينا. وليس على هؤلاء أن يدفعوا أموالاً، فالعضوية مجانية. والفكرة هنا هي أنه إذا استطعنا تسليط الضوء على هذه المسألة بطريقة كبيرة، تمكنا من ممارسة الضغوط على الحكومة. وقد نقوم، في مرحلة ما، بإعداد تقرير ورفعه إلى الحكومة، لنقول لها: 'إن هذه هي حالات مازالت دون حل، ولم تُتخذ أي خطوة لمعالجتها".

وجدير بالذكر أن باكستان تشهد مستويات عليا من الجرائم ضد الصحفيين وإفلات مرتكبيها من العقاب. أما الصحفيون في المدن الصغيرة والمناطق القبلية فهم الأشد ضعفاً.

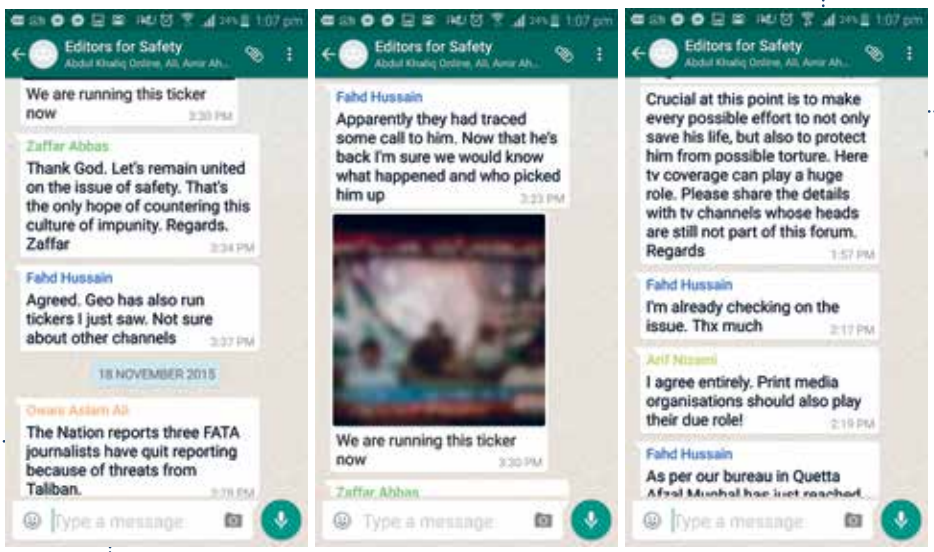

محررون من أجل السلامة
عبد الخالق، عبر الإنترنت، علي، أمير، أح...

إن من الأمور بالغة الأهمية هو بذل كل جهد مستطاع ليس لإنقاذ حياته فحسب، بل لحمايته أيضاً من أي تنكيل محتمل. وهنا تقوم التغطية التلفزيونية بدور هائل. الرجا تبادل التفاصيل مع القنوات التلفزيونية التي لم ينضم رؤساؤها بعد إلى هذا المنتدى.

مع تحياتي

فهد حسين
إني أدرس المسألة بالفعل. مع جزيل الشكر

عارف نظامي
إني موافق كل الموافقة. وعلى مؤسسات وسائل الإعلام المطبوعة أن تقوم بالدور الواجب عليها

فهد حسين
وفقاً لمكتبنا في "كويتا"

محررون من أجل السلامة
عبد الخالق، عبر الإنترنت، علي، أمير، أح...

يبدو أنهم تتبعوا مكالمة وصلته. والآن وقد عاد فإننا سنعرف ماذا حدث، ومن الذي اختطفه
إننا نقوم الآن بتشغيل المُبرقة الكاتبة

ظفار عباس

محررون من أجل السلامة
عبد الخالق، عبر الإنترنت، علي، أمير، أح...

إننا نقوم الآن بتشغيل المُبرقة الكاتبة

ظفار عباس
الحمد لله. لنبقى متحدين إزاء مسألة السلامة. فذلك هو الأمل الوحيد لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب هذه.
مع تحياتي،
ظفار

فهد حسين
موافق. لقد شاهدت للتو على قناة "جيو نيوز" أنها شغّلت أيض اً المُبرقة الكاتبة، غير أني لست متأكداً فيما يخص القنوات الأخرى

18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

تفيد التقارير الواردة من *Nation* أن ثلاثة صحفيين في منطقة "فاتا" توقفوا عن الإبلاغ جرّاء التهديدات التي تعرضوا لها من جماعة "طالبان"

ويشير عباس إلى أنه:" يتعين علينا أن نضع في اعتبارنا تماماً الأشخاص الذين يعملون في المناطق القبلية، حيث أن النشطاء والعسكريين على السواء يمارسون كلهم الضغوط على الصحفيين كي يمتنعوا عن الإبلاغ عن الجانب الآخر. ولدينا تقارير من أشخاص تعرضوا للاختطاف من قبل طرف أو آخر، فضلاً عن المضايقات، وتوقفوا عن الإبلاغ تماماً.
وبالنظر إلى أنهم في غاية الضعف، وأنهم لا يحظون بالدعم من قبل المؤسسات الإعلامية التي يعملون لحسابها، فإنهم مضطرون إلى الخضوع لأحد من هذين الطرفين أو إلى التوقف عن الإبلاغ وترك المنطقة. وهذا أمر مثير للقلق.

لقد صُمّم فريق WhatsApp أساساً لحشد دعم المحررين لهؤلاء الصحفيين، وليس لجذب الانتباه إلى حالاتهم فحسب، بل أيض اً لضمان أنهم غير معزولين.

هذه هي بعض الأمثلة لمناقشة على WhatsApp عندما خطف صحفي في باكستان. وأفضى الاهتمام الذي أحدثته هذه الحالة إلى ممارسة ضغوط، كما أنه أسهم في إطلاق سراح الصحفي سريعاً.

ويقول عباس:" لا يتوافر لبعض الأشخاص في المناطق النائية هواتف ذكية من نوع الأدوات الأخرى التي يمكن استخدامها، ولذلك نعتقد أن هذه الهواتف هي أفضل أداة في الوقت الراهن. والواقع أنه ليس من الممكن لمعظمنا الرحيل على أساس منتظم إلى لاهور أو إسلام أباد أو كراتشي. وعليه، لنبقى على اتصال من خلال WhatsApp ." ■

استلهام الماضي:
أسرة أمين وسلامة الصحفيين الأفارقة

كان محمد "مو" أمين قدوة في حد ذاته، له ذراع اصطناعي كهربي العضلات يلفت الانتباه، تكلف 400.000 دولار أمريكي - ابتكره مخترع تركيب الأعضاء الاصطناعية جون بيلوك، وهو الأول من نوعه أتاح له مواصلة ممارسة الصحافة. ولان ذراعه هذه كانت مثيرة للانتباه فقد اكسبته قدرة مضافة لالهام الاخرين.

فقد أظهر، من بين ما أظهر، مشاعر الإخلاص لزملائه. فعندما كان على الصحفيين المحليين تدبير أمورهم بأنفسهم في أغلب الأحيان، كان يصر على ضرورة أن يحظى الذين أصيبوا مثله، أثناء تأدية مهامهم، بمثل ما تلقاه من مساعدات.

Photo courtesy CAMERAPIX

الأب ونجله، مو وسليم أمين، يعملان معاً في إثيوبيا.

لقد تمزق ذراع مو أمين جراء إصابته بقذيفة صاروخية بينما كان يغطي أحداث سقوط نظام منغستو عام 1991 في إثيوبيا، أثناء الانفجار ذاته الذي أودى بحياة مهندس الصوت جون ماثاي. وكان أمين وقتذاك مديراً لمكتب وكالة"فيسنيوز" (Visnews)، التي تسمي الآن قناة رويترز للتلفزيون، وأحد أشهر مصوري الأخبار. وقد قُتل فيما بعد في حدث تحطم طائرة مخطوفة كان على متنها في عام 1996 .

وبفقدان ذراعه، كان مو أمين محظوظاً.

" فقد تعيّن على أصدقائه أن يعتنوا به نظراً لما كان يتمتع به من مكانة"، يقول نجله سليم أمين، أحد مؤسسي ورئيس الوكالة الإعلامية "ألف 24 ميديا" (A24 Media) في نيروبي، كينيا، وعضو المجلس الدولي لسلامة الصحفيين، ورئيس مؤسسة الناشرين "كاميرابيكس" (Camerapix)، هي مؤسسة للفيديو والتصوير الفوتوغرافي أسسها والده منذ أكثر نصف قرن.

ويقول سليم:" ولكن الأمر كان مختلفاً قليلاً فيما يخص زملائه". فحين قُتل أربعة من زملائه في الصومال في عام 1993 - وهم دان إلدون، وهوس ماينا، وأنطوني ماشاريا، وهانسي كراوس - جرت مناقشة حول ما إذا كان من الواجب اعتبارهم صحفيين محليين أو صحفيين دوليين. وفي هذه الفترة، لم يكن الصحفيون المحليون يتمتعون بذات الفوائد التي كانت تعود على الصحفيين الدوليين.

ويضيف سليم أمين:" في الواقع أن (والدي) أوقف المناقشة محتجاً وقال للمستخدمين 'إن لم تدفعوا ما يجب أن تدفعوه، فإني سأسعى بالتأكيد لإبلاغ هذا الأمر للجميع. واستطاع أن يفرض إرادته، وأن يناضل من أجل عائلات زملائه".

وعلى الرغم من أن الأمور كانت تجري بشكل أفضل فيما يخص الصحفيين المستقلين الذين يعملون الآن لحساب وسائل الإعلام الدولية، فإن تدابير الحماية قد تظل متفاوتة. كما أن الصحفيين الأفارقة المحليين، الذين يعملون لحساب وسائل الإعلام المحلية، يتعرضون للمخاطر. ولا تتوافر هناك سوي موارد قليلة فيما يخص التدريب والتجهيز في مجال السلامة، كما أن معظم البرامج التدريبية التي يمكن لهم الاستفادة منها توفرها لهم بشكل كبير منظمات وموارد من خارج أفريقيا.

ويقول سليم أمين:" نحن لا نزال نشعر في هذه القارة بأننا صحفيون من الطبقة الثانية، من حيث كيفية معاملة الصحفيين الأفارقة في أغلب الأحيان متى تعلق الأمر بالتدريب في مجال السلامة أو التأمين، وما شابه ذلك".

ويسعى أمين إلى تغيير هذا الوضع. ويرى أن ذلك يشكل جزءاً من إرث والده.

ويقول:" إن كل ما نفعله إنما استلهمناه من العمل الذي كان يقوم به والدي في القارة".

ويقوم أمين بإعداد وحدة للتدريب في البيئات المعادية تستغرق أسبوعين وتندرج في صميم المناهج الدراسية الخاصة بمدارس الصحافة يتم تمويلها من الرسوم المدرسية للطلاب، وتكون مفتوحة لجميع الصحفيين في أفريقيا. أما إضافة التدريب في مجال السلامة إلى المناهج الدراسية فقد بدأت تأخذ مجراها في الجامعات في البلدان المتقدمة، ولكن ليس بقدر كبير في أفريقيا.

ولدى سليم أمين قناعة بأن الجامعات تمثل السبل الكفيلة بالمضي قُدماً في هذا الصدد، حيث أن الرسوم المدرسية التي يسددها الطلاب المتفرغون يمكن استخدامها لتدريب ليس هؤلاء الطلاب فحسب، وإنما أيضاً لمساعدة الصحفيين في الميدان.

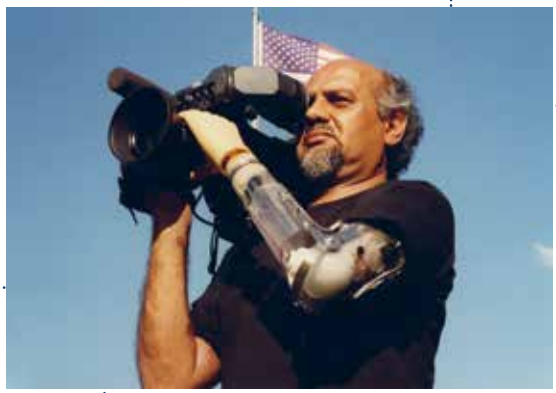

Photo courtesy CAMERAPIX

عاد مو أمين إلى عمله، وذلك بفضل ذراعه الأول من نوعه الذي أتاح له استخدام آلة التصوير.

ويتعين أن تأتي الأموال من مصدر ما. ويلاحظ أمين:" أن إحدى المشكلات الكبرى فيما يتعلق بالتدريب في مجال السلامة إنما تتمثل في تكلفته الباهظة".

وذلك هو ما يعرفه من خبرته في إدارة مؤسسة محمد أمين، وهي مجموعة لا تتوخى الربح وفرت تدريباً للصحفيين الأفارقة لمدة 18 عاماً. وعلى الرغم من أنها أحرزت نجاحاً في توفير أغلب برامج التدريب التقنية ل 250 صحفياً أفريقياً خلال سنوات وجودها، فما زالت المشكلة هي جمع الأموال كل عام.

وفي هذا الصدد، قال أمين:" إن من الصعب بمكان الاستمرار في التسول سعياً لجمع الأموال. ولذلك قررنا إدماج هذا الأمر في النموذج الجامعي، حيث سيتم بالفعل جمع الأموال من الرسوم المدرسية".

ومضى يقول:" إن ما نسعى إلى القيام به هو إنشاء دورة دراسية للماجستير في مجال الصحافة مع جامعتين محليتين هنا، وهما الجامعة المتعددة الوسائط في نيروبي وجامعة نيروبي. وكجزء من هذه الدورة، فكرت في إدماج عنصر التدريب في مجال السلامة في البيئات المعادية يستغرق أسبوعين كجزء من المناهج الدراسية".

لم يجر بعد العمل ببرنامج الماجستير ولا يزال المشروع في مرحلة التخطيط. ويرى أمين أن التدريب في مجال السلامة إنما هو مكون أساسي، ليس فقط بالنسبة إلى الصحفيين خارج الجامعة من الذين ستتم دعوتهم للدورات المعنية بالسلامة، بل أيضاً بالنسبة للطلاب.

وقال أمين:" إن التدريب في مجال السلامة إنما يشكل وحدة من بين 10 أو 12 وحدة تقريباً خلال السنة. ونحن نرغب في أن يأتي مهنيو الصناعة وأن يشاركوا مع الطلاب في التدريب في مجال السلامة لأنهم يحتاجون أساساً لذلك، كما أن ذلك سيتيح للطلاب فرصة عظيمة للربط الشبكي وقضاء وقت مع من سيستخدمونهم ويوفرون لهم عملاً عند تخرجهم".

وعلى الرغم من أن الوضع تغير منذ أيام والده، فقد ازدادت الحاجة إلى إيجاد الحلول الخاصة بسلامة الصحفيين أكثر من أي وقت مضى. وباتت المنظمات الإعلامية الدولية تتحمل مسؤولياتها بشكل متزايد. ويقول سليم أمين:" إن هذه المنظمات تحتاج إلى استخدام مزيد من الفرق المحلية، ومزيد من الأخبار المحلية، ومزيد من الموظفين المحليين، ولذلك لا تريد أن يُظن أنها تعاملهم بطريقة مختلفة عن تلك التي تعامل بها من يأتي من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط".

ويقول أمين إن الاعتماد على المحليين يعطي زخماً تنافسياً لجلب المنافع. "لقد بات المراسلون والصحفيون والمرافقون المحليون لا غنى عنهم بالمرة بالنسبة إلى المؤسسات، وذلك لأن تخفيض الاعتمادات المالية لم يعد يتيح تواجدها الدائم في جميع هذه البلدان. إن الناس يتكلمون، ولن يلبث أن يعلم الجميع ما إذا كانت هذه المؤسسات تعامل الصحفيين المستقلين معاملة سيئة، أو أنها لا تعاملهم بشكل جيد، كما تفعل منظمات أخرى، وعندئذ يتركها الناس. وحُسن معاملة المنظمات الإعلامية هذا لم يكن عن طيب خاطر، بل أُضطرت إليه معظم هذه المنظمات من أجل أن تحافظ على أفضل الموظفين".

Photo courtesy CAMERAPIX

مو أمين مع جون ماثاي في إثيوبيا قبل يوم واحد من وقوع الانفجار الذي راح ضحيته ماثاي ومزّق ذراع أمين.

ويقول أمين:" أعتقد أن هذه المعاملة الطيبة، التي تعد من الأمور الأساسية وتمتع بها المراسلون الأجانب لفترة طويلة، بات المراسلون المحليون يحظون بها الآن"، مضيفاً أن الوضع مختلف بالنسبة للصحفيين المحليين الذين يعملون لحساب وسائل الإعلام المحلية. ويقول:" ولا ينطبق ذلك في الغالب على الهيئات الإذاعية الأفريقية المحلية. وان كان بامكاننا توجيه ملاحظات نقدية للهيئات الإذاعية الدولية، فالواقع أني اعتقد أن هذه الهيئات تعامل موظفيها المحليين في الوقت الراهن معاملة أفضل مما تعامل به العديد من الهيئات الإعلامية المحلية موظفيها المحليين".

Photo courtesy CAMERAPIX

مو أمين يرتدي قناعاً للوقاية من الغازات خلال تغطيته للعمليات الحربية في اليمن خلال سبعينيات القرن الماضي.

كما يجدر بالهيئات الإعلامية المحلية أن تتعاون في مكافحة ما يصفه سليم أمين بأنه أكبر تهديد للأمن يواجه الصحفيين الأفارقة أي ثقافة الإفلات من العقاب التي تترك الحبل على الغارب لكل من تسول له نفسه مضايقة وتهديد الصحفيين واحتجازهم دون أن يخشى محاكمة أو عقاباً.

وقال أمين:" لا توجد وحدة بقدر كاف فيما بين الهيئات الإعلامية المحلية. وإذا ما أُصيب أحد من الصحفيين العاملين لحسابها بضرر ما، بات من الضروري على هذه الهيئات أن تجتمع معاً لإثارة ضجة كبرى في هذا الشأن، وهو ما يفضي إلى ذيوع الخبر ويجعل مرتكبي هذا الجرم يترددون قبل الإقدام على تكراره أو إلحاق الضرر بالصحفي مرة أخرى. ■

AFRICA 24 MEDIA ■
http://www.a24media.com/

في الفلبين: تركيز على صحفيي المجتمعات المحلية الذين يحتاجون للدعم

يعترف ريد باتاريو بأنه كان فيما مضى شاباً وغبياً.

وهو في ذلك ليس وحده.

لمّا كان باتاريو صحفياً شاباً لم يكن يتردد في ركوب الخيل في قوافل عسكرية تجوب مناطق التمرد، أو في تغطية النزاعات دون أن يرتدي سترة واقية أو خوذة. ولم يكن يبالي كثيراً بالمخاطر. فذلك هو ما يفعله المرء على تحديداً عندما يكون شاباً ويسعى إلى الحصول على شهرة.

أما الآن فإنه يدرك الأمور بشكل أفضل.

يقول باتاريو:" لقد قمت بتغطية أحداث في مناطق تشهد حركات التمرد، وفي مناطق نزاع في "ميندانو" و"فيساياس"، فضلاً عن بعض مناطق في "لوزون"، كما رافقت جنوداً في مركبات عسكرية، مدركاً تمام الإدراك أنهم سيمرون بمناطق تكتنفها أشد الصعاب. ولم يتبين لي إلا فيما بعد، ومن وجهة نظر مختلفة، أن كثيراً من الصحفيين قاموا بمثل ما قمت به".

وأضاف قائلاً:" لقد كنا نعرّض حياتنا للخطر، ولم تكن المؤسسات الإعلامية التي نعمل لحسابها تهتم بذلك، لأن اهتمامها الوحيد انصب على ما نرسله إليها من أخبار. وأثناء عملي آنذاك، لم توفر هذه المؤسسات أية تدابير للسلامة، ولا حتى جلسات إعلامية أو بروتوكولات للسلامة، أو أي توجيهات تخص السلامة. ولم يكن المطلوب منا سوى إنجاز المهمة المنوطة بنا، وكان الأمر متروك لنا من أجل أن نبقى على قيد الحياة. والواقع أنه كان على المراسل أن يعتمد على نفسه من أجل البقاء، وأن يكون في مقدوره صياغة الأخبار. ولقد كنت أشعر، في كثير من الحالات، بأني أُعرّض حياتي للخطر. بيد أنني لما كنت شاباً، لم أكترث كثيراً بذلك".

يقيم باتاريو في مانيلا، غير أنه يمارس جزءاً كبيراً من عمله الإعلامي في الأرياف. وقد أخذ يرى أنه إذا كان التعرض للمخاطر هو محض اختياره، فإن زملاءه الريفيين يتعرضون هم أيضاً للمخاطر سواء أرادوا ذلك أم لا.

لم يتلق سوى عدد قليل من الصحفيين الريفيين تدريباً في مجال الصحافة. ويمكن بالكاد اعتبار البعض منهم صحفيين ـ فهم كانوا بالأحرى يتولون نشر الأخبار لأنه لم يكن أحد غيرهم يقوم بذلك في مجتمعاتهم المحلية.

ويقول باتاريو:"إن ما لاحظته أنه لم يكن هناك سوى قدر قليل للغاية من التقارير الإعلامية الميدانية حول ما يطمح إليه الناس، وأن الأصوات المسموعة عادةً هي أصوات ذوي النفوذ، ألا وهم الأثرياء، والنُخبة، والسياسيون، فضلاً عن الشركات الكبرى، ولكن نادراً ما كان لسواد الشعب صوت مسموع".

وفي الوقت عينه، أي حوالي عام 2000، " لاحظنا أن عدد الصحفيين الذين قُتلوا في الفلبين أخذ في الارتفاع"، يضيف باتاريو.

وفي ضوء ما تبلور لديه من أفكار جديدة، كفّ باتاريو عن تغطية حركات التمرد وانخرط في مهمة جديدة، ألا وهي الإسهام في دعم صحافة المجتمعات المحلية من خلال توفير تدريب في مجال الصحافة، وتدريب في مجال السلامة، فضلاً عن تقديم مساعدة مالية إلى من هم في مسيس الحاجة إليها، وهم صحفيو المجتمعات المحلية العاملون في الأقاليم.

وفي عام 2001، أنشأ باتاريو مع عدد من زملائه ذوي التوجهات المماثلة، مركزاً تحت اسم "الصحافة والتنمية في المجتمعات المحلية"، يرمي إلى تعزيز نشر الأخبار في الأرياف وتنمية مشاركة المواطن الإعلامي في معالجة القضايا المحلية. كما يعمل هذا المركز في مجال سلامة الصحفيين، وذلك بالشراكة مع المعهد الدولي لسلامة الصحفيين، من أجل تزويد البيئات المعادية بالإسعافات الأولية والدعم الأساسي الحيوي

ووسائل التدريب والترويج في مجال التوعية بالصدمات النفسية.

ويقول باتاريو:" لقد أدركنا ضرورة سد الفجوة وتزويد الصحفيين في الأقاليم بنوع من التدريب، وبنوع من بناء القدرات، لأن ذلك هو ما يُفتقر إليه في مناطق كثيرة في الفلبين. وثمة فرص متاحة للصحفيين الذين يعملون في منطقة "مترو مانيلا." بالفلبين. ولكن ما إن نتجاوز ذلك، حتى تزداد صعوبة الحصول على التدريب والدعم، سواء أكان دعماً قانونياً، أو في شكل مشورة قانونية، إذا ما سارت الأمور بطريقة خاطئة.

ويضيف باتاريو قائلا:" ولذلك أدركنا أنه بفضل هذا المركز، سيكون بمقدورنا أن نوفر نوعاً من المرافق أو المنابر من شأنه تحقيق تلك الأمور".

غير أن مركز" الصحافة والتنمية في المجتمعات المحلية" لا يضطلع بهذا العمل في الفراغ. "فالأمر لا يقتصر علينا، ونحن لا ندّعي التفرد بالخبرات والموارد، ومن ثم فنحن نحتاج إلى العمل مع مجموعات أخرى من الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني في العديد من المناطق في الفلبين".

ريد باتاريو

سيناريو اختطاف في جنوب الفلبين

إن مركز" الصحافة والتنمية في المجتمعات المحلية" هو عضو مؤسس لـ "صندوق الحرية للصحفيين الفلبيين"، الذي يقدم دعماً مالياً وقانونياً لعائلات الصحفيين الذين قُتلوا، ومنحاً لأولادهم، فضلاً عن الأموال اللازمة للتحقيقات بشأن مقتلهم. أما الأعضاء الآخرون في هذا الصندوق فهم "مركز حرية الإعلام والمسؤولية"، و"جمعية الهيئات الإذاعية في الفلبين" (Kapisanan ng Brodkasters Pilinas)، و"المعهد الصحافي في الفلبين"، و"مركز الصحافة الاستقصائية في الفلبين".

كما أن هذا المركز عضو في "شبكة الحد من مخاطر الكوارث في الفلبين" التي تدعم جهود القطاع العام والقطاع الخاص الرامية إلى التحلي بالصمود أمام الكوارث، وتحالف "الحق في المعرفة في الحال" الذي يروج لحرية المعلومات وما ينجم عنها من تداعيات فيما يخص سلامة الصحفيين.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المركز مع "معهد صحافة الحرب والسلام"، ومع "مينداني‌وز" (MindaNews)، و"الاتحاد الوطني للصحفيين في الفلبين"، وذلك من أجل تعزيز الإبلاغ عن سلوكيات الفساد في القطاع العام، فضلاً عن أفضل الممارسات الرامية إلى مكافحة الفساد، وذلك من خلال توفير الفرص للصحفيين والمواطنين للعمل معاً، وأحياناً، تشكيل مجموعات العمل في المجتمعات المحلية.

ويدير المركز ندوات وحلقات عمل بشأن الصحافة العامة، ودور وسائل الإعلام في الديمقراطية، ووسائل الإعلام والحوكمة، وسلامة وأمن الصحفيين، وذلك في الفلبين وعبر جنوب شرق آسيا. وقد قدم المركز، في موقفين، وبالشراكة مع أخصائيين نفسيين، دعماً نفسياً اجتماعياً لصحفيين تعرضوا لأوضاع كارثية. كما أنشأ المركز شبكات إقليمية وعلى مستوى القطاعات للصحفيين والمؤسسات الإعلامية بغية تشجيع المزيد من مشاركة المواطنين في الحوكمة.

ريد باتاريو

تقييم إعصار هايان

تلقت المشاريع التي ينفذها المركز دعماً من قِبل شركاء التنمية الدوليين، ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ الفلبين، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومؤسسة فورد، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة آسيا، واتحاد أوكسام ـ بريطانيا العظمى، ورابطة المعونة المسيحية، ومؤسسة فريدريش ناومان.

ولا ريب في أن هناك حاجة ماسة لمثل هذه المبادرات في الفلبين، حيث قُتل 78 صحفياً منذ عام 1992، وذلك وفق ما ذكرته لجنة حماية الصحفيين. وكان هؤلاء الصحفيون يغطون الأحداث السياسية، وسلوكيات الفساد، والجرائم، ومجال الأعمال، وقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن النزاعات.

شهدت الفلبين أيضاً أكبر عمليات القتل الجماعي للصحفيين في العالم، ففي عام 2009، أُختطف وقُتل في مذبحة ماجويندناو 58 شخصاً، من بينهم 32 صحفياً بينما كانوا في طريقهم لتقديم أوراق ترشيح سياسي محلي دخل في منافسة مع مرشح من حزب سياسي محلي.

ويقول أحد الناجين من هذه المذبحة أن التدريب في مجال السلامة الذي تلقاه أنقذ حياته.

ويسرد باتاريو:" لقد أخبرني هذا الشخص إنه اضطر مع زميل له إلى العودة إلى الفندق الذي نزلا فيه لأنهما نسيا حاسوباً محمولاً، بعد أن كانا ضمن قافلة في البداية. فعندما وصلا إلى الفندق علما عن طريق مكتب الاستقبال أن مجموعة من الرجال مجهولي الهوية جاؤوا للبحث عنه وأرادوا معرفة ما إذا كان قد انضم بالفعل إلى القافلة.

" وقال إن الشك قد ساوره، وتذكّر ما تلقاه في برامج التدريب المعني بالبيئات العدائية أولاً، فيما يخص ضرورة ملاحظة الأمور الخارجة عن المألوف؛ ثانياً، السؤال عن السبب الذي من أجله أُستهدف هو بالذات؛ ثالثاً، الريبة التي تملكته جراء تغييرات اللحظة الأخيرة؛ رابعاً، الترتيبات الخاصة بالقافلة التي بدت معقدة.

ومن ثم فقد بعث برسائل إلى زملائه الذين سبقوه وحاول مكالمتهم هاتفياً إلا أنه لم يتمكن من الاتصال بهم. وكان الصباح قد انتصف ومات كل من كان في هذه القافلة".

ويقول باتاريو إنه رغم أن التدريب في مجال السلامة يتسم بالفعالية، فإنه ليس بكاف، لاسيما في ظروف تُغتاب فيها حقوق الإنسان. "إن ذلك إنما يجعل ثقافة الإفلات من العقاب أكثر وضوحاً، واعتقد أن هذا الوضع هو الذي يواجهنا جميعاً، وهو ما نسعى إلى التصدي له على جبهات عديدة".

حملة مكافحة الإفلات من العقاب

وقال باتاريو:" إلى حد ما، نحن نتحدث عن الترويج للتصدي لثقافة الإفلات من العقاب، ونحن لا نعمل مع المجموعات الإعلامية المحلية في الفلبين فحسب، وإنما نتحدث أيضاً مع المجموعات الدولية، ومعاهد حقوق الإنسان، ومجموعات حرية المعلومات وغيرها. أما التدريب في مجال السلامة، وهو التدريب الخاص بالبيئات العدائية الذي نجريه للصحفيين، فإنه لا يمثل سوى جزء مما يمكن لنا تلقينه للصحفيين، وهو كيفية البقاء آمنين، وكيفية البقاء على قيد الحياة، بيد أن ذلك لا يمثل سوى قدر ضئيل من قضية السلامة ككل. ويجب أن يكون في مقدورنا معالجة هذه الأمور بشكل أكثر استراتيجية". ■

■ **مركز الصحافة والتنمية في المجتمعات المحلية**
https://ccjdphils.wordpress.com/

مكافحة تزايد المضايقات على شبكة الإنترنت: ماريا ريسا

بقلم جولي بوزيتي*

إن ماريا ريسا هي مراسلة حربية سابقة عملت في القناة التلفزيونية سي ان ان (CNN)، غير أن أيّاً من تجاربها في هذا المجال لم تؤهلها لمواجهة الحملة الهائلة والهدّامة للمضايقات الجنسانية عبر الإنترنت التي بدأت منذ عام 2016. وتقول ريسا في هذا الصدد:" لقد نالتني شتائم منها "قبيحة" و"كلبة" و"أفعى"، فضلاً عن تهديدات بالاغتصاب والقتل". وعند سؤالها عن عدد المرات التي تلقت فيها تهديدات بالموت عبر الإنترنت، تجيب ريسا بأنها لا تتذكر. وتقول:" يا إلهي، لقد حدث ذلك مرات لا تحصى ولا تعد".

وريسا، الصحفية التي تتمتع بخبرة تربو على 30 عاماً، هي المديرة التنفيذية المؤسِّسة ورئيسة التحرير في الشبكة الإعلامية الاجتماعية الناجحة "رابلر" التي تتخذ مقراً لها في الفلبين.

وعلاوة على التهديدات بالاغتصاب والقتل التي تلقتها، تتعرض ريسا لحملات هاشتاج، مثل ArrestMariaRessa وBringHerToTheSenate الرامية إلى إثارة العصابات الإجرامية عبر الإنترنت وحثها على الاعتداء، وهي حملات لتشويه سمعة ريسا وشبكتها الإلكترونية "رابلر"، فضلاً عن إضعاف تأثير تقاريرها الإخبارية.

ماريا ريسا

تتحدث ماريا ريسا في المؤتمر المعني باليوم العالمي لحرية الصحافة باليونسكو الذي عُقد في جاكارتا *2017*

وتقول ريسا إن كل صحفي في هذه البلاد يقدم تقارير إخبارية بشكل مستقل عن الأمور السياسية يتعرض لوابل من الاساءات الإساءات المنسقة للغاية. ويحدث ذلك على وجه الخصوص إن تعلق الأمر بصحفيات.

وتقول ريسا:" بدأ تصاعد الصمت. فأي شخص نزع إلى الانتقاد أو طرح أسئلة بشأن حالات القتل خارج نطاق القضاء كان يتعرض للهجوم، بل وللهجوم بوحشية. وكان وضع الصحفيات أسوأ. ولقد ثبت لنا أن المقصود من هذا الوضع هو إسكات المعارضة ـ أي فرض الطاعة على الصحفيين. وليس علينا أن نطرح أسئلة صعبة، كما أنه لا يجب علينا بالتأكيد أن ننزع إلى الانتقاد".

وتضيف ريسا قائلة إن هذا الهجوم الضار يمثل تهديداً جد حقيقي لسلامة الصحفيين النفسية والرقمية وحتى الجسدية. ولكنها ترفض الاستسلام للترهيب من قِبل جيوش من "كبار المتصيدين" عبر الإنترنت، الذين تعتقد أنهم يكونون جزءاً من حملة ترمي إلى زعزعة استقرار الديمقراطية في الفلبين. كما أنها تسلّم بأن تواصل الاعتداءات يجعلها تفكر مرتين حول أخبار من شأنها أن تعرضها للاعتداءات.

[1] http://www.rappler.com/

"ولكني أمضي في نشر الأخبار وأجعلها أكثر قسوة ! وكل ما أريده هو أني أرفض الخضوع للترهيب".

الصحافة الاستقصائية كسلاح للمواجهة

إن استجابات ماريا ريسا للتهديدات تشمل الإبلاغ الاستقصائي عن المشكلات المتشابكة الخاصة بالمضايقات والتضليل الإعلامي والمعلومات المضللة عبر الإنترنت. وهي تعتقد أن من الضروري "تسليط ضوء الشمس" على المسيئين. ولكن بعد أن نشرت شبكة "رابلر" سلسلة من العروض ترسم خريطة التداعيات المزعجة لظاهرة "التصيّد" السياسية المنظمة على الفلبين في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ازدادت هجمات الإساءة الضارة والتهديدات بالعنف زيادة هائلة.

ونشرت هذه السلسلة تقنيات لتحليل 'البيانات الكبيرة' بغية إثبات أن 'شبكة دمية الجورب' التي تشمل 26 حساباً زائفاً على الفيسبوك كان لها تأثير على ما يقرب من ثلاثة ملايين حساب اخر مقرها في الفلبين. وكان وراء 'دمي الجورب' ثلاثة من "المتصيّدين الكبار"، كما وصفتهم ريسا. وقد قصد هؤلاء المتصيدون إلى نثر التضليل الإعلامي وإثارة اعتداءات دقيقة الأهداف. وتقول ريسا:" إنهم يبثون رسائل داخل الجماعات، مما يفضي إلى تهييجها ومن ثم تتحول إلى غوغاء تهاجم الهدف المقصود".

وخلال الأيام التي أعقبت نشر سلسلة شبكة "رابلر" تحت عنوان 'حرب الدعاية: تسليح الإنترنت'، تلقت ريسا في المتوسط 90 رسالة كراهية في الساعة.

ومن بين هذه الرسائل رسالة تصفها ريسا بأنها "تهديد حقيقي بالموت" ضدها.

واستمرت هذه الرسائل لشهور. وتقول ريسا:" حدث ذلك على نحو من السرعة والتكرار بحيث لم أدرك إلى أي حد كان ذلك غير طبيعي. وهو ما أفضى إلى التخلص من خطورة التهديدات في وجدانها قبل كل شيء. " والحق أني عانيت الأمرَّين مما هو واقعي، ومما هو ليس بواقعي. وبأي طريقة أرد، وهل ينبغي لي أن أرد؟". إن هناك تساؤلات مألوفة تهم الصحفيين والمحررين الذين يسعون إلى مكافحة تداعيات المضايقات عبر الأنترنت.

غير أن ريسا تذهب إلى أن التعبير عن الرأي جهاراً نهاراً من غير تردد أو خوف من شأنه أن يجلب الحماية من خلال إذكاء الوعي.

مطالبة المؤيدين بالإسهام في التصدي

تلقت ريسا، في بداية عام 2017، تهديداً آخر أصابها بالذهول. وتمثل ذلك فيما اعتادت عليه الصحفيات بشكل متزايد على الصعيد العالمي، ألا وهو التهديد بالاغتصاب الجماعي والقتل. فقد كتب شاب على صفحة الفيسبوك لشبكة "رابلر": أريد أن تُغتصب ماريا ريسا تكراراً ومراراً حتى الموت، وسأكون في غاية السعادة لو تم ذلك عند إعلان القانون العرفي، وهو ما سيجلب الفرح إلى قلبي".

استجابت ريسا باعتبارها صحفية رقمية تفهم قوة الجماهير. فقد طلبت من شركائها عبر الإنترنت المساعدة في تحديد هوية الشخص الذي قام بالتهديد والذي استخدم تطبيق الفيسبوك باسم زائف. فنجح هؤلاء في تلبية هذا الطلب. وتمكنت ريسا، بفضل المساعدة التي قدمها مناصروها، من تحديد هوية هذا الشخص، الذي اتضح أنه طالب جامعي يبلغ من العمر 22 سنة. وعندما علمت الجامعة الملحق بها ما فعله هذا الطالب، أجبرته على الاتصال بريسا والاعتذار لها عما ارتكبه في حقها.

وفي وسط عاصفة على الإنترنت أثارها تقرير إخباري مضلل عمداً نُشر على موقع للأخبار الزائفة أساء إلى ريسا، أكثر عسكريون حاليون وسابقون من الجيش الفلبيني من أعمال الإساءة والتهديد. ومرة أخرى، طلبت ريسا من شركائها عبر الإنترنت الرد، فكتب أحد مستخدمي الإنترنت رسالة مفتوحة إلى القائد العام للقوات المسلحة الفلبينية، الجنرال إدواردو آنو، مطالباً إياه بالتدخل.

وبالمثل، كان لتنشيط الشبكات التابعة لريسا جدوى. وذلك لأن الجنرال آنو استاء من هذه الممارسات وأمر بإجراء تحقيق وأصدر اعتذاراً رسمياً جاء فيه:" إننا نعتذر علناً للآنسة ماريا ريسا عما قد تكون هذه التعليقات

[2] http://www.rappler.com/nation/148007-propaganda-war-weaponizing-internet

غير المسؤولة والملاحظات غير الودية سببته من جرح لمشاعرها، فضلاً عما تعرضت له من قلق وأذى".

تشديد الأمن داخل شبكة الإنترنت وخارجها للتصدي للمضايقات السيبرنية

إن ريسا أخذت تدرك أن التهديدات عبر الإنترنت الرامية إلى إلحاق الأذى بالصحفيين، أو تحريض الآخرين على إيذاء الصحفيين يجب أن تؤخذ على محمل الجد[3]. فلا يمكن الاكتفاء بالتعامل مع هذه التهديدات بحجبها، وكتمها، والإبلاغ عنها، وحذفها، وتجاهلها، لأنه:" من غير المعروف متى ستنتقل من العالم الافتراضي وتتسلل إلى العالم المادي".

واستجابةً لذلك، قررت ريسا تعزيز الأمن في غرف الأخبار التابعة لشبكة "رابلر" وتوفير الحماية للصحفيين الذين يواجهون أسوأ الاعتداءات عبر الإنترنت. " لقد تجاوزت هذه الاعتداءات الحدود بحيث بدأ القلق يساورني فيما يتعلق بالسلامة. فعندما يسقط الناس قتلى كل ليلة جرّاء حرب المخدرات وتتوالى التهديدات عبر الإنترنت، فلا خيار لشركة إخبارية مسؤولة سوى تعزيز ترتيبات الأمن لمن يعمل لحسابها".

وفي موازاة ذلك، عززت ريسا إجراءات حماية السلامة الرقمية، واقترن ذلك بتوفير دعم سيكولوجي. ولم تنقل الصحفيين العاملين معها من مهامهم المتعلقة بإعداد التقارير الإخبارية، كما لم ترسلهم خارج البلاد. وهي تبقي خياراتها القانونية مفتوحة. وتقول ريسا إن ضخامة عدد الاعتداءات تعني أنه من غير الممكن متابعة كل منها. غير أن شبكة "رابلر" تسجل كل اعتداء عبر الإنترنت وتُخزّن البيانات من أجل اتخاذ إجراء قانوني في المستقبل. " ولقد أعددنا بروتوكولات بشأن كيفية التعامل مع التهديدات عبر الإنترنت. كما أننا نسعى للتوصل إلى السبل الكفيلة بإخضاع الجناة للمساءلة. ولا ينبغي أن يكون الإفلات من العقاب الذي نلاحظه الآن إحدى هذه السبل. إننا نحتاج إلى حلول".

دعوة منصات الشبكات لتقديم البيانات

تقول ريسا أن صفحتها العامة على الفيسبوك يستهدفها يومياً نحو 2000 تعليق "قبيح".

وتضيف ريسا قائلة:" إن الآلة الدعائية تستخدم هذه الصفحة للتحريض على الغضب، ومن ثم ينبغي لنا التعامل مع الأشخاص الحقيقيين الذين يؤمنون بمثل هذه الأمور. وبالتالي فإن ذلك يأخذ الكثير من الوقت. ويشبه ممارسة لعبة "واك أمول" (whack-a-mole).

وترفض ريسا الفكرة القائلة بأن على للصحفيين مراقبة المنابر الشبكية من خلال الإبلاغ عن المشكلات على نحو مستمر:" وذلك لأن تطبيقات الحجْب والكتم والإبلاغ...متى تكاثرت فإن ذلك يستغرق فقط الكثير من الوقت. بيد أنه ليس هناك ما يكفي من الوقت في اليوم. فنحن أيضاً لدينا ما يُشغلنا".

ولئن تُسلّم ريسا بضخامة المشكلات التي تواجه الفيسبوك، فإنها تصر على أن السبيل الوحيد للمضي قُدماً أمام وسائل التواصل الاجتماعية العملاقة إنما تتمثل في أن تأخذ على عاتقها مسؤولية هذا الأمر وأن تقوم بدورها كناشر أخبار.

وعليه، فقد بدأت ريسا دعوة الفيسبوك علناً للقيام بما يجب عمله. كما أنها توجهت مباشرة إلى الشركة ومعها بيانات تبين حجم المشكلة.

وعلى المدى القصير مباشرة، "فإن المجموعة الوحيدة التي بمقدورها استعادة شيء من الإحساس بالنظام والكياسة هي الفيسبوك... أما الامتناع عن القيام بأي شيء إنما هو تنازل عن المسؤولية".

يجب أن تؤخذ التداعيات العاطفية والنفسية على محمل الجد

غالباً ما يُطلب من الصحفيات أن يتحلين بطابع "خشن" وأن يعملن على أن يكون لهن "جِلد أكثر سُمكاً"، تلك هي الاستجابة المشتركة المطلوبة لمن يتعرضن للمضايقات الجنسانية عبر الإنترنت. وتقول ريسا إنه يجب التعرف على التأثير التراكمي للسخرية المستمرة ـ التي غالباً ما تصل عن طريق الهاتف المحمول الشخصي.

[3] انظر:
http://www.smh.com.au/lifestyle/news-and-views/swedish-broadcaster-alexandra-pascalidou-describes-online-threats-of-sexual-torture-and-graphic-abuse-20161124-gswuwv.htm

ويحدث ذلك لا لمجرد أن الأضرار الناجمة تشمل تداعيات جيدة التوثيق على الرفاه العاطفي والنفسي فحسب، بل أيضاً بسبب الرقابة وتضاؤل الثقة.

ثم تقول ريسا:" إنهم يمارسون الاعتداءات الجسدية ويتعرضون للحياة الجنسية. ومتي شُوهت سمعة المرء وانتزعت كرامته بهذه الطريقة، فكيف له أن يحافظ على مصداقيته؟ إن كل هذه الأمور إنما ترمي كلها إلى تحقيق غرض واحد، ألا وهو منع الصحفيين من القيام بوظائفهم".

لقد صُدمت ريسا جرّاء ما بلغه مستوى الاعتداءات وقدمت المشورة والدعم لصحفيي شبكة "رابلر" المتضررين، بما فيهم فريق وسائل التواصل الاجتماعي المتواجد على الخطوط الأمامية في هذه المعركة، وذلك "لأنني لم أرغب في أن يعود من يعمل معنا إلى بيته وهو مثقل بمثل هذه الهموم".

ماريا ريسا

ماريا ريسا تتحدث أثناء اجتماع

كما أن ريسا تسعى إلى توفير الدعم لمن يعانون من الإساءات عبر الإنترنت ولكنهم قد يفتقدون القدرة على التصدي خلافاً لما يتميز به فريق شبكة "رابلر".

وتقول ريسا:" إننا نتحد من أجل أن يساعد بعضنا بعضاً في هذا الصدد. ونحن نعرف ما الذي يجري ـ إن الغرض إنما هو بث الرهبة في نفوسنا. كما أننا نشجع بعضنا البعض. وأعتقد أن النجاح سيكون حليفنا. إنني متفائلة وأعتقد أن الشدائد قد صقلتنا، وسنخرج منها أكثر قوة وصلابة". ■

لمزيد من القراءة

- **RAPPLER :** http://www.rappler.com/
- **PROPAGANDA WAR : WEAPONISING THE INTERNET**
http://www.rappler.com/nation/148007-propaganda-war-weaponizing-internet
- **خطة من 11 نقطة للتعامل مع المضايقات عبر الإنترنت**
http://www.smh.com.au/lifestyle/news-and-views/swedish-broadcaster-alexandra-pascalidou-describes-online-threats-of-sexual-torture-and-graphic-abuse-20161124-gswuwv.html
- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: مكافحة توجيه الإساءات للصحفيات عبر الإنترنت**
http://www.osce.org/fom/220411?download=true

*جولي بوزيتي هي رئيسة قسم القدرات التحريرية الرقمية لدى شركة فيرفاكس ميديا، وزميلة باحثة في مجال السلامة الرقمية والمضايقات عبر الإنترنت وحماية المصادر في جامعة ولونغونغ. وهي مؤلفة منشور اليونسكو المعنون "حماية مصادر الصحافة في العصر الرقمي"[5].

[4] http://www.osce.org/fom/220411?download=true
[5] http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002480/248054E.pdf

أفغانستان: إعداد الخطط في حالات الطوارئ والاستجابة على نطاق واسع

عندما استولى مسلحو حركة طالبان على مقاطعة قندوز في عام 2015 ، كان أول ما فعلوه هو حرق جميع المؤسسات الإعلامية في هذه المقاطعة تقريباً.

غير أن معظم الصحفيين ومناصري حقوق الإنسان في هذه المقاطعة المسجلين على قوائم حركة طالبان قد نجوا، مع عائلاتهم، من موت كاد أن يكون محققاً، وذلك بفضل شبكة أقامتها لجنة سلامة الصحفيين الأفغان (www.ajsc.af)، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني الأخرى.

فاروق جان مانغال لجنة سلامة الصحفيين الأفغان

منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام

إن تدمير وسائل الإعلام في هذه المقاطعة إنما يُعتبر من أكبر المآسي التي لحقت بالدوائر الصحفية في البلاد، وهي الدوائر التي عانت الكثير. غير أن التعبئة الجماعية غير المسبوقة للصحفيين خارج المقاطعة، فضلاً عن خدمات الدعم المقدمة للمشردين، تمثل قصة ملهمة حول التضامن والسلامة.

وجدير بالذكر أن لجنة سلامة الصحفيين الأفغان، التي أنشأتها في عام 2009 منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام (www.mediasupport.org) التي تتخذ مقراً لها في الدانمرك، ومستشارتها الإعلامية، سوزانا إنكينين، هي شبكة على نطاق البلاد تستخدم صحفيين محليين ومدرِّبين في مجال السلامة في كابل والمكاتب الإقليمية والمؤسسات الإعلامية، فضلاً عن نوادي الصحافة. وتتمثل هذه اللجنة في نموذج للسلامة المجتمعية تتولى تقديم الإرشادات له شبكة من الصحفيين، وممثلي الاتحادات والمجتمع المدني، وغالباً ما تتعاون مع السلطات المحلية وسلطات إنفاذ القانون بغية تعزيز أواصر التعاون. أما هذه الكوكبة الواسعة النطاق من أصحاب المصلحة المعنيين فهي تجعل من هذه الآلية نموذجاً وحيداً من نوعه.

كان استيلاء مسلحي حركة طالبان على مقاطعة قندوز بمثابة أكبر اختبار سهل للشبكة. فلئن كان للشبكة خبرة طويلة المدى فيما يخص الاستجابات السريعة في حالات الطوارئ بما في ذلك سيناريو مفصّل وخطة عمل لمقاطعة قندوز ذاتها فلم يسبق لها البتة إنجاز عملية تنطوي على نقل 132 صحفياً وعائلاتهم.

يؤكد موظف في لجنة سلامة الصحفيين الأفغان فضّل عدم الكشف عن اسمه:" أن لجنة سلامة الصحفيين الأفغانية تمكنت من إنقاذ العديد من الناس، العديد من الأرواح، وذلك في وضع قام فيه مسلحو حركة طالبان بحرق 13 مؤسسة إعلامية من بين 16 مؤسسة إعلامية. وتبين عملية الاستجابة السريعة أن العاملين في هذه الشبكة تعلموا كيفية التصرف في مثل هذه الأوضاع، وكيفية إعداد خطط إدارة المخاطر، وكيفية

استخدام مهارات الإسعافات الأولية، فضلاً عن كيفية توفير الدعم الاجتماعي فيما بين الأقران".

ويضيف هذا الموظف قائلاً:" إن بعض هؤلاء الذين تعين عليهم الرحيل كانوا عزّابا، وبعضهم نساء عازبات، وبعضهم كانوا متزوجين من اثنتين، وواحد منهم كانت له أربع زوجات، وآخر كان لديه ثمانية أطفال، وهكذا كانت عملية النقل الطارئة هذه في غاية الضخامة. وقد قمنا بإجراء عمليات نقل مماثلة ولكن بعدد أقل من الصحفيين. وكان الكل مصدوماً من هول الصعاب".

كان العام الماضي، 2016 ، هو أكثر الأعوام دموية للصحفيين في تاريخ وسائل الإعلام في أفغانستان، وذلك حسب لجنة السلامة التي سجلت 101 حالة قتل وهجوم وترهيب وإساءة وإصابة نالت الصحفيين. فقد قُتل 13 صحفياً، وسُجلت 88 حوادث عنف أخرى ارتكبت ضد صحفيين.

وتجدر الإشارة إلى أن أفغانستان لا تشكل كياناً متجانساً، ويقول الموظف المذكور: "ينبغي التذكير أن هذا البلد يضم 34 مقاطعة، وتتفاوت فيه البيئات العاملة من مقاطعة إلى أخرى. وقد يختلف هيكل السلطة كل الاختلاف حسبما يوجد المرء في منطقة يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحده، أو في منطقة يتواجد فيها هذا التنظيم وحركة طالبان وتنظيم القاعدة، أو شبكة حقاني. ولدينا الكثير من الحقائق المختلفة غاية الاختلاف ترتبط بحياة وسائل الإعلام".

لارس شميدت (مدرب في التصوير الفوتوغرافي في منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام)

منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام

وتقوم الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية بدعم لجنة سلامة الصحفيين الأفغانية؛ والواضح أن هذه اللجنة تنجز الكثير من الأعمال. أما الخدمات التي تقدمها فإنها تتسم بالشمول. فهي توفر الاتصال بالخط الساخن على مدار 24 ساعة يومياً، وتقوم بصيانة مؤسسات السلامة عبر البلاد. كما أنها تنظم برامج تدريبية في مجالي المهارات الصحفية والسلامة على السواء، بما في ذلك تقييم الكوارث والتخطيط الإداري، والإسعافات الأولية، ووسائل الاتصال الاجتماعي والأمن الرقمي.

كما توفر اللجنة دعماً نفسياً اجتماعياً للصحفيين المصابين بصدمات من خلال فريق من الخبراء النفسيين والاستشاريين في مجال الصدمات. وتعمل في اللجنة منسقات في مجال السلامة لمعالجة الصحفيات. كما توفر اللجنة مشورات قانونية مجاناً. وإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بتدريب قوات الشرطة والأمن بغية تعزيز أواصر التعاون فيما يخص السلامة.

وفيما يخص أولئك الذين يضطرون إلى الفرار من البلاد، أو يحتاجون إلى علاج طبي غير متوافر في أفغانستان، فللجنة مركز للنقل في الهند يوفر تدريباً مهنياً للمبعدين على المدى الطويل، أو الالتحاق بجامعة محلية للدراسة فيها.

وعلاوة على ذلك، تضطلع اللجنة بدور بحثي وترويجي يتمثل في تسجيل الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتعزيز دور الصحفيات وفي زيادة ترتيبات السلامة.

يتولى إنجاز كل هذه الأمور فريق من الموظفين في كابل يتألف من مدير، ومدير عمليات،

ومدير لحالات الطوارئ، ومنسقات في مجال السلامة، ومستشار قانوني، ومدير إداري، و 12 منسقاً في مجال السلامة في ثماني مناطق عبر البلاد، فضلاً عن 26 متطوعاً.

ولكون أفغانستان هي صاحبة هذه المبادرة، فإن منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية هما اللتان تقدمان الدعم المالي والتقني. غير أن لجنة سلامة الصحفيين الأفغان تقول إن الملكية المحلية إنما هي العامل الأكثر أهمية.

وفي هذا الصدد، يقول الموظف في لجنة سلامة الصحفيين الأفغان:" أعتقد أنه يجب التصرف على المستوى المحلي قدر المستطاع. فالعمل في المجتمعات المحلية يعني التعرف على الشرطة المحلية وقوات الأمن المحلية، والعاملين في مجال حقوق الإنسان. كما يمكن مناقشة موضوع السلامة مع المؤسسات وأصحاب وسائل الإعلام، وبالتالي، يمكن تحقيق مزيد من المسؤولية والتفاهم".

فاروق جان ماتخال لجنة سلامة الصحفيين الأفغان

منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام

ويضيف هذا الموظف قائلاً:" ومن الممكن إقامة آليات للسلامة في كل مقاطعة، وفي كل مدينة، كما يمكن التنسيق بشكل طبيعي مع الأطراف الأخرى في المجتمع المدني، فضلاً عن تركيز العمل على تحليل المخاطر. كما يمكن أن تتوافر تقارير إعلامية بشأن الأوضاع السائدة، ولكن باتباع نهج يراعي ظروف النزاع، لا تشتكي فيها هذه الأطراف، ولكنها تحاول أن تكون أكثر توجهاً نحو الحلول. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الشرطة هي التي تمثل المخاطر الرئيسية، فما الذي يمكن عمله من أجل الحد من المخاطر وتخفيف حدة آثارها؟ هل هناك برامج تدريبية للشرطة؟ أو هل يمكن تعيين شخص ما "رجل شرطة الشهر"؟ هذه هي مواضيع للحوار بشكل طبيعي مع هذه الأطراف".

وعلاوة على الجوانب المحلية، يقول هذا الموظف:" إن من الأهمية بمكان اتباع تنسيق عالمي على الصعيد القطْري. فهناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن علينا أن نتأكد من أنه ليس هناك 11 دورة للتدريب يختلف بعضها عن البعض الآخر. فإذا قمنا بالتنسيق، وتشاطر الواجبات، فلن تتأجج النزاعات. ولا يعني ذلك أنه يجب على كل جهة أن تسير على نفس المنوال. فمن شأن التنسيق أن يحقق مزيداً من السلامة، ومن المستحسن تحليل المخاطر وإيجاد الحلول المشتركة، ومعالجتها معاً، فضلاً عن زيادة التركيز على التنسيق والتعاون على الصعيد العالمي. والتنسيق يبعث على الاحترام. وسيكون المستفيدون هم الصحفيون المحليون. ■

■ **لجنة سلامة الصحفيين الأفغان:**
www.ajsc.af

■ **منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام:**
www.mediasupport.org

إندونيسيا:
إدراج السلامة ضمن مواضيع الثقافة

لم يكن لدى المصور التلفزيوني أدنى فكرة عن السلامة الشخصية، فقد صعد على سطح العبّارة الغارقة وغرق معها.

وكان زملاؤه قد طلبوا منه التخلص من آلة التصوير الخاصة به وأن ينقذ حياته، ولكن من الواضح أن هذه الآلة كانت ثمينة للغاية مما جعله يتمسك بها. وفوق ذلك، لم يكن يرتدي سترة نجاة. وتفيد التقارير الإخبارية بأن لا أحد من الصحفيين المتواجدين في هذه الظروف آنذاك كان يرتدي سترة نجاة.

"لقد مات هذا الشخص غرقاً لمجرد أنه أراد إنقاذ آلة التصوير الخاصة به "، تقول إيني موليا، المديرة التنفيذية للرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام، التي استخدمت هذه القصة لتبين أن ثقافة السلامة لا تتوافر للصحفيين في البلاد.

" لقد وقع هذا الحادث لشخص يعمل لقناة تلفزيونية وطنية في جاكارتا، ولكن يمكن أن نتصور أن مثل هذا الحادث يقع في أي مكان آخر، فقد يقع في وسائل الإعلام المحلية في أي مقاطعة في إندونيسيا. ولا يولى سوي اهتمام محدود للغاية بمجال السلامة للصحفيين".

منذ إنشائها في عام 2006 ، قامت الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام، المعروفة في إندونيسيا باسمها المختصر PPMN ، بسد هذه الفجوة. ولكون التدريب في مجال السلامة لا يمثل مهمتها الرئيسية، فإنها تُدمج مكوناً للسلامة في جميع حلقات العمل والندوات الخاصة بالتدريب المهني التي تديرها لوسائل الإعلام الإندونيسية. كما أنها تدير حلقات عمل مماثلة مع شبكة من الشركاء عبر جنوبي وجنوب شرق آسيا.

وتقول موليا في هذا الصدد:" لقد أدركنا، فيما يتعلق بجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، أننا نتقاسم خبرات وتحديات مشتركة، مثل تنمية الديمقراطية. وكل بلد له ظروفه وتقاليده فيما يتعلق بالقضايا السياسية أو مستويات الديمقراطية. غير أني أعتقد أننا نواجه نفس التحديات، مثل حرية الصحافة، والراديكالية، ومهنية وسائل الإعلام. ولذلك نرى أن في مقدورنا تشاطر خبراتنا، والاستفادة من خبرات البلدان الأخرى".

وتجدر الإشارة إلى أن الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام هي نتاج ثانوي للإصلاحات السياسية التي جرت في إندونيسيا في مطلع القرن. وعادة ما يقترن بالتحرر السياسي بانتشار واسع النطاق لوسائل الإعلام، ولم تكن إندونيسيا استثناءً في هذا الشأن: فقد اتسع نطاق سوق وسائل الإعلام بشكل كبير للغاية أثناء حركة الإصلاح (« reformasi » باللغة الإندونيسية) عندما بدأت فترة ما بعد سوهارتو. فازداد عدد المجلات الفصلية من 300 إلى 1500 مجلة، كما أن عدد هيئات البث الإذاعي نما بشكل كبير.

وتقول موليا:" إن هذا الوضع كان شبيهاً بالفُطور بعد يوم ممطر".

غير أن اتساع نطاق المنافذ الإعلامية الجديدة أفضى إلى فراغ، أي إلى افتقار للمهارات الإعلامية المهنية لاحتوائه.

وعليه، قامت موليا ومجموعة من زملائها، وكلهم صحفيون، بإنشاء الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام، كرابطة لا تستهدف الربح، وذلك لتوفير المهارات اللازمة لوسائل الإعلام وللصحفيين الناشئين، ولاسيما في المناطق الريفية بالمقاطعات، واقترن ذلك بتمويل وأشكال أخرى من الدعم وفرتها طوال السنين مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والوطنيين، بما في ذلك مؤسسة آسيا، ومؤسسات المجتمع المفتوح، وقناة تيمبو التلفزيونية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسة فورد، وصندوق الاستثمار لتطوير وسائل الإعلام، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية والمركز الأوروبي للصحافة، والعديد من الجهات الأخرى.

وتقول موليا:" لقد نلنا الحرية، غير أننا لم يتوافر لنا قدر كبير من القدرات، أو التعليم، أو التدريب للصحفيين، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى وضع خطير. فإن لم تتمتع وسائل الإعلام بالمهنية، فسوف تعجز عن حماية الديمقراطية".

وتنظم الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام حلقات عمل مهنية، وبرامج تدريبية داخلية في الشركات الإعلامية، والندوات، والإرشاد الشخصي، فضلاً عن توفير منح للصحفيين في مجال الإبلاغ.

ثم أفادت موليا قائلة:" إننا نطرح على بساط البحث قضايا تمثل أهمية للصحفيين، من قبيل الفساد أو البيئة، أو القضايا المهمشة، مثل الراديكالية والنزاعات الدينية".

الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام

تنامى بشكل كبير سوق وسائل الإعلام في إندونيسيا عقب التحرر السياسي، واقترن ذلك بالحاجة إلى العديد من الصحفيين الأكثر مهنية.

كما تقوم الرابطة بتنفيذ أعمال طارئة في مناطق النزاع والكوارث.

وتقول موليا في هذا الصدد:" إن إندونيسيا تشهد العديد من الكوارث الطبيعية، من قبيل أمواج التسونامي أو الزلازل. وإن حدث ذلك، فإننا نحاول مساعدة وسائل الإعلام المحلية على العمل وتوفير المعلومات للناس الذين يحتاجون إليها بالفعل عند وقوع الأزمات".

إن التدريب في مجال السلامة الذي تُدخله الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام فيما تقوم به من برامج تدريبية مهنية يستند إلى الظروف التي يعمل خلالها صحفيو البلاد.

وتقول موليا:" إننا نقوم بذلك بغية تزويد الصحفيين بالمعلومات المتعلقة بالسلامة. فعندما يتلقى شخص تهديد اً، فمن الذي ينبغي الاتصال به؟".

وتضيف موليا قائلة:" عندما تُنشر أخبار متعلقة بالحكومة المحلية أو بالقادة المحليين أو بالجيش أو الشرطة، أو حتى بدوائر الأعمال المحلية، فإن ذلك هو ما قد يفضي إلى تهديد، ولاسيما في المناطق المحلية والنائية".

وتعمل الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام على نحو وثيق مع مجموعات المساعدة القانونية للصحافة المحلية التي تتواجد في بعض المقاطعات وليس في جميعها. كما أن الرابطة تقوم بإبلاغ المجلس الوطني للصحافة عن ممارسات الاعتداءات والتهديدات. ثم أنها تتحمل المسؤولية الشخصية فيما يخص الصحفيين من أعضائها.

وتقول موليا:" ينبغي للمنسق المسؤول عن البرنامج أن يرصد طوال الوقت الصحفيين التابعين له أثناء قيامهم بعملهم في الميدان، وذلك حتى يرى بنفسه إن كان هناك تهديد. ونحن نعمل مع مجلس الصحافة، إن كان علينا إجلاء شخص ما، أو لو احتجنا إلى مساعدة صحفي يواجه تهديداً كبيراً، فنحن قادرون على

التصرف بمنتهى السرعة".

وتذكر موليا حالة صحفي كُلف بالتحقيق في ظاهرة فساد سياسي في مقاطعة غرب كاليمنتان الواقعة في جزيرة بورنيو.

فتحكي موليا :" كان هناك جماعة من الناس أتوا إلى المكتب وهددوا الصحفي؛ وعليه، اضطر الصحفي إلى العودة إلى عاصمة المقاطعة. وتم التوصل تلقائياً إلى حل لهذا الموقف، فلم تكن هناك ضرورة لإجلاء الصحفي، بيد أننا أبلغنا هذه الحالة إلى مجلس الصحافة وإلى مجموعة المساعدة القانونية للصحافة، فضلاً عن الرابطات الصحفية الأخرى. فإذا ما وقع أي حادث، فنحن قادرون على اتباع نهج تكتيكي بقدر أكبر لحماية الصحفي".

ولقد انبثقت أهم مبادرة في مجال التدريب اتخذتها الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام عن الشعور بالمسؤولية حيال الصحفيين الذين يعملون معها.

الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام

إن الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام مكرسة لبناء قدرات هذه الوسائل وضمان أنها تعمل بسلام.

وجدير بالذكر أن هذه المنظمة ترتبط بوكالة إعلامية إقليمية تُسمى "آسيا تنادي" التي تنتج تقارير إذاعية ومضامين أخرى للمئات من محطات البث الإذاعي في إندونيسيا وحول جنوب شرق آسيا، يوفر الجزء الأكبر منها مراسلون مستقلون يعملون بدوام جزئي تستخدمهم منظمات إعلامية أخرى.

وقالت موليا:" ينتمي الصحفيون الذين يعملون في رابطتنا إلى بلدان تعاني من المخاطر والنزاعات، مثل أفغانستان وباكستان وإندونيسيا ذاتها. ولذلك أدركنا الحاجة إلى توفير هذا النوع من التدريب لهم، لأنه قد تبين لنا أنه لا يوجد سوى عدد قليل من البرامج التدريبية أو الندوات المخصصة لهذا الشأن، ناهيك عما يمثله ذلك من تحديات يومية تواجه الصحفيين العاملين في مناطق النزاع. وقال بعض الصحفيين إنهم تلقوا هذا النوع من التدريب لأول مرة، حيث أنهم لم يشاركوا فيه بالمرة قبل ذلك".

وأضافت موليا قائلة:" لقد تبين لنا أن المؤسسات الإعلامية لا تبذل سوى القليل من الجهد فيما يخص توفير برامج تدريبية في مجال السلامة للصحفيين العاملين فيها. بل إن المؤسسات الإعلامية الكبيرة لا تفكر في هذه الأمور". ■

■ **الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام**
http://www.ppmn.or.id/en/

لجنة حماية الصحفيين:

تغيير عميق في النهج المتعلق بسلامة الصحفيين

اكتسبت لجنة حماية الصحفيين مكانة بارزة منذ أن دعت النجمة ميريل ستريب إلى دعمها.

وجاء ذلك في معرض ردها على الهجوم اللفظي الحاد الذي شنّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد الصحافة، وهو الهجوم الذي بيّن لها أن منظمات مثل لجنة حماية الصحفيين هي منظمات ضرورية، حتى في النظم الديمقراطية الناضجة.

كانت هذه النجمة الحائزة على جائزة الأوسكار تتحدث في حفل توزيع جوائز"جولدن جلوب"، داعيةً المشاهدين إلى مساءلة الحكومات، وإلى دعم لجنة حماية الصحفيين، المنظمة التي لا تستهدف الربح، كوسيلة للقيام بذلك.

وقالت النجمة:" إنني أطالب فقط رابطة هوليوود للصحافة الأجنبية ذات الشهرة المرموقة، وكذلك كل فرد منا في هذا المجتمع، بالانضمام إلىّ في دعم لجنة حماية الصحفيين، وذلك لأننا سنحتاج إلى هذه اللجنة للمضي قُدما، وأنها تحتاج إلينا لحماية الحقيقة".

وأفضت هذه الملاحظات إلى ارتفاع فوري للهبات المقدمة إلى لجنة حماية الصحفيين، فضلاً عن مزيد من الاهتمام - من قبل عامة الجمهور على الأقل - بما تنجزه من أعمال مهمة باسم حرية وسائل الإعلام.

ومع أن لجنة حماية الصحفيين ظلت طويلاً في دائرة الضوء، إلّا أن الجمهور ربما كان أقل مما توقعته ستريب. وتقود هذه اللجنة حملات ترويج بارزة لدعم حرية وسائل الإعلام منذ عام 1981 ، حيثما تعرض هذا الحق للانتهاك. وعلى غرار منظمات مماثلة، من قبيل "مراسلون بلا حدود"، تمثل اللجنة عقبة كأداء أمام أولئك الذين يكبحون حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو الحق في حرية التعبير. وإذا ما كان الترويج غير كافٍ، تقوم اللجنة بمساندة حملاتها من خلال برنامج للمساعدة بغية تقديم الدعم لأفراد الصحفيين الذين يتعرضون لمشكلات.

وتضيف اللجنة الآن تركيزاً جديداً من خلال برنامج شامل في مجال سلامة الصحفيين، كما أنها تدعو الآخرين إلى اتباع نهج مماثل.

" إننا نلاحظ أن ظروف السلامة تزداد سوءاً على سوء"، تقول ماريا سالازار فيرو، مديرة الفريق المعني بالاستجابة في حالات الطوارئ في لجنة حماية الصحفيين، الذي أُنشئ في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 كجزء محوري للتركيز الجديد على السلامة الذي تنتهجه هذه اللجنة.

وتضيف سالازار فيرو قائلة:" استناداً إلى ما قمنا به من بحوث في هذا الشأن، لم تكن ظروف السلامة هذه أسوأ مما هي عليه الآن. والحق أن ذلك الأمر صدمنا في صيف عام 2014 عندما تم ذبح (الصحفيين المستقلين) جيم فولي وستيف سوتلوف علناً. وباعتبارنا منظمة، فقد احتجنا إلى عمل الكثير من أجل حماية أشد الصحفيين ضعفاً من الوقوع في مشكلات، ونساعدهم فيما لو تعرضوا الى المشاكل".

وعندما تقوم منظمة ذات سجل حافل وشهرة كاللجنة حماية الصحفيين بإحداث تغييرات جوهرية في نهجها، يتعين عليها التحرك والوقوف على ما يحدث.

وتفيد سالازار فيرو قائلة:" لقد قررنا اتخاذ إجراءات يتم نشرها ويكون من شأنها الاستجابة بشكل شامل، وعلى نحو وقائي وتفاعلي، للصحفيين في الخطوط الأمامية والصحفيين الذين يتعرضون للمخاطر".

غير أن لجنة حماية الصحفيين تقوم بما يزيد عن إعادة التنظيم داخلياً؛ فهي تحث الآخرين على تكريس مزيد من الموارد لبرامج السلامة. وقد أطلقت مبادرة جديدة مشفوعة ببيان، وتتمثل في تقرير متعدد الوسائط تحت عنوان " أفضل دفاع: التهديدات التي تواجه الصحفيين تتطلب اتخاذ نهج جديد".

ويتناول هذا التقرير مجموعة متنوعة من المواضيع، منها الحد من وطأة المخاطر؛ والتضامن، والمعارف والحماية؛ والصدمات النفسية والصحة النفسية؛ والأمن التقني الشامل؛ وثمن الحماية، فضلاً عن موضوع قد يكون الأكثر أهمية، وهو تقديم التوصيات للحكومات، والشركات الإعلامية، والصحفيين والمدرِّبين في مجال السلامة الصحفية.

ويندرج الفريق المعني بالاستجابة في حالات الطوارئ في صميم النهج الجديد الذي تتبعه لجنة حماية الصحفيين. فمن خلال عمله مع شركاء من جميع أرجاء العالم، بما فيهم "تحالف أكوس" (ثقافة السلامة، انظر الفصل السابق)، وصحفيون في شبكة الاستغاثة، يقدم الفريق الدعم للصحفيين العاملين في البيئات الخطرة، بما فيهم المراسلون الحربيون والصحفيون المحليون على السواء.

ويوفر هذا الفريق المعلومات للصحفيين بشأن المخاطر، ويعزز إقامة آليات لتقييم المخاطر؛ ومتى سارت الأمور مساراً خاطئاً، يعمل الفريق كخلية لإدارة الأزمات. كما أنه يرمي إلى ضمان أن تؤخذ الصدمات النفسية في الاعتبار بقدر أكبر، وذلك سواء فيما يتعلق بتخطيط المهام وبعد إنجازها، وأن تنال القضايا الجنسانية المتمثلة في المخاطر التي تواجه الصحفيات على وجه الخصوص مزيداً من الاهتمام.

وتقول سالازار فيرو:" الواقع أننا بحاجة إلى القيام بمزيد من الإجراءات العملية والعمل المحدد، من حيث مساعدة الصحفيين الضعفاء، وقررنا تعزيز العمل الخاص بالسلامة. ولقد أدركنا أن الأمر لا يمكن أن يقتصر على السلامة في حد ذاتها، بل إن ما يمكن أن يكون أكثر منطقية هو العمل على اتخاذ تدابير أكثر شمولية. ولذلك جعلنا السلامة تتماشى مع المساعدة التي نقدمها منذ عام 2001 . كما أدخلنا أخصائي السلامة الرقمية التابع لنا في الفريق، وبذلك كان في مقدورنا تقديم دعم وقائي وتفاعلي ورقمي ومادي ونفسي للصحفيين".

وتقوم لجنة حماية الصحفيين بتنفيذ أمور أخرى من بينها تحديث دليل السلامة الرقمية الذي أصدرته. كما أنها تقدم تقارير استشارية عن الأوضاع عالية الخطورة للصحفيين، وتنشرها عبر الشبكات المستقلة والقنوات الأخرى. وقد صدر تقرير استشاري عن السلامة فيما يخص الموصل، العراق، في بداية عام 2017 يسلط الضوء على المخاطر المحتملة للأسلحة الكيماوية، بما في ذلك معلومات مفصلة ومحددة عما ينبغي عمله لو أُستخدمت هذه الأسلحة. كما صدرت تقارير استشارية عن الاحتجاجات ضد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، مطالبةً الصحفيين بتوخي الحذر وحماية أنفسهم. ويخطط الفريق لإرسال منسق السلامة التابع له إلى بؤر الأحداث، حيث سيوفر هذا الشخص معلومات ميدانية ومستوفاة عن السلامة للصحفيين، فضلاً عن الترويج لهم والدفع نحو تحقيق مزيد من الحماية.

وعلاوة على ذلك، ستقوم لجنة حماية الصحفيين بتكثيف جانب من عملها التي تنجزه على الوجه الأفضل والمتمثل في زيادة الترويج مع الآليات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وذلك للدفع نحو السلامة الصحفية ومزيد من الأمن للصحفيين.

وتقول سالازار فيرو:" إن المقصود فقط هو تواجد شخص في الداخل بدوام كامل لما يخص الصحفيين الذين يتعرضون لمخاطر، وذلك قبل أن يتعرضوا بالفعل للمشكلات. والفكرة إنما تتمثل في المساعدة على الحد من وطأة المخاطر. وهذا هو أمر جديد تماماً بالنسبة لنا. ولقد كنا نتدخل متى تعرض الصحفيون للمخاطر. وما نسعى للقيام به الآن هو تفادي حدوث ذلك".

وتضيف سالازار فيرو قائلة:" أما ما لا تقوم به لجنة حماية الصحفيين فهو التدريب في مجال السلامة. ونحن نعلم أن هناك العديد من المنظمات التي نعمل معها على نحو وثيق تنفذ بالفعل برامج تدريبية على نطاق كبير، ولذلك ليس هناك ما يدعونا إلى القيام بذلك".

ويمثل التعاون مع هذه المنظمات مكونا أساسياً، ومن خلال "أكوس" والآليات الأخرى، يعمل المزيد والمزيد من المنظمات المعنية بسلامة وسائل الإعلام على جعل أنشطتها أكثر فاعلية. وهناك العديد من المنظمات في الوقت الراهن ليس فقط لجنة حماية الصحفيين والمنظمات المماثلة، وإنما أيضاً منظمات معنية بتطوير وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية مكرسة لمجال السلامة تسعى إلى سد الفجوات، وتفادي الازدواج، فضلاً عن توسيع نطاق مبادرات السلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الفريق المعني بالاستجابة في حالات الطوارئ يتخذ مقراً له في نيويورك، حيث يعمل مع الشبكات الموسعة للجنة حماية الصحفيين والممثلين الإقليميين التابعين له في بلجيكا، وكولومبيا، وكينيا،

والمكسيك، ونيجيريا، وتايلاند، فضلاً عن المملكة المتحدة.

وتختم سالازار فيرو حديثها قائلة:" يتعلق الأمر عند هذه النقطة بتوافر المبادرات المعرفية وتحديد الأماكن التي يمكن لنا العمل فيها، فضلاً عن الشبكات التي يمكن لنا العمل معها. ونحن نعتبر ذلك بالأحرى تشاطراً للمعارف".

وعلاوة على العمل مع الصحفيين المستقلين الدوليين والشركات الإعلامية التي تكلفهم بإنجاز مهام إعلامية، " نحن نعمل أيضاً على إنشاء شبكات على الصعيد المحلي، وذلك من خلال شبكاتنا الإقليمية القائمة، حيث يكون بمقدورنا العمل في الأغلب مع المحررين، وتثقيفهم وتمكينهم من إقامة شبكات للسلامة تخصهم، وهي الشبكات التي نعتقد أنها ستكون أكثر فعالية من تدريبات تأتي من الخارج"، أضافت سالازار- فيرو.

وبصورة مثالية، فإن البرامج في مجال السلامة سيكون من شأنها حماية الصحفيين حماية كافية، بحيث تجعل من برامج المساعدة برامج مهملة. ولما كانت الظروف المثالية غير متوافرة، فإن برامج المساعدة ستظل قائمة.

وتفيد سالازار - فيرو قائلة:" متى كان الترويج، الذي يمثل عملنا التقليدي، غير كافٍ، فإننا نستعين بفريق المساعدة لو تعرض صحفي لمتاعب. ونحن نقدم المساعدة أساساً لمن يتعرضون للحبس أو محبوسين فعلاً، أو لمن يواجهون اعتداءات جسدية وشيكة أو لمن تعرضوا فعلاً لاعتداءات، فضلاً عن أولئك الذين اضطروا إلى مغادرة بلادهم. كما أننا نستطيع أن نقدم منحاً في حالات الطوارئ للإسهام في دفع أتعاب المحامين أو المساعدة في إجراء عملية إجلاء أو الترويج مع منظومة الأمم المتحدة أو السفارات متى كان هناك أشخاص مضطرون للذهاب إلى المنفى".

"إننا لا نقوم بذلك وحدنا. فهذه الأنشطة إنما تمثل في الواقع جزءاً من تحالف يتميز بما يكفي من السعة والفعالية العالية يضم منظمات أخرى تقوم بنفس النوع من العمل"، تشدد سالازار- فيرو. ■

■ **التقرير:**
https://cpj.org/reports/2017/02/Best-Defense-Threats-Safety-Journalists-Freelance-Emergencies-Attack-Digital.php

البرازيل: إذا ما قُتل صحفي ولا أحد يبالي، فمن الذي سيتولى التحقيق؟

إن "الجريمة الحقيقية" هي ايضا النمط الادبي لكتاب التقارير والاخبار عن قتل الصحفيين التي لاتثير الاهتمام، حيث ان النمط الادبي الذي رأى غيلهيرم آلبيندر أنه أفضل السبل للفت الانتباه إلى قتل الصحفيين في البرازيل، وأراد تأليف كتاب يكون من بين الكتب الأكثر مبيعاً، وذلك لكسر حاجز الصمت.

غير أنه اقتنع أخيراً - وعلى مضض - بأن أفضل حل في العصر الرقمي إنما يكون من خلال النقاشات.

تمثل حالات قتل الصحفيين في البرازيل مشكلة في المقاطعات، ومن شأنها أن تُسكت االانتقادات، ولا يبالي بذلك سوى قليل من الناس. إن هذه الاعتداءات خطيرة للغاية، ولكنها لا تثير سوى القليل من الاهتمام؛ وربما قد يصل الأمر إلى نشر خبر عادي عنها في صحيفة محلية، استناداً إلى تقرير مختصر من الشرطة، أو بناءً على تقرير دولي يجعل من الصحفي المقتول مجرد رقم في إحصائية.

Photo courtesy ABRAJI

غيلهيرم آلبيندر، المدير التنفيذي للرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية

ويقول آلبيندر:" لقد فكرت [بادئ ذي بدء] في كتابة نحو نصف دزينة من حالات قتل صحفيين في البرازيل. لماذا؟ لأن القليل ممن يكتبون عن الصحفيين المقتولين يقومون بذلك بطريقة لا تثير انتباه القراء مثال ذلك، التقارير المطولة المشفوعة بالبيانات والتي لا تشمل سوى فقرة أو فقرتين بخصوص أعمال قتل أو انتهاك أُرتكبت ضد كل صحفي. ولا ينبغي لنا أن نفعل ذلك بعد الآن".

ورأى غيلهيرم آلبيندر، المدير التنفيذي للرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية، أنه سيكون من السهل العثور على مؤلف كفء من بين أعضاء هذه الرابطة. "وتمثلت الفكرة في أن نجعل من هذه الحالات كتاباً يكون من الكتب الأكثر مبيعاً، ومليئا بالإثارة، ليقرأه الناس، ويتوحدون مع شخصياته، وربما يصيرون أكثر حساسية إزاء هذه الأوضاع".

للأسف، يتوافر ما يكفي من المواد لإعداد كتاب من هذا النوع. مثال ذلك مقتل مذيع في الأستديو الذي كان يقدم منه برنامجاً إذاعياً، بينما كان الميكروفون مفتوحاً، على يد شخص دخل الأستديو وأطلق النار عليه. " وهكذا استمع الناس إلى حادث القتل هذا. وكان ذلك أمراً مروعاً للغاية ".

أو مقتل صحفيين كانا يحققان في الجرائم المنظمة على طول الحدود بين البرازيل وبوليفيا. غير أن حوادث القتل هذه لم توقف سير التحقيقات، ولذلك عاد مرتكبوها وقتلوا مالك الصحيفة. ويلاحظ آلبيندر أن هذا

الفعل "كان أنجع وسيلة لإسكات صوت الصحافة".

وهناك ما يطلق عليه آلبيندر النهج "المعتاد" للقتل؛ وهو ما يتمثل في إطلاق النار من سيارة أو دراجة نارية مسرعة على صحفي وهو عائد إلى منزله: فقد أطلق رجلان كانا يستقلان دراجة نارية النار على الصحفي فأردوه قتيلاً.

وجدير بالذكر أن البرازيل تظل البقعة الخطيرة في العالم بالنسبة للصحفيين غير أن أغلب حوادث القتل تقع في المدن الصغيرة الواقعة في الأرياف، وليس في المدن الكبرى، ولا يدري بها سوى القليل من الناس.

وهناك العديد من الأمثلة. إنها مأساة في واقع الأمر. غير أنها توفر المواد اللازمة لكتاب قوي، وطريقة لإذكاء الوعي.

ومع ذلك، فإن زملاء آلبيندر ذهبوا إلى أن صدور كتاب لن يكون له سوى تأثير محدود، وأن اتباع نهج آخر سيكون أكثر تأثيراً.

ويضيف قائلاً " إنني عنيد، وبالتالي فقد أمضوا الكثير من الوقت محاولين إقناعي بالتخلي عن فكرة إعداد الكتاب، ولكي أتناول قصصاً واقعية، وقصصاً جيدة تتاح للجمهور عبر الإنترنت، وتشمل صوراً فوتوغرافية، ونصوصاً، وأفلام فيديو قصيرة، فضلاً عن أفلام وثائقية. وقد أخبروني بأن ذلك سيكون السبيل السليم لتوصيل الرسالة إلى مزيد من الناس في جميع أرجاء البرازيل. ومن ثم اقتنعت بما نصحوني به، وأخذ المشروع يدخل حيز التنفيذ".

وكانت مؤسسات المجتمع المفتوح ضمن من طلبوا مني ذلك، وهي التي وافقت على تمويل الجهود الرامية إلى نشر حوادث القتل في مشروع رقمي لمنصة متعددة الأطراف يأخذ الآن اتجاهات غير متوقعة.

وحيث ان الفكرة الأصلية تتمثل في لفت الانتباه وتفعيل التحقيقات المتعلقة بحالات قتل صحفيين، فإنها أفضت إلى مبادرة ثانية اتسمت بمزيد من الطموح، ألا وهي قوة رد الفعل السريع للمحققين الصحفيين. وترمي هذه المبادرة، المستمدة من وسائل الإعلام في جميع أرجاء البلاد، وبدعم من رابطة الصحافة البرازيلية، إلى التحقيق في حوادث قتل صحفيين عند وقوعها.

وتتمثل هذه المبادرة في أن يقوم فريق بالسفر، متى تم الاتصال به هاتفياً، إلى حيثما يُقتل صحفي، وأن يباشر تحقيقاً فورياً قبل الإبلاغ عنه لكافة وسائل الإعلام المتعاونة في البلاد.

ولا يتعلق الأمر بحالات لا حل لها. فنحن نتناول حالات جديدة قد لم تكن تثير، على الصعيد الوطني، اهتماماً في الماضي، ولكن تركيز الاهتمام بها قد يدفع بالسلطات إلى ملاحقة الجناة.

وفي هذا الصدد، قال آلبيندر:" إن الفكرة هي أن لدينا خبراً كتبه جميع هؤلاء المراسلين في إطار عمل جماعي، ينبغي نشره في ذات اليوم في جميع الصحف المشاركة في المبادرة. وتتمثل خطتنا في تغطية ما حدث، أي الجريمة، محاولين الكشف عما كان الصحفي الضحية يغطيه. وهكذا، لو كان هذا الصحفي، أو هذه الصحفية، يغطي مواضيع تتعلق بالفساد، فسنكلف ستة مراسلين للتحقيق عن كثب في الممارسات السياسية المحلية، وبالتالي قد يمكن لهم تسليط الضوء على ما حدث. ومن شأن هذا الأمر إخضاع الشرطة المحلية لضغط شديد، وسيكون له، حسب ظني، تأثير تقشعر له الأبدان في المستقبل، فإن مقتل صحفي سيكلف غالياً، وذلك فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على جريمة القتل".

وفي الجزء الأول من المشروع، الذي بدأ في عام 2017 ، يقوم الصحفيون بالتنقيب عن المعلومات الخاصة بمقتل سبعة صحفيين في أربعة أقاليم من البلاد، مشددين على حالات قتل صحفيين إذاعيين في شمال البلاد، وطوال حدود البرازيل مع بوليفيا، ومنطقة الحدود الثلاثية مع الأرجنتين وباراغواي، حيث تتفشى ظواهر الاتجار بالمخدرات والدعارة والتهريب. ومن المتوقع نشر التقارير، عن طريق الفيديو والكتابة، كرزمة متعددة الوسائط في منتصف عام 2017 .

ووفقاً للفكرة الثانية، سيتألف الفريق المعني برد الفعل السريع من ستة مراسلين أو نحو ذلك يتبعون وسائل إعلام مختلفة، فضلاً عن المحرر العاملين معه، ويجري التنسيق بينهم من خلال الرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية.

وأضاف آلبيندر قائلاً:" وعلى سبيل المثال، لو قُتل شخص في قرية صغيرة بالأرياف، فسوف نتصل بجميع هؤلاء المراسلين وبمحرري ومالكي الصحف التي يعملون فيها، لكي يتوقف هؤلاء المراسلون عن عملهم لمدة أسبوع أو عشرة أيام أو أسبوعين ليتفرغوا للتحقيق في هذا الحادث، وتقوم الرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية بشراء تذاكر السفر وحجز الفنادق، وإرسالهم إلى مكان الحادث في أسرع وقت ممكن. وقد تقع حوادث قتل في الأرياف، وفي مدينة صغيرة، توجد بها محطة إذاعة متواضعة، وهناك يلتقي رجلان يستقلان دراجة نارية بصحفي وهو في طريقه إلى منزله، ويطلقون عليه عشرة أعيرة نارية، فيسقط صريعاً، ولا تقوم الشرطة بالتحقيق في هذا الحادث. إننا نحتاج إلى لفت الانتباه لهذا النوع من الجرائم. وهذه هي أمثلة للقصص التي نقوم بنشرها". ■

■ **الرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية**
http://www.abraji.org.br

’أقلمة‘ السلامة:

استجابات تتلائم مع الأوضاع المحلية

إن أفضل نصيحة تتلائم يمكن تقديمها للصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات الخطيرة في الشوارع، حتى يتفادوا الاعتداءات، إنما تتمثل في استخلاص العبر مما عاناه من لم يحالفهم الحظ بالنجاة.

ففي البرازيل، حيث بلغت الاحتجاجات في الشوارع حداً تعذّر معه ضمان السلامة، إذ أُلقي خلٌّ على وجه مذيعة تلفزيونية، وأُستهدف صحفيون وتعرضوا للضرب من قبل الشرطة والمحتجين، فضلاً عن أولئك الذين أُطلقت عليهم أعيرة مطاطية.

ينبغي توخي الحذر واستخلاص العبر، وإلا فالقتل واقع لا محالة: فقد تعرض أكثر من 300 صحفي لاعتداءات في احتجاجات في الشوارع جرت في جميع أركان البلاد بين حزيران/ يونيو 2013 وديسمبر/ كانون الأول 2016 . ومما يثير القلق أن 80 في المائة من الاعتداءات قيل إنها أُرتكبت على يد أفراد من الشرطة، وأن 20 في المائة منها ارتكبها المحتجون أنفسهم، وذلك وفقاً للرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية، التي قدمت بيانات في جلسة استماع علنية في أيلول/ سبتمبر 2016 ، وهو ما حدا بمكتب المدعي العام لمدينة سان باولو إلى إصدار 11 توصية توجب على الشرطة العسكرية وضباطها اتباعها في الاحتجاجات في الشوارع. وتشمل هذه التدابير إعداد بروتوكولات للرصد، وتدريب ضباط الشرطة، فضلاً عن وضع آليات لتحديد المسؤوليات وغير ذلك.

أما الأيام التي كان المحتجون يرحبون فيها بالصحفيين باعتبارهم شهوداً وذلك عندما كانوا يرددون أنشودتهم الشهيرة "العالم كله يشاهد" فقد حلت محلها ظروف دعت الصحفيين إلى إخفاء مهنتهم بغية تفادي الاعتداءات. وفي العديد من الأماكن، لم يعد دور الصحفيين باعتبارهم عيون وآذان المجتمع مفهوماً، وبات التعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها أعداءً.

وفي هذه الأوضاع، من المستحسن على المرء أن يشارك في الاحتجاجات وهو مهيأ لحماية نفسه.

ومن أجل مساعدة الصحفيين على اجتياز المخاطر، أصدرت الرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية دليلاً بعنوان "دليل السلامة لتغطية الاحتجاجات في البرازيل"، جمعت فيه خبرات ضحايا أعمال العنف التي وقعت في عام 2013 . ونُشر هذا الدليل بالإسبانية والإنجليزية والبرتغالية، وهو ما يمثل بادرة طيبة تتيح للصحفيين من أي مكان آخر الاستفادة من الارشادات الواردة فيه.

وأضاف واضعو هذا الدليل، إلى جانب شهادات الضحايا، الإرشادات المكتسبة من خلال التجارب على الصعيد العالمي، وذلك بمساعدة المعهد الدولي لسلامة الصحفيين، وغيره من الجهات إلا أنهم كيفوا هذه الإرشادات لتتلاءم مع الوضع الخاص في البرازيل، وأطلقوا على هذه العملية تعبير "أقلمة" إرشادات السلامة.

ويقول غيلهيرم آلبيندر، المدير التنفيذي للرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية:" إن جميع الأدلة المعنية بموضوع السلامة توصي بوجوب ’البحث عن قوات الأمن متى كانت هناك حاجة لطلب المساعدة‘، إلا أن زملاءنا يقولون ’ ليس من الصواب القيام بذلك‘ لأن بعض رجال الشرطة قد يكونوا هم أنفسهم أعداء‘. ومن ثم فإن "دليل السلامة لتغطية الاحتجاجات في البرازيل" هو نوع من الأدلة مختلف تمام الاختلاف".

يغطى هذا الدليل قضايا قانونية، وأهمية تحليل المخاطر، والإرشادات الخاصة بالإسعافات الأولية، والاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء الاحتجاجات، والإرشادات الخاصة بالأمن وتجهيزات الحماية، والاستجابات لأوضاع معينة، فضلاً عن خطوات السلامة التي يتعين اتباعها فور انتهاء الاحتجاجات.

كما يشمل الدليل تحذيراً مفاده:" ينبغي قراءة هذه النصائح بنفس الطريقة التي نستمع بها إلى الزملاء الذين مروا بأوضاع مماثلة، مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً أنه لا توجد قواعد شاملة يصح تطبيقها في كل وضع من الأوضاع. وقد يساعد هذا الدليل المراسل على تقليل تعرضه للمخاطر، وليس لتجنبها بالمرة... فكل فرد، في نهاية المطاف، يتحمل مسؤولية القرارات والأوضاع الواجب تكييفها مع الظروف المحيطة بكل موقف. وبهذه الطريقة، فإن القرار الذي يجب على المراسلين، ذكوراً أم إناثاً، اتخاذه يتعلق، أولاً وقبل كل

شيء، بما إذا كانوا يدركون أنهم قادرون على قبول المهام المنوطة بهم".

وحتى في مواجهة احتمال التعرض لاعتداء لمجرد أنهم متواجدون، يظل الصحفيون يواجهون الاحتجاجات بغية تنفيذ أعمالهم وإنجاز مهمتهم الضرورية المتعلقة بتزويد المجتمع بالمعلومات المهمة، حتى ولو كان هذا الدور يطوله النسيان في بعض الأحيان.

وتسعى الرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية، وهي بصدد تجميع الحالات التي يتعرض فيها الصحفيون للاعتداءات، إلى الحصول على المعلومات المفصلة، وذلك ليس لمعرفة من تعرضوا لاعتداءات والجهات التي يعملون لحسابها فحسب، وإنما تريد أيضاً معرفة من ارتكبها (الشرطة أم المحتجون)، وما هو نوع هذه الاعتداءات (الضرب أو أعيرة مطاطية أو مضايقات)، أو إذا كان الصحفي قد أُستهدف، على وجه التحديد، لكونه صحفياً أم لا.

إن القائمة، وهي وثيقة ضخمة، تشمل سلسلة من الاعتداءات: الضرب، وإطلاق أعيرة مطاطية، واستخدام الغاز المسيل للدموع. والتجهيزات التي احترقت.

"ومن أمثلة ذلك، شخص يلقي خلاً على وجه مراسلة تلفزيونية، فيعتريها الذعر، ويساورها قلق شديد لأنها لم تتحقق إذا كانت عيناها أصيبت بمادة حمضية". ويقول آلبيندر:"أخيراً، تأكدنا أن ما أُلقي على وجهها هو خلّ فقط. ولكن نوبة الذعر التي ذكرتها كانت رهيبة. وقد أُحرقت مركبات، وحوصرت مقار لقنوات تلفزيونية وتعرضت لهجوم بالحجارة والعصي، ولذلك كان المراسلون يغطون هذه الحوادث من أعلى المباني. فقد مُنعوا من إعداد تقارير مباشرة [من الشوارع]".

وحتى الآن، لا أحد أُحيل للعدالة لما أرتكبه من اعتداءات. ولا رجل من رجال الشرطة - ويُقال إن بعض رجال الشرطة ينزعون شارات تحديد الهوية أثناء الاحتجاجات.

ويقول آلبيندر:" ما زالت هذه الاعتداءات دون حل. وقد كتبت إلى السلطات الأمنية في ولاية سان باولو، حيث وقعت الاعتداءات...فأرسلت مركبة شرطة توقفت امام المبنى التابع لنا، وأتى ضابط شرطة مرتدياً زيه الرسمي ومسلحاً ببندقية لإبلاغنا برد هذه السلطات، الذي جاء فيه 'ليس من الممكن أن نجد أي سجل للشكاوى المقدمة ضد من يحمل هذه الأسماء في الملفات الرسمية، وبالتالي، لا نستطيع إعطاءكم رداً رسمياً'. والواضح أنه كان من الممكن للسلطات الأمنية أن ترسل هذا الرد عن طريق البريد الإلكتروني، لكنها فضلت إرسال ضابط شرطة مرتدياً زيه الرسمي إلى مبنانا حتى نكون على علم بأن الشرطة تعرف الآن أين نعمل، وهكذا تسير الأمور".

ومع ذلك، فإن هذه الأوضاع قد تتغير. ففي أيلول/ سبتمبر 2016 ، عقد مكتب المدعي العام لمدينة سان باولو جلسات استماع حول أعمال العنف نيابة عن الدولة بغية معرفة إذا كانت اعتداءات الشرطة على الصحفيين من شأنها انتهاك حق الجمهور في الحصول على المعلومات. وما زال القرار معلقاً في هذا الصدد، ولكن إذا تحقق تقدم مهم في هذه المسألة، فسيكون ذلك رمزاً عظيماً يقضي بأن تعترف الدولة بأنها مارست أفعالاً ضد الدستور، أي ضد الحقوق الأساسية. وهذا هو أفضل ما حصلنا عليه حتى الآن". ■

■ **دليل السلامة لتغطية الاحتجاجات في البرازيل**
http://www.abraji.org.br/midia/arquivos/file1492527123.pdf : Portuguese
http://www.abraji.org.br/midia/arquivos/file1492527156.pdf : English
http://www.abraji.org.br/midia/arquivos/file1492527138.pdf : Spanish

مجلس صياغة القرارات في كولمبيا: السلامة في ارقام

إن من أعظم علامات الرضى بالنسبة للصحفي هي أن يوضع اسمه - توقيعه - في صدارة الخبر الذي ينشره. ويتذكر كل صحفي أول مرة نُشرت فيها مقالة بتوقيعه.

أما في كولمبيا، حيث يشكل التحقيق في الجرائم المنظمة، والفساد والنزاعات، العمل الصحفي المعتاد، فإن التوقيع على مقالة تتناول مثل هذه المسائل قد يفضي إلى مقتل كاتبها.

وعلى سبيل المثال، فإن قام صحفي منعزل، أو وسيلة إعلامية منفردة، بالتحقيق والإبلاغ بشأن الفساد، والجرائم المنظمة، والحرب الأهلية، بل ومفاوضات تتعلق بالسلام، فقد يمكن بسهولة أن يكون هدفاً للمضايقات والاعتداءات والقتل.

ولكن ماذا يحدث لو قامت دزينة من الصحفيين ممن يكتبون في وسائل إعلامية متعددة بالانضمام إلى الصحفي المنعزل؟ سيفقد هذا الصحفي توقيعه، ولكنه يبقى في سلام وأمان. وعلى قيد الحياة.

هذه هي الفكرة التي تكمن وراء مشروع مجلس صياغة القرارات [مجلس التحرير] في كولمبيا، وهو عبارة عن شبكة من الصحفيين، ينتمون إلى 87 جهة شريكة، تعزز التدريب بشأن الإبلاغ الاستقصائي وإعداد التقارير. وقد اكتسبت هذه الشبكة تجارب ضخمة خلال العقد الماضي بشأن الطريقة التي يحمي بها الصحفيون أنفسهم، باستخدام التقنيات الاستقصائية والعمل في الشبكات.

السلامة في ارقام
ظلت كولمبيا منذ أمد طويل تمثل خطورة على مهنة الصحافة. فقد أسهم الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى من الجرائم المنظمة، وما ترتب عليها من فساد، فضلاً عن حرب أهلية طال أمدها، في تعرض الصحفيين الذين يحققون في هذه القضايا للمخاطر.

وبفضل اتفاق السلام الأخير بين الحكومة ومقاتلي قوات كولومبيا المسلحة الثورية (فارك) وتحول الاتجار بالمخدرات إلى المكسيك، قد تتجه كولومبيا إلى وضع آمن. أو إلى وضع أكثر أماناً على الأقل. ولئن كانت بعض الأقاليم قد تستفيد من هذه الأوضاع الجديدة، تظل الجرائم المنظمة، وظواهر الاتجار بالمخدرات والفساد تمثل مشكلات مزمنة، وهو ما قد يجعل من البلاد مجالاً تتواصل فيه المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون الذين يعيشون ويعملون هناك.

ففي كاتاتومبو في شمال شرق كولومبيا، وتوماكو على المحيط الهادي وقرطبة على الكاريبي، ما زالت هناك " مشكلات جد خطيرة تثيرها عصابات إجرامية تعمل في الاتجار بالمخدرات"، تقول غينا موريلو، رئيسة مجلس التحرير.

كما تشهد هذه الأقاليم ممارسات عنف يمارسها مزارعو أوراق الكوكة، الذين يواصلون مقاومتهم لبرامج الحكومة الرامية إلى إزالة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وفي بعض المناطق، يمنع المزارعون وسائل الإعلام من الوصول إليها.

وفضلاً عن ذلك، تمثل أعمال العنف مشكلة في غوافيار، في غابات الأمازون، حيث يلقى اتفاق السلام وإعادة الإعمار مقاومة، وحيث لا تزال هناك، في الواقع، معارضة من قبل عناصر من قوات كولومبيا المسلحة الثورية. وفي محافظات أخرى، مثل كاوكا، حيث ما يزال جيش التحرير الوطني الذي يشارك في محادثات مع الحكومة تجري في كيتو، إكوادور، ينشط ويمارس اعتداءات عنيفة. وما زالت مناطق أخرى، وهي التي ساندت الجماعات شبه العسكرية التي أيدت الاستيلاء على أراضي الفلاحين، تقاوم الآن عودة هذه الأراضي.

ولقد أعد مجلس التحرير، من خلال عمله في هذه الظروف، تدابير أثبت الزمن فعاليتها بغية حماية الصحفيين.

ويشكل المشروع الاستقصائي المشترك أوسع المبادرات نطاقاً. وذلك لأن مجلس التحرير يوفر للصحفيين مجالاً للتدريب والعمل في جميع أركان البلاد لمعالجة القضايا المتعلقة بظواهر الفساد السياسي والمالي، فضلاً عن النزاعات والسلام. وقد شارك في هذا البرنامج ما يقرب من 100 صحفي.

ويمتلك مجلس التحرير، إسهاماً في هذا العمل، قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالموظفين العموميين متاحة لصحفي الاستقصاء، وذلك من أجل مساعدتهم في عملهم، كما تتوافر للمجلس قواعد بيانات للمنظمات الشريكة والجمهور، بما فيها موقع "التحقق في مصداقية الأخبار" (Colombiacheck.org).

وقد أنتجت الفرق سلسلة تتعلق بالانتخابات نشرتها ثلاث صحف، فضلاً عن روايات متعمقة بشأن الحمل في مرحلة المراهقة في كولومبيا، وغواتيمالا، وبوليفيا، وإكوادور وبيرو.

وتحمل هذه الرويات عنواناً مبسطاً هو "حُررت لمجلس التحرير".

كما يقترن بهذه الروايات منصات إلكترونية مكرسة، حيث يمكن للصحفيين مناقشة عملهم فيما بينهم، وكذلك الاستفادة من الإرشادات التي يوفرها الصحفيون من جميع أرجاء العالم.

ولما كان تعزيز وتحسين الصحافة الاستقصائية أول الأهداف التي يسعى لتحقيقها مجلس التحرير، فثمة أنشطة أخرى يوفرها من بينها مكون للتدريب في مجال السلامة بالبيئات المعادية، وذلك من أجل تعريف الصحفيين بكيفية حماية أنفسهم في تشكيلة واسعة من الأوضاع.

وخلال العامين الماضيين، أدار المجلس برنامجاً تحت عنوان " تغطية النزاعات والسلام"، وفّر تدريباً ل 40 صحفياً في ميديلين، وأروكا، وكالي وبوغوتا، في مجال الصحافة الاستقصائية، وصحافة البيانات والسرد القصصي، وذلك في الفترة التي سبقت إبرام الاتفاق بين الحكومة ومقاتلي قوات كولومبيا المسلحة الثورية. وبالتحالف مع مؤسسة حرية الصحافة (واسمها المختصر بالإسبانية FILIP)، تمكن المجلس من إضافة برنامج رابع لهؤلاء الصحفيين يتعلق بالتدريب في مجال السلامة.

وقد أنتج الفريق الاستقصائي المشترك 17 رواية عن النزاع والسلام جاءت في صيغ مختلفة للإذاعة والصحافة والتلفزيون والأجهزة المتعددة الوسائط. وقد نُشرت هذه الروايات في مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام الكولومبية، بما فيها صحف " El Espectador " و" La Opinion de Cucuta " و" El Nuevo Liberal "، فضلاً عن القناة التلفزيونية " Telepacifico " ومحطة إذاعة Caraco .

وأفضت هذه التجربة إلى صياغة بروتوكول ودليل عملي بشأن معايير السلامة تساعد الصحفيين المشاركين على حماية أنفسهم. وتغطي البروتوكولات كل شيء من السلامة في المكاتب حتى مناولة الطرود التي تصل عن طريق البريد، ومن الأمن الرقمي حتى الاحتياطات الواجب اتخاذها في الميدان.

وجدير بالذكر أن التدريب في مجالي الصحافة الاستقصائية والسلامة يكلف من يقومون به ثمناً باهظاً، إلا أن مجلس التحرير استطاع تنفيذ عمله لعشرة أعوام بفضل توافر تشكيلة واسعة من الموارد المالية.

ويقترح المجلس على الجهات الممولة مشاريع فردية، بدلاً من البحث عن تمويل أساسي لأنشطته: فقد قامت "أكاديمية دويتشه فيله" بتمويل المشروع الخاص بالحمل في فترة المراهقة. كما دعمت مؤسسات المجتمع المفتوح، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تغطية الانتخابات، وموّلت مؤسسة الدعم الدولي لوسائل الإعلام مبادرة "تغطية النزاعات والسلام"، ودعمت مؤسسات المجتمع المفتوح مشروع "التحقق في مصداقية الأخبار" (Colombiacheck.org)، وما إلى ذلك.

وتقول موريلو:" إن مشكلة الاستدامة لم تزل مطروحة هناك متى تعلق الأمر بالصحافة المستقلة، غير أننا أحرزنا تقدماً هائلاً في مجلس التحرير، ونتواجد هنا منذ عشرة أعوام". ■

■ **مجلس التحرير:**
http://cdr2.consejoderedaccion.org/

الأمن الرقمي، والأمن الجسدي والصحة النفسية الاجتماعية: نهج شامل من المشروع الطليعي لمؤسسة "إيركس" المعنون "ضمان الوصول إلى حرية التعبير"

إن شعار خبراء السلامة في مؤسسة "إيركس" هو الأمن الرقمي، والأمن الجسدي، والصحة النفسية الاجتماعية. وما أن يجري حديث معهم، حتى تبرز هذه العبارة عند نقطة أو أخرى. إنهم جميعاً يقولونها.

الأمن الرقمي، والأمن الجسدي والصحة النفسية الاجتماعية.

إن خبراء السلامة فخورون كل الفخر بالتدريب الشامل في مجال السلامة الذي يوفرونه لاكثر الصحفيين المحليين ضعفاً الذين يعيشون ويعملون في أماكن محفوفة بالمخاطر والصعاب. ولئن كان العديد من المنظمات الأخرى تتجه نحو القيام بمزيد من برامج التدريب الشاملة في مجال السلامة، فإن "إيركس" اتبعت هذا النهج في وقت مبكر.

Photo courtesy IREX

إيركس (مجلس البحث والتبادل الدولي)
إذا كانت أنماط التهديد التي يتعرض لها الصحفيون متعددة الأبعاد، أفلا ينبغي تغيير أسلوب التدريب في مجال السلامة؟ لقد أدمج مشروع إيركس "ضمان الحصول على حرية التعبير" ثلاثة مجالات، ألا وهي المجالات البدنية والأمن الرقمي والرعاية الذاتية النفسية الاجتماعية.

أما كيفية اتباع المنظمة غير الحكومية "إيريكس" لهذا النهج، فذلك يتضح من قصة صحفي يسير في شارع، وهو يحمل حاسوباً محمولاً وهاتفاً خلوياً.

" إن إيركس، مثلها مثل العديد من المنظمات، توفر تدريبا في مجال الأمن الرقمي، إلا أننا ندرك أن بعض التساؤلات التي طرحها المشاركون لم تكن تتعلق بالمسائل الرقمية"، يقول ماجنوس فورسبيرغ، مدير مشروع إيركس " SAFE " - الاسم المختصر لتعبير "ضمان الحصول على حرية التعبير".

وكان أحد المشاركين يسير في الشارع فهاجمه شخص بقصد سرقة حاسوبه المحمول وهاتفه الخلوي. ولئن تلقى تدريباً في مجال الأمن يخص حماية المعلومات المحفوظة في أجهزته، إلا أنه لم يكن مهيأً بالمرة لمواجهة التهديدات البدنية أو الخوف والكرب اللذين أعقبا ذلك.

وطرحت مشاركة أخرى مسألة مماثلة، وكان قد سُرق منها الاسم الحقيقي لحسابها على الفيسبوك. فحتى بعد أن غيرت كلمة السر واتخذت خطوات أخرى لحماية هذا الحساب، إلا أن الذعر اعتراها، ورفضت استخدامها مرة أخرى. وكيف تتعامل مع التوترالذي أصابها؟

ويقول فورسبيرغ :" إن مدرِّب الأمن الرقمي التابع لنا سيكون في واقع الأمر عاجزاً تماماً، وقد يحاول بيان حاجة شخص إلى مزيد من الأمن، لكننا لا نستطيع حل هذا الوضع".

ويضيف قائلاً:" نحن نحاول، من خلال عنصر نفسي اجتماعي، تمكين الأشخاص على التعامل مع ظواهر التوتر والصدمات النفسية الثانوية. وفيما يخص الصحفيين، فالوضع مثقل بالمشاكل، وذلك لأنهم يتعاملون في بعض الأحيان مع أمور في غاية العنف. كما أنهم يقومون بالإبلاغ عن هذه الأمور يومياً، وأحيانا يظلون في حالة من التوتر جراء القصص التي يروونها دون أن يدركوا ذلك".

ويقول فورسبيرغ :" لقد تحققنا من أن معظم المشاركين يهتمون بالمشكلات النفسية الاجتماعية أكثر من اهتمامهم بأي أمر آخر. ويقولون لنا أنهم لا يستطيعون النوم. 'كما يقولون إنهم يحتاجون إلى أن يكونوا في مأمن من هذه المشكلات. ويؤكدون أنهم يستطيعون التعامل مع مسائل الأمن الرقمي، وأنهم على دراية بالبرمجيات، ويعرفون كيفية التعامل مع ما هو بدني، ولكنهم يجهلون طريقة التعامل مع وجدانهم'. إنهم مهتمون كل الاهتمام بمعالجة ما يتعرضون له من توتر".

ومنذ انطلاق مشروع إيركس " SAFE " "ضمان الحصول على حرية التعبير" في عام 2013 ، قامت المنظمة وهي مجموعة دولية لا تهدف إلى الربح مكرسة لتنمية التعليم، والمجتمع المدني، وقضايا الجنسين، ووسائل الإعلام، والحوكمة، والحصول على المعلومات، وتوفير وظائف للشباب بتدريب ما يربو على 1.200 صحفي واستطاع إنشاء ما يطلق عليه فورسبيرغ اسم " حساب مصرفي للتجارب التعليمية"، أي معلومات ضخمة عما يمثل فعالية عندما يتعلق الأمر بتدريب الصحفيين في مجال الممارسات الخاصة بالسلامة. وفيما يلي بعض الأمور التي يقوم بها المسؤولون عن مشروع إيركس " SAFE :

تضمن ايركس استخدام مدرِّ بين محليين لتوفير التدريب. " لأن لديهم وعي ثقافي، ولكونهم محليين فهم بطبيعة الأحوال على دراية باللغة المحلية"، يقول فورسبيرغ.

كما يساعد مدرِّبو مشروع إيركس " SAFE " المشاركين على تطوير خطط إدارة المخاطر الفردية بغية التعامل مع التهديدات الرقمية والنفسية. وتوفر المبادرة أيضاً عمليات النقل، إن دعت الضرورة إلى ذلك، من خلال شبكة "الصحفيون في محنة"- وهي عبارة عن نظام "خط ساخن" يعمل على مدار 24 ساعة يومياً لتوفير المساعدة للصحفيين في حالات الطوارئ. كما يقيم هذا المشروع شبكات إقليمية لتوفير الاستشارات في المجال الأمني بغية تشاطر وتعزيز التضامن المجتمعي بشأن قضايا السلامة.

وتشمل الدورات الدراسية في هذا الصدد المشاركين " من الصحفيين المحليين الذين تلقوا تدريباً عالي المستوى حتى المواطنين الصحفيين"، يقول فوسبيرغ. وفي بعض الأحيان، يقتصر الأمر على المواطنين الصحفيين.

وعلى سبيل المثال، فإن مركز التدريب في الشرق الأوسط التابع ل "إيركس" وهو أحد المراكز الأخرى في أمريكا الوسطى، وأوراسيا، وشرق أفريقيا وجنوب آسيا مكرس لمساعدة المواطنين الصحفيين فقط.

وفي بعض الأقاليم التي تشهد نزاعات، غادر الصحفيون المحترفون البلاد، وهم الآن في الولايات المتحدة أو كندا أو أوروبا، ومن ثم فإن من نقوم بتدريبهم هنا هم بالأحرى مواطنون صحفيون"، يقول فوسبيرغ. "وانطلق هذا التدريب بضم شخص لديه آلة تصوير ونجح في التقاط صورة جيدة وأرسلها لوكالة أسوشيتد برس أو إلى جهة أخرى، فحصل على عقد للعمل كصحفي مستقل".

وعلى الرغم من أن الدورات التدريبية تشمل نهجاً شاملاً، فإنها تتلاءم مع شتى أشكال التهديد في أقاليم مختلفة. وفي البلدان التي تسيطر فيها الرقابة الحكومية، ينصب التركيز على الأمن الرقمي. أما في الأماكن التي يسود فيه العنف، يكون التركيز على السلامة البدنية. وبالنظر إلى أن مؤسسة "إيركس" تعمل في بيئات حساسة عديدة، فمن المفهوم أن ينصب جل اهتمامها بالأمور الأمنية، وذلك فيما يتعلق بكل من المشاركين وموظفي التدريب العاملين فيها. ومن خلال شبكة من المستشارين الموثوق بهم، فإن هذه المؤسسة تدقق وتختار بعناية المشاركين في الدورات التدريبية، وذلك في مجهود يرمي إلى بناء الثقة من أجل حوار مفتوح.

وقال فوسبيرغ :"إننا نهدف إلى ضم مجموعة صغيرة بالفعل إلى دورات التدريب هذه، ويتراوح الرقم السحري بين 8 و 12 مشتركاً. ولا ينبغي أن تكون هناك فوارق كثيرة للغاية. وفي بعض الأحيان، يوجد أشخاص مصابون بصدمات نفسية بالغة، وقد لا يثقون في الواقع بالعديد من الأشخاص الآخرين، وبالتالي يتعين علينا تحقيق مستوى من الثقة في أسرع الأوقات".

ويضيف فوسبيرغ قائلاً:" من الصواب أن نفهم الوضع المحلي فهماً كاملاً بحيث يمكن ضم مجموعة من الأفراد يشجعون بعضهم بعضاً. ومن الأفضل أن تكون هذه المجموعة مؤلفة من أفراد يرون أن من الأفضل تشاطر أكثر مشكلاتهم الشخصية خصوصية. فهذه علامة تشير إلى التدريب يسير بالفعل سيراً جيداً".

كما يتم اختيار المشاركين استناداً إلى خلفياتهم: فالصحفيون مع الصحفيين، والمحررون مع المحررين، والمصورون الفوتوغرافيون مع المصورين الفوتوغرافيين، ذوي التجارب العملية المماثلة ومن نفس فئة العمر. " وإذا طرح أحد المشاركين سؤالاً، فينبغي أن يكون ذا أهمية في نظر سائر الأحد عشر مشاركاً"، قال فوسبيرغ.

وبصفة عامة، تدوم دورات التدريبية مدة خمسة أيام، ويديرها موظفون من "إيركس"، من بينهم أخصائيون نفسيون، وخبراء في المجال الرقمي، وخبراء في الأمن البدني، وهم غالباً صحفيون سابقون سبق لهم العمل في الأماكن المحفوفة بالمخاطر. ويبين فوسبيرغ أن " من المهم الاستعانة بموظفين متخصصين بدلاً من الاستشاريين، وهو ما قد يكون أمراً معقداً، فمنذ أن أخذنا بمنهج متكامل، لا نستعين بموظفينا لمجرد توفير التدريب".

ويقول فوسبيرغ إن قدراً كبيراً من التدريب مكرس لمساعدة المشاركين على أن يساعدوا أنفسهم بأنفسهم.

ويضيف قائلاً:" نحن نضع سيناريو التدريب وندع المشارك يندمج فيه حتى نرى ما سيفعله، وكيف يكون في مقدور المدرِّب أن يتدخل ويقترح أموراً أخرى ليقوم بها هذا المشارك. وفي كثير من الأحيان، يتعامل المشارك مع هذه الأمور من تلقاء نفسه، بينما يصغي له سائر المشاركين الأحد عشر ويسجلون ملاحظاتهم، ثم يقولون: ' يا له من أمر عظيم، إننا لم نفكر فيه من قبل".

" وهذا السيناريو لا يعدو كونه محاولة ترمي إلى توجيه أفكار المشاركين ودفعهم للعمل في الاتجاه السليم". ■

■ **ضمان الحصول على حرية التعبير (IREX SAFE)**
https://www.irex.org/project/safe-securing-access-free-expression

دورات تدريبية للنساء بخصوص البيئات العدائية

امه لمن المؤسف حقا ان يواجهن الصحفيات أوضاعاً لا يواجهها البتة نظرائهن من الذكور عندما يقمن بالإبلاغ عن الأحداث في ميدان وقوعها. فاضطرارهن إلى اتخاذ احتياطات إضافية مثل ارتداء طبقات متعددة من الملابس والابتعاد عن الحشود إنما لا يمثلان سوى نوعين من المشكلات التي تواجهن.

ومن جهة أخرى، تواجه الصحفيات في جميع أرجاء العالم أوضاعاً يتردد صداها فيما يخص النساء حيثما يتواجدن، وذلك أيّاً كانت مهنتهن. مثال ذلك، التحرش والمشكلات التي يثيرها رجال في مكان العمل مفروض أنهم زملائهن.

وعندما تتبادل النساء الحديث فيما بينهن عن مسألة السلامة، فإن تلك المشكلات تأخذ جانباً من أحاديثهن. وفيما يتعلق بالنصائح التي يتبادلنها فإنها غالباً ما تكون أفضل من تلك التي يقدمها مدرِّب في مجال السلامة.

وقد لا تبرز هذه الأمور بوضوح عندما يحضر الرجال والنساء معاً دورات التدريب في مجال السلامة. ففي هذه الظروف، قد يقل احتمال مشاركة النساء.

وتقول نادين هوفمان، نائبة مدير المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية:" أعتقد أن تنظيم تدريب يقتصر على الإناث من شأنه أن يوفر مجالاً آمناً، حيث تتبادل النساء بالفعل تجاربهن، مما يفضي إلى قدر كبير من التعلم عن طريق النظراء.

ومنذ عام 2012 ، توفر المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية تدريباً في مجال السلامة للنساء اللاتي يشتركن في رحلات الإبلاغ الدولية التي تستمر أسبوعين إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتدير المؤسسة في الوقت الراهن نحو 15 رحلة كل عام. كما أنها توفر للمشاركات - اللاتي يُطلق عليهن اسم "زميلات" - السائقين والمرافقين الصحفيين، وغير ذلك من أشكال الدعم التي يحتجن إليها للخروج وإعداد الروايات، مشددات على المبادرات التي لا يُبلّغ عنها بالقدر الكافي في الأقاليم.

وتوفر هذه المؤسسة نفس النوع من التدريب للصحفيين المحليين التي تعمل معهم في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتنزانيا، ورواندا والمكسيك. وهناك خطط لتدريب الصحفيين في كولومبيا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس وجنوب السودان، وذلك خلال العامين القادمين.

يُتاح التدريب للصحفيين المحليين للذكور والإناث على السواء - وتتسم المجموعات بالتوازن، النصف بالنصف. ولكن لما كانت رحلات الإبلاغ متاحة فقط للنساء، فإن مجموعات السلامة هذه تتألف من الإناث كليةً.

وتقول هوفمان:" إن الأمر يتعلق في هذا الصدد بالتدريب النظامي حيث نتناول الاستراتيجيات السليمة التي تقضي بما ينبغي أن تفعله النساء في الميدان للبقاء في أوضاع أكثر أماناً، غير أني أعتقد أن القيمة الحقيقية لجمع هؤلاء النساء معاً، اللاتي أتين من مجموعة متنوعة من شتى سياقات الإبلاغ، إنما تتمثل في أن يتبادلن بالفعل الاستراتيجيات الخاصة بكل واحدة منهن، كما أنهن يعانين من بعض الصدمات التي ألمت بهن ويشتركن في طريقة تعاملهن معها".

وفي إحدى هذه المجموعات المتواجدة في القاهرة، مصر، تبادلت النساء الإرشادات المتعلقة بالبقاء في أمان عند تغطية الاحتجاجات في الشوارع؛ مثال ذلك، ارتداء الوزْرات وأغطية تحت الملابس الأخرى، وذلك لوضع مزيد من العراقيل بغية منع المهاجمين من نزعها؛ والعمل مع زملاء أو مرافقين صحفيين، والبقاء بالمحيط الخارجي وليس مركز الحشود؛ والحصول على أرقام هواتف أفراد من الحشود، من أجل متابعة الأحداث وتسجيل الشهادات منهم والبقاء في أمان بعد الاحتجاجات.

وتقول هوفمان:"هذه هي بعض الأمثلة التي خطرت على بالي، ويتعلق الكثير منها بتبادل التجارب ليس أكثر، والنساء يناصرن بعضهن بعضاً، لأن الصحفيات يواجهن التحرش في كل مكان تقريباً في العالم. ولا يحدث ذلك دائماً من ق بل أطراف من الخارج، بل غالباً ما يُقْدم الزملاء على القيام بذلك. وهكذا، يجري هذا النوع من الأحاديث"

في عام 2013 ، أعدت المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية والمعهد الدولي لسلامة الصحفيين أول دراسة استقصائية بشأن المخاطر الأمنية التي تواجه الصحفيات شاركت فيه نحو 1000 صحفية بتقديم الردود على الأسئلة الواردة فيه. وتبين هذه الدراسة الذي تحمل عنوان "العنف والتحرش ضد النساء في وسائط الإعلام: صورة شاملة" أن الصحفيات لا يواجهن التهديدات مثل زملائهن الذكور فحسب، بل يتعرضن أيضاً للصور النمطية الثقافية والاجتماعية التي تجبرهن على التزام الصمت.

كما تفيد الدراسة بأن ثلثي المُستجوبين على الاستقصاء يقولون إنهم قد واجهوا نوعاً من الترهيب، والتهديد، أو سوء المعاملة فيما يتعلق بعملهم، ويتراوح ذلك من حيث الخطورة من الشتائم إلى التهديد بالقتل.

كما أن أغلب التهديدات والترهيب وسوء المعاملة حدثت في مكان العمل. وقد أُرتكبوا في أغلب الأحيان من قبل مدراء ومشرفين وزملاء ذكور. ومعظم حوادث التحرش لم يُبلغ عنها، مع العلم بأن أغلبية النساء اللواتي واجهنها قالت إنهن تأثرن نفسياً بها.

وتقول هوفمان:" وعلى وجه التأكيد، فإني أعتقد أن العديد من المنظمات مثل منظمتنا لم تركز تركيزاً كبيراً على قضايا السلامة إلا لأن التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون أخذت في التفشي. ونحن نعلم أن النساء يتعاملن مع التهديدات عن طريق الإنترنت وخارجه. وهذا أمر يجب التصدي له. كما أننا نعتقد أن هذا الأمر يندرج ف صميم مهمة المنظمة المتعلقة بمساعدة النساء في مسيراتهن المهنية".

Photo courtesy of IWMF

مشاركات من المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية في رحلات الإبلاغ بالمكسيك

وجدير بالذكر أن الرحلات الإبلاغ يتم تمويلها عن طريق مبادرات المنح متعددة الأعوام التي تقدمها مؤسسة ج. بوفيه، كما اندرج التدريب الخاص بالبيئات المعادية في الميزانيات. وتذكر هوفمان بأن البرنامج " إنما كان العامل المغير للوضع بالكامل بالنسبة لنا، وذلك من حيث القدرة على توفير كل هذه الأمور للصحفيين".

وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية لديها صندوق مخصص للصحفيات يقدم منحاً محدودة للنساء تمكنهن من الالتحاق بالدورات التدريبية الخاصة بالبيئات المعادية وفق وتيرتهن الخاصة، وتوفر كذلك حلقات عمل بشأن الصدمات النفسية. " وهذا النشاط إنما يمثل بالنسبة لنا أولوية طويلة الأجل لتنمية الموارد اللازمة للتعامل مع الصدمات النفسية في مجال الصحافة، أي للصحفيين الذين أصيبوا بصدمات نفسية".

وهذا النهج يتميز، فيما يبدو، بالفعالية. " فلقد أنقذت رجلاً من الموت عندما سقط تحت قطار في بومباي، وذلك بفضل درايتي بكيفية فحص أعضائه الحيوية وإخراجه من تحت القطار، والتأكد من أن الناس لم

يعتريهم الذعر، لأني كنت واثقة من نفسي في كل ما أقوم به أثناء العناية به"، تقول بريانكا بوربوجاري، الصحفية المستقلة التي شاركت في رحلة المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية إلى السلفادور. وتضيف: " والحق أني شعرت بأن التدريب في مجال السلامة أعطاني ثقة كبيرة مما أتاح لي ألا أكون مجرد متفرجة في ظروف كهذه". "إن التدريب في مجال السلامة ساعدني على إنقاذ حياة شخص بإجراء إنعاش قلبي رئوي"، تشهد كيمبيرلي آدامز، المراسلة في المؤسسة الإعلامية "ماركتبليس" في واشنطن، دي. سي.، التي شاركت في رحلتي المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية في أوغندا والمكسيك. وتضيف:" فيما يتعلق بالجانب الأمني، فإني أفضل التوعية الرقمية والظرفية الشاملة، ثم أني أرجع إلى النصائح والحيل التي تلقيتها بفضل هذا التدريب عندما يسألني زملاء عن أفضل الممارسات".

وتحكي مراسلة فضلت عدم الكشف عن هويتها:" إن التدريب في الإسعافات الأولية كان حاسم الأهمية. فقد مارست الإسعافات الأولية في بوركينا فاسو وأخيراً في بوروندي، وقيل لي...إني أنقذت حياة شخص بتدخلي السريع لمعالجة جرح نجم عن عيار ناري أطلق عليه". وأضافت:" للأمانة، لست متأكدة إلى أي حد يتطابق ما قمت به بالضبط مع ما تعلمناه، ومع ذلك فأنا متأكدة مائة في المائة أني سارعت إلى التصرف مدفوعة بالثقة وحضور الذهن، وذلك بفضل التدريب في مجالات الأمن والإسعافات الأولية".

ترد هذه التعليقات في الدراسات الاستقصائية التي تجريها سنوياً المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية بغية تقييم مدى جدوى التدريب. "إن أغلب ردود الفعل المشتركة التي نسمعها هي أن ما هو الأكثر نفعاً في هذا الشأن ليس إلا أن نكون على وعي بالأوضاع العملية وأكثر إدراكاً للظروف المحيطة بنا"، تقول هوفمان. "إن الوعي بالأوضاع إنما يعتمد كثيراً على الحس السليم، ولكن عندما تقسمه للناس، فإنهم يمارسونه في عملهم بقدر أكبر". ■

■ **المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية**
https://www.iwmf.org/

صحفيات في السودان يعملن في مجالي السلامة والمساواة

تتعدد المشكلات التي تواجه الصحفيات في السودان: مثل التحرش، والتمييز، والعنف، فضلاً عن المشكلات التي يعاني منها نظرائهن الذكور: وهي الاختطاف، والرقابة على حرية الصحافة، والكوارث الطبيعية، والافتقار إلى الرعاية الطبية، وحتى لدغات الأفاعي، وهجوم الوحوش، والتيه في البرية.

ولكن الصحفيات في السودان يفضلن العمل، بل وزيادة العمل، بدلاً من الوقوع فريسة لليأس.

"تعاني الصحفيات من التمييز، وحتى من التمييز الذي يمارسه الصحفيون الذكور، لأنهم يعتقدون أن النساء أكثر ضعفاً إزاء المشكلات واسعة النطاق والنزاعات"، قالت نعمت النعيمي، ميسرة حلقة عمل معنية بالسلامة والتي تعمل في دارفور، المنطقة الواقعة غربي السودان التي مزقتها الحرب.

وتضيف النعماني قائلة:" تعتقد النساء أنهن متساويات مع الرجال ويمكنهن عمل أي شيء يستطيع الرجال عمله، وأن ما يقال عنهن إنما هو من باب التمييز. وعلى الرجال أن يتيحوا الفرصة للنساء كي يتواجدن ويثبتن قدرتهن على القيام بالمهام التي يقوم بها الرجال".

Photo courtesy Sudanese Journalists Union

الفاشر

تدير السيدة نعمات حلقات عمل في دارفور كجزء من برنامج السلامة المهنية للصحفيات السودانيات الذي يموله البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات لليونسكو والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ويقوم بتنظيمها اتحاد الصحفيين السودانيين مع الدعم التنظيمي لمكتب اليونسكو في الخرطوم. وتوفر اللجنة الوطنية السودانية للتربية والعلم والثقافة وسفارتا إيطاليا وهولندا دعماً إضافيا لحلقات العمل هذه.

التقت السيدة نعمت، مؤخراً، سيدتين يشتركان في البرنامج للحديث مع محرر هذا التقرير عن كيفية رؤية المشتركين في حلقات العمل للمخاطر وما هي الترتيبات الجارية للحد من وطأتها.

التقت السيدات نعمات، وهادية علي، رئيسية شعبة المرأة في اتحاد الصحفيين السودانيين، والدكتورة أسماء التوم، ميسرة في حلقة عمل في مدينة ودمدني، عاصمة ولاية الجزيرة، ووصفن الظروف التي تعمل فيها الصحفيات بأنها محفوفة بالمشكلات.

إن المشكلات متنوعة، وتختلق من ولاية إلى أخرى.

ففي دارفور، على سبيل المثال، هناك مخاطر يسببها النزاع ذاته، بالإضافة إلى أعمال الخطف التي يمارسها المتمردون وذوو السلطة على السواء، وفق ما تصرح به هؤلاء السيدات. كما أن الأمن غائب تماماً هناك. ويواجه الصحفيون مخاطر جراء قسوة الطبيعة في المناطق الريفية. " يمر الصحفيون خلال الغابات ويتعرضون للوحوش والأفاعي، ولا توجد مستشفيات في هذه المنطقة. وإن وقع حادث هناك فما من سبيل للتعامل معه فوراً"، قالت السيدة هادية.

دارفور. اتحاد الصحفيين السودانيين

دارفور

وفي ولايتي الجزيرة و سنَّار، تثير الفيضانات المفاجئة وما يقترن به من أمراض من قبيل الملاريا والتيفويد مخاطر بالغة. وولاية الجزيرة تسود فيها الزراعة إلى حد بعيد، وتعاني من الإفراط وسوء استعمال مبيدات الحشرات، وترتفع فيها معدلات الإصابة بمرض السرطان، وفق ما قالته السيدات. " كثير من هؤلاء الصحفيين يعيشون في ولاية الجزيرة ذاتها، ويتعرضون هناك للأمراض والكوارث الطبيعية"، قالت الدكتور أسماء.

وفي منطقة الحدود مع إثيوبيا حول مدينة الدمازين في ولاية النيل الأزرق، حيث يتواصل النزاع والاتجار بالأسلحة، تمثل عمليات الخطف، والقتل والاعتداءات ضد الصحفيين مخاطر بالغة. كما يمثل المشهد الطبيعي بدوره تهديداً. " فقد تاه صحفيون في الصحراء، وهذه المنطقة تضم صحراوات عديدة، فضلاً عن الغابات، ويشكل التيه مشكلة دائمة في هذه المنطقة"، قالت الدكتورة أسماء.

وفي العاصمة الخرطوم، تختلف المشكلات والتحديات عنها في المناطق الأخرى. وتمثل قرصنة الحسابات الإلكترونية مشكلة. كما أن الصحفيات يواجهن احتمال استهدافهن من ق بل قوات الأمن أثناء تغطيتهن للاحتجاجات في الشوارع والإضرابات. وتقول الصحفيات إنهن يتعرضن لتهديدات بالقتل والاغتصاب. أما المعلومات الحكومية فإنها محدودة.

والملاحظ أن بعض هذه المشكلات إنما هي مشكلات عالمية.

إن التمييز ضد الصحفيات ظاهرة آخذة في التفشي. " نحن نحتاج إلى حلقات عمل للرجال لتزويدهم بمزيد من الوعي بحقوق الصحفيات، وبحقهن في القيام بما يقوم به الرجال من أعمال وبأن يحظين بالاحترام"، قالت السيدة نعمات. " إن الرجال في المجتمعات المحلية لا يسلمون بهذه الأمور، ولا حتى الدوائر الصحفية، فهم يعتقدون أن النساء عاجزات عن تأدية المهام. كما أنهم يستخدمون سلطتهم للتمييز ضد زميلاتهم. إن هذا الأمر إنما يمثل مشكلة كبيرة".

كما أن التمييز يمثل مشكلة فيما بين المسؤولين الحكوميين، وهو ما يشتكي منه المشاركون في حلقة العمل. وتورد السيدات حالات صحفيات تم استبعادهن من الدعوات إلي المشاركة في فعاليات ينظمها المسؤولون الحكوميون. وعلى سبيل التحدي، شاركت بعض السيدات في هذه الفعاليات، أو حاولت المشاركة على أية حال.

وتقول السيدات إن فرص التدريب محدودة أيضا.

" يعتقد أغلب رؤساء التحرير أن توفير فرصة للتدريب لصحفي قد تمكنه من الانتقال إلى مكان أفضل من الصحيفة التي يعمل بها، وقد يفضل الانتقال إلى منظمة دولية مثل الأمم المتحدة"، قالت السيدة نعمات، التي تروي الأحاديث في حلقة العمل التي نظمتها.

وتضيف الدكتورة أسماء قائلة :" يعتقد رؤساء التحرير أن إعطاء الصحفيين فرصة للتدريب إنما هو مضيعة للوقت، فهم يريدون أن يقتصر الصحفيون على تغطية الأحداث، وأن يوفروا للصحيفة التي يعملون بها أخباراً مهمة؛ وهذا هو كل ما يريدونه منهم، وهم ليس بحاجة إلى اكتساب مزيد من المهارات".

وفي هذه الظروف المثبطة للهمة، يقوم برنامج السلامة المهنية للصحفيات السودانيات بتدريب 140 صحفية. وقد نُظمت حلقات عمل أو تقرر تنظيمها في مدن الفاشر، وودمدني، والخرطوم، ونايلة، والأُبيِّض، وكسلا والدامر، تغطي معظم أرجاء البلاد.

وتوفر حلقات العمل المهارات العملية في مجال السلامة، بما فيها تقييم المخاطر، والإرشادات المتعلقة بما ينبغي للصحفيات القيام به في مهماتهن. ويشكل الدليل الذي أصدرته اليونسكو عن سلامة الصحفيين جزءاً من المناهج الدراسية، ولكن لا يوجد دليل يغطي كل ما يتعلق بالأوضاع السائدة في السودان؛ كما تتيح حلقات العمل للمشاركات فرصاً لتبادل الخبرات وتعليم بعضهن بعضاً.

اتحاد الصحفيين السودانيين

دارفور

وقالت الدكتورة أسماء:" إن معظم المشاركات يبدين حماساً منقطع النظير فيما يتعلق بالمهام الملقاة على عاتقهن إلى حد أنهن يجهلن ما يخص سلامتهن. وعليه، فإن ما يُطلب منهن عمله، من خلال حلقات العمل هذه وعن طريق الميسرين، إنما هو الوعي بسلامتهن. فنحن نعلمهن قواعد السلامة قبل كل شيء".

تمثل عملية تقييم المخاطر جزءاً كبيراً من أنشطة حلقات العمل. وتتعلم المشاركات طريقة إعداد القوائم المرجعية بشأن المخاطر المتوقعة أثناء القيام بالمهام، كما يُطلب منهن أن يبذلن كل ما في وسعهن لتفادي هذه المخاطر أو الحد منها أو تجنب المهام الخطرة إن كانت المخاطر المحفوفة بها كبيرة للغاية.

كما يتم تعليم المشاركات ما يجب التزود به مثل الخوذات، وأدوات الإسعافات الأولية، وأجهزة الاتصال حتي يبقين على اتصال بمقار الصحف التي يعملن بها.

وتقول الدكتورة أسماء:" يجب عليهن أن يكن على استعداد لمواجهة الأمراض أو المشكلات الطبية، وبالتالي، ينبغي لهن أخذ كافة العقاقير التي يحتجن إليها، نظراً لعدم وجود صيدليات أو مستشفيات في، ومن ثم يجب عليهن التهيؤ لكل ظرف من الظروف".

إلا أنه ما زال هناك الشيء الكثير الذي يتعين إنجازه، وفق ما تقوله السيدات. فقد طالبت المشاركات بمزيد من المساعدة للتعامل مع خطابات الكراهية، ولاسيما في دارفور. كما أنهن يحتجن إلى دروس في اللغة الإنجليزية، لأن الروايات التي يبلغن عنها تقتضي في الغالب عقد مقابلات مع عاملين في المنظمات الدولية. كما طالبن بتدريب إضافي في مجال السلامة الرقمية، لاسيما في الخرطوم.

وثمة حاجة إلى مزيد من التدريب في مجال الإسعافات الأولية، خاصة في مناطق النزاع وحيثما تقع فيضانات فجائية وغيرها من الكوارث الطبيعية.

كما يشددن على أن مكافحة التمييز إنما تشكل مشكلة مستمرة؛ وبالإضافة إلى التدريب للحفاظ على سلامتهن، فإنهن يردن أن يتابع زملاؤهن دورات دراسية من شأنها تخفيف حدة الصور النمطية وأن يعتبروا أن زميلاتهم هن صحفيات يتمعن بقدرات متساوية، وأنهن جديرات بالحصول على فرص مماثلة. ■

جرائم دون حل:
عندما يحقق الصحفيون في جرائم قتل زملائهم

من المستحسن تماماً تذكّر الصحفيين الذين قُتلوا في أيام إحياء ذكراهم. لكن فيران ماتيك يؤكد أن ذلك ليس بكاف.

فبفضل ذهاب ماتيك أبعد من ذلك بكثير، سُجن ثلاثة مسؤولين أمنيين أُتهموا بقتل صحفيين قبل أكثر من 15 عاماً، وتنظر العدالة حالياً في العديد من الحالات الأخرى.

قال ماتيك:"أعتقد أنه من العبث حقاً إحياء ذكرى مقتل زملائنا، وأن نطالب السلطات في هذه المناسبة أن تجد حلاً لهذه الحالات. فلن يوجد هذا الحل بالمرة، إذا كان ذلك هو كل ما نطالب به".

يُعتبر ماتيك أسطورة صربية لما يتحلى به من شجاعة واستقلال وما يقوم به في سبيل جمع الصحفيين ورجال الشرطة وممثلي أمن الدولة في لجنة لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب فيما يخص حالات قتل الصحفيين. وهذه اللجنة، التي تقدم الدعم للهيئات القضائية كي تتصرف وفقاً للقانون، إنما تمثل نموذجاً يجري تطبيقه الآن في كل بلد من بلدان يوغسلافيا السابقة.

وقال ماتيك:" لقد قررت تقديم مبادرة تتسم بقدر أكبر من القوة من أجل زملائي الصحفيين، وهي المشاركة بشكل فعال في التحقيقات، مع التأثير على الديناميات من خلال ضغط جماهيري مستمر، فضلاً عن محاولة تحقيق ما يبدو أنه المشكلة ومعرفة ما هو السبب في أن هذه الحالات لا يوجد لها حل".

يشغل فيران ماتيك منصب رئيس تحرير ورئيس هيئة الإذاعة والبوابة الإلكترونية الصربية B92 منذ إنشائها. وحصل في عام 1993 على جوائز عديدة، بما فيها الجائزة السنوية للجنة حماية الصحفيين، وجائزة الصندوق التذكاري لأولوف بالمه للصحافة المهنية وتعزيز التفاهم الدولي، وجائزة إيلاريا آلبي، فضلاً عن جائزة القناة التلفزيونية م تي في "حرر عقلك".

وقد عيّن المعهد الدولي للصحافة ماتيك أحد "أبطال حرية الإعلام في العالم" ال 50 . كما منحته فرنسا وسام جوقة الشرف برتبة فارس.

ومن جهة أخرى، فإن تراث ماتيك الأعظم هو كونه مؤسس ورئيس لجنة التحقيقات في قتل الصحفيين في صربيا.

وهذه اللجنة، التي أُنشئت في عام 2013 كهيئة حكومية رسمية، تتألف من صحفيين ورابطات الصحفيين، وممثلي الشرطة ووكالة أمن الدولة الصربية. وترصد اللجنة التهديدات وأعمال العنف ضد الصحفيين وتضمن ألا تبقى الحالات التي لم يوجد لها حل في طي النسيان.

وقد أفضى عمل هذه اللجنة بالفعل إلى توجيه تهم جنائية في أشهر حالات قتل الصحفيين: وهي مقتل سلافكو كوروفيجا في عام 1999 ، مؤسس ورئيس تحرير "دنيفني تلغراف"، أول صحيفة يومية خاصة تصدر في صربيا.

كما تعمل اللجنة للقضاء على الظروف التي تؤدي إلى الإفلات من العقاب: وذلك بتثقيف المدعين العموميين، والقضاة وممثلي جهاز الشرطة بشأن المعايير الصحفية، وأهمية المهنة، وحقوقها واحترام حرية التعبير. وفي الوقت عينه، تقوم اللجنة بتثقيف الصحفيين فيما يتعلق بالنظام القانوني والمعايير المهنية.

وترى اللجنة أن دورها كوسيلة لتثقيف الجمهور إنما يتمثل في بناء فهم لقيمة الصحافة المستقلة، وأن الاعتداءات ضد الصحفيين هي أيضاً اعتداءات ضد المجتمع. ومن بين المبادرات الأخرى التي اتخذتها اللجنة، الحملة الإعلامية في عام 2014 الخاصة بهذه القضايا، والتي دعمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفازت بجائزة "الأسد البرونزي" في مهرجان كان ليونز الدولي للإبداع.

غير أن عمل اللجنة فيما يتعلق بالتحقيق في مقتل كوروفيجا هو الذي أثار معظم الاهتمام. وفي الفترة التي قُتل فيها كوروفيجا في نيسان/ أبريل 1999 ، كانت صحيفة "دنيفني تلغراف" أوسع النشرات المطبوعة انتشاراً في البلاد، وقبل مقتل مؤسسها مباشرة، صادرها نظام رئيس البلاد آنذاك، سلوبودان ميلوسيفيتش، لتغطياتها الانتقادية.

وفي عام 2013 ، قامت هذه اللجنة حديثة العهد بحث أجهزة الدولة من جديد على إيجاد حل لحالة مقتل كوروفيجا وصحفيين صربيين آخرين هما ميلان بانتيش ودادا فوجاسينوفيتش.

وبعد أن استمر التحقيق لمدة عام، وُجهت اتهامات جنائية في قضية مقتل كوروفيجا ضد أربعة أعضاء في جهاز الأمن الصربي السابق. وتم إيقاف ثلاثة منهم أما رابعهم فقد فر هارباً.

وتفيد لائحة الاتهام بأن كوروفيجا قُتل بسبب "تصريحاته العلنية في البلاد وخارجها، والانتقادات التي وجهها لمن في يدهم السلطة، وإمكانية التأثير على الرأي العام، وتشجيع أعمال المعارضة التي تقوم بها القوى الاجتماعية، حفاظاً على الحكومة القائمة".

وبعبارة أخرى، فقد قُتل كوروفيجا لمجرد أنه كان يقوم بعمله.

وما زالت المحاكمة مستمرة التي بدأت في أول حزيران/ يونيو 2015 .

وجدير بالذكر أن اللجنة الصربية هي أول ما يأمل ماتيك أن تصبح شبكة دولية لمثل هذه الهيئات، تتمثل في مجهود إقليمي وعالمي يضم الصحفيين والشرطة، وكذلك المدعين العموميين والقضاة، وذلك بهدف إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي أتاحت لقتلة الصحفيين تفادي العقاب والمحاكمة.

لقد قدمت صربيا النموذج، كما توفر البلقان أرض الاختبار، وهو المجال الذي يقدم فيه إرث الحرب والانقسامات حالات عديدة من الإفلات من العقاب، وحيث تتواصل التهديدات. ويشمل تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش، صدر في عام 2015 ، صورة قاتمة لبيئة يتعرض فيها الصحفيون والمحررون وأصحاب وسائل الإعلام للتهديدات والاعتداءات وسائر أشكال الترهيب في المنطقة. ويعمل ماتيك نفسه في الخفاء.

وفي عام 2013 ، أُنشئت لجنة ثانية في الجبل الأسود. ويرأس هذه اللجنة نيقولا ماركوفيتش، رئيس تحرير الصحيفة اليومية "دان"، التي قُتل صاحبها ومحررها السابق دوسكو جوفانوفيتش في عام 2004 .

وتجري مبادرة مماثلة في كوسوفو)بموجب القرار 1244 لمجلس الأمن للأمم المتحدة(، وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرئيس، وذلك للتحقيق في 13 حالة قتل صحفيين يعود تاريخها إلى عام 1998 .

ويقول ماتيك إن التعاون الإقليمي يمثل عاملاً أساسياً لإنجاح التحقيقات. أما حالات قتل صحفيين في يوغسلافيا السابقة فهي الآن ضمن ولاية الدول التي نشأت حديثاً وحلت محل يوغسلافيا. ويلاحظ ماتيك:" أن هذا الوضع يفضي بالأحرى إلى صعوبة التحقيق في كل حالة من حالات القتل على حدة".

ويشير ماتيك، على سبيل المثال، مقتل إفو بوكانيتش، صاحب صحيفة "ناسيونال" في كرواتيا في عام 2008 ، ونيكو فرانجيتش، مدير التسويق في هذه الجريدة.

كما يعتقد ماتيك أن بوكانيتش "أُغتيل على يد منفذين محترفين جاءوا من صربيا والبوسنة، وبالتعاون مع عناصر إجرامية كرواتية، وأن الأوامر بالقتل جاءت من بلد ثالث، وكلهم مرتبطون بمافيا التبغ التي تعمل في بلد رابع".

وأدانت محكمة كرواتية ستة أشخاص متهمين في جريمة القتل، إلا أن هذه المحكمة عجزت عن تحديد من أصدر أمر الاغتيال. كما حوكم ثلاثة من هؤلاء الأشخاص الستة في صربيا، حيث أُدين واحد وحُكم بالبراءة على إثنين منهم.

ويأمل ماتيك أن تكون هذه اللجان الثلاث مجرد البداية في المنطقة.

ويقول :" ينبغي لنا أن نشكل مؤسسات لحماية الصحفيين على الأصعدة الوطنية في بلدان عديدة، وإرساء صلات فيما بين هذه المؤسسات وربطها بالمؤسسات المماثلة الأخرى التابعة لمجلس أوروبا، وكذلك برابطات الصحفيين الدولية بغية إقامة شبكات دولية وإقليمية لحماية الصحفيين. ■

شرخ صغير في ثقافة الإفلات من العقاب

إن مبلغ 200.000 دولار أمريكي يبدو بمثابة تعويض متواضع عن التعذيب، والأدهى من ذلك أن موسى سيديخان لم يتسلم بالفعل هذا المبلغ. ولكن قرار محكمة كان مجرد قرار قضائي صدر ليراه الجميع، ولكنه يُعد بمثابة انتصار ضئيل ضد الإفلات من العقاب، وهو ما تمارسه السلطات التي تلجأ إلى التعذيب والتشويه وحتى القتل فيما تبذله من الجهود الرامية إلى إسكات المنتقدين.

ونادراً ما يتم التحقيق في الجرائم التي تُرتكب ضد الصحفيين ناهيك عن حلها. بل وأكثر من ذلك عندما ترتكب السلطات الأمنية الحكومية الجريمة.

ومع ذلك، فإن محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قضت في عام 2010 بأن دولة عضواً في هذه الجماعة، وهي غامبيا، انتهكت حقوق الإنسان التي يتمتع بها سيديخان.

وكانت سلطات الأمن في غامبيا قد قبضت على سيديخان واحتجزته لمدة 22 يوماً دون توجيه أي اتهام له، وقامت بتعذيبه، لا لشيء سوى أنه كان يقوم بعمله.

ولم يكن من المحتمل أن يقدم سيديخان بنفسه مثل هذه القضية. ولكن بفضل تدخل مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية، استطاع أن يدافع عن نفسه أمام المحكمة.

وهذه هي قصة تبين إلى أي حد يمكن لمحامين متفانين وصحفيين وأنصارهم، يعمل معظمهم كمتطوعين، أن يجتمعوا متضامنين لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب.

غير أن الأمور لم تبلغ حد الكمال، حيث أن غامبيا قبل إجراء الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر 2016 - رفضت الوفاء بالتزاماتها، منتهكة بذلك اتفاقها القاضي بأن قرارات المحكمة الإقليمية ملزمة لأعضائها. ومع ذلك، فإن الحكم قائم، وهو ما يمثل حالة نادرة، إذ أن ثقافة الإفلات من العقاب آخذة في التفشي في جميع أنحاء العالم.

ولئن كانت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبلت تلقي الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان منذ عام 2005 ، فإن مقدمي الشكاوى يحتاجون إلى محامين وموارد للقيام بذلك. وحتى إن توافرت لهم الموارد، فإن التماس العدالة قد يكون أمراً خطيراً.

" إن الضحايا لا يملكون الوسائل، كما أن الخوف يعتريهم لأن الحكومة قد تلاحقهم، وقد تلجأ إلى قتلهم لذهابهم إلى المحاكم"، يقول كوامي كاريكاري، الذي كان مديراً لمؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية، عندما قُدمت القضية في عام 2007 .

ويقيم سيديخان بالمنفى في الولايات المتحدة، التي فر إليها بعد إطلاق سراحه، ولكن من المستحيل تحديد مكانه من أجل هذا التقرير. ومن الواضح، مع ذلك، أن الرحيل من غامبيا كان هو السبيل الوحيد له حتى يتفادى المتضايقات المستمرة ضده. وكان من المحتمل أن تتوقف القضية عند هذا الحد، إذا لم تكن مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية قد قدمت خدماتها.

"لقد شاركت مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية في هذه القضية، لأنها أدارت آنذاك برنامجاً للدفاع القانوني عن الصحفيين، وأن المحاكم في غامبيا لم تكن تتمتع بالاستقلال للبت في قضايا تمس الحكومة. وكان الحل البديل الوحيد هو اللجوء إلى المحكمة الإقليمية"، يقول كاراكاري.

ضمت شبكة مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية للمحامين دزينة من المحامين من 10 بلدان في غرب أفريقيا. وكان من بينهم المدافع الشهير عن حقوق الإنسان فيمي فالانا، من نيجيريا، الذي أخذ على عاتقه الترافع في قضايا غامبيا دون مقابل أمام محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، عاصمة نيجيريا.

ومن خلال الإعفاء من أتعاب المحامين، وما قام به موظفو شبكة مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية للمحامين، بلغت تكاليف القضية نحو 10.000 دولار أمريكي، " وهو مبلغ

زهيد مقارنةً مع الأتعاب المهنية الحقيقية التي كان من الممكن فرضها"، يقول كاراكاري.

وقامت مؤسسات المجتمع المفتوح بتقديم منحة لتغطية التكاليف.

وجدير بالذكر أن موسى سيديخان عمل صحفياً لمدة 15 عاماً في غامبيا عندما عُين محرراً في صحيفة "إنديبيندينت غامبيا"، وهي صحيفة تعرضت مضايقات من قبل السلطات منذ إنشائها في عام 1989 . وفي عام 2004 ، دُمرت مطابع هذه الصحيفة جراء حريق عمد ما زال غير حل. أما اغتيال الصحفي الغامبي المرموق ديلا هيدارا، وهو الحادث الذي لم تُفك عقدته، في كانون الأول/ ديسمبر 2004 ، فإنه كان أيضاً بمثابة ضربة موجعة للصحافة المستقلة في البلاد. وفي عام 2014 ، قضت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن حكومة غامبيا فشلت في القيام بتحقيق مناسب في مقتل الصحفي في قضية رفعتها أسرته من خلال طلب مشترك مع الاتحاد الدولي للمحامين. وقضت المحكمة بدفع مبلغ 50.000 دولار أمريكي لأسرة ديلا هيدارا كتعويض، فضلاً عن مبلغ 10.000 دولار أمريكي للتكاليف القضائية.

وما زالت صحيفة " إنديبيندينت" تصدر وفقاً لاتفاقات مطبعية عقدتها مع الصحيفة الموالية للحكومة "ديلي أوبزرفر". وعندما انتهت هذه الترتيبات، واصلت الصحيفة الظهور بشكل سرى وبعدد قليل من الموظفين أو الموارد.

"وبالنظر إلى رغبتي الشديدة في خدمة المتشوقين للأخبار، صممت أذناي ولم استمع لتحذيرات مفادها أني سأكون 'كالجالس على قنبلة موقوتة'"، قال سيديخان خلال مقابلة جرت في عام 2009 مع لجنة حماية الصحفيين. " وبفضل فريق تحريري نشيط، ازدهرت الصحيفة، باستعادة حضورها في الأسواق. وأخذ اللغط في الانتشار. وتركزت الأنظار عليّ. وظل الناس يقولون لي 'إن مقالاتك الافتتاحية مثيرة إلى أبعد حد".

وخلال رحلة إلى جنوب أفريقيا لحضور منتدى المحررين الأفارقة في عام 2005 ، التمس سيديخان من حكومة جنوب أفريقيا التدخل والضغط علي غامبيا كي تتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان في ظل حكومة رئيس غامبيا آنذاك، يحيى جاما. عندما عاد إلى بلاده، "ألقى أفراد أمن القبض عليّ، وقامت باستجوابي عن جنسيتي، ووجهت إليّ اتهاماً بالخيانة"، قال سيديخان أثناء المقابلة.

وقد أُطلق سراحه ولكن تم توقيفه من جديد بعد فترة قصيرة. " أفضى احتجازي لمدة 22 يوماً، بما فيها ثلاث ليالٍ من التعذيب البدني والنفسي الممنهج، إلى حدوث نُدب غائرة في كل أنحاء جسدي، فضلاً عن كسور في ثلاثة مواضع من ذراعي"، قال سيديخان.

وطبقاً لأوراق المحكمة، تفيد قضية سيديخان بأن أفراد الأمن المذكورين قاموا بتوجيه صدمات كهربائية إلى جسده وأعضائه التناسلية"، وذلك في محاولة لإجباره على الاعتراف بأنه كان يسعى إلى إسقاط الحكومة. كما أنهم هددوه بدفنه حيّاً. واتهم سيديخان هؤلاء الأفراد بقيامهم "بتعذيبه بدنياً، ومعنوياً، ونفسياً".

وفي عام 2010 ، أقرت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن غامبيا انتهكت حقوق الإنسان في الحرية الشخصية التي يتمتع بها سيديخان وحقه في محاكمة عادلة والكرامة الشخصية بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. ومن ثم فقد قضت هذه المحكمة بدفع مبلغ 200.000 دولار أمريكي لسيديخان، تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به.

ولا ريب أن سيديخان يشعر بخيبة الأمل لأن الحكم لم يُطَبق البتة، وأن وعود المحكمة الإقليمية لم يتم الوفاء بها. وعلى الرغم من رفض البلاد الاعتراف بقرار المحكمة، وتراجع جيرانها عن إنفاذه، فإن قصة سيديخان، والحكم الذي صدر في صالحه، إنما تُعد نموذجاً يبين كيف أن صحفياً في أحد البلدان الصغيرة يمكن أن يكافح الإفلات من العقاب بمساعدة المجتمع المحلي، فضلاً عن الإرادة والموارد المتاحة لالتماس العدالة.

وعند صدور قرار المحكمة المذكور، قال سيديخان في مقابلة مع مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية:" لقد سرني أن العدالة سادت أخيراً في قضيتي. والمقصود لم يكن الحصول على تعويض فحسب، بل يتمثل أيضاً في أن يبين لنظام دكتاتوري ويشرح له أن [انتهاك] حقوق الإنسان سيكلفه غالياً. وقد قررت أن أكون رائداً أشجع سائر من وقعوا ضحية نظام جاما الدكتاتوري على أن يحذوا حذوي. وإن لم أكن قد تحسست بنفسي الأوضاع، فلن يجرؤ الضحايا الغابيون الآخرون التماس سبيل الإنصاف القانوني لدى محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. نعم، إني آمل في أن يتم التعويض على الأضرار

إذا ما تصرفت هذه المحكمة بشكل سليم.

ثم قال سيديخان:" [والآن] أشعر بخيبة الأمل لأن هيئة دون إقليمية بينت بالفعل أنها لم تكن قادرة أو عاجزة عن تنفيذ قرار أصدرته محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأن بعض قادة هذه المحكمة أنفسهم، الذين وافقوا على إنشائها وتمويلها، لم يبالوا بحماية حقوق الإنسان، كما تبين من عدم اهتمامهم بالتأكد من الدول الأطراف مضطرة إلي الالتزام بقرارات المحكمة".

ولئن فشل سيديخان في الحصول على التعويض من غامبيا، فقد كشّرت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن أنيابها تبعاً لذلك. ففي 19 كانون الثاني/ يناير 2017 ، تدخلت المحكمة عسكرياً في غامبيا لإجبار يحيى جاما على قبول هزيمته في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2016 ، والتي لجأ بعدها إلى المنفى بعد بقائه في السلطة لمدة عقدين.

وهناك عدد من المحاكم الإقليمية الأخرى التي تنظر في قضايا حقوق الإنسان الفردية، بما فيها محكمة العدل الأوروبية، ومحكمة شرق أفريقيا لشؤون العدل، ومحكمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. أما أن تحرز قضايا الاعتداء على الصحفيين نجاحاً، فذلك يعتمد على الحالات الفردية. غير أن عوامل شتى تضافرت لتتيح لسيديخان التماس العدالة لدى محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفق ما صرح به كاركاري.

إن المحاكم المحلية لم تكن حرة في بحث قضايا حقوق الإنسان تكون الحكومة أو عملاؤها أطرافاً فيها (كانت هذه الانتهاكات تُرتكب بناءً على أوامر من القائد الدكتاتوري لجامبيا آنذاك)؛ وكانت هناك محكمة إقليمية أُقيمت بموجب اتفاقية وقعت عليها الحكومات الأعضاء، وهي محكمة أُنيط بها مهمة النظر في قضايا للمواطنين من الدول الأعضاء؛ وكان هناك محامون ملتزمون بالدفاع عن حقوق الإنسان وعلى استعداد لتناول مثل هذه القضايا مجاناً أو بتكلفة ميسورة للصحفيين المعوزين أو المنظمات التي لا تهدف إلى الربح وتعمل بأموال محدودة؛ أما اللجوء إلى المحاكم فقد كان مدعوماً بحملات لمكافحة الإفلات من العقاب جيدة التخطيط؛ وثمة عامل حاسم أتاح تدخل مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية تمثل في أن مقدمي الطلبات إلى محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليس عليهم أن يستنفدوا سبل الانتصاف المحلية من خلال لجوئهم إلى المحاكم المحلية، وذلك خلافاً لما يتعلق بمحاكم العدل الإقليمية الأخرى.

ويقول كاركاري:" في كثير من هذه المحاكم، يمكن عرض قضايا على المؤسسات الإقليمية في مرحلة الاستئناف، عندما تكون قرارات المحاكم الوطنية غير مرضية. " وفيما يتعلق بمحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن المواطن المتضرر يمكن أن يرفع قضية أمامها حتى في الدرجة الأولى. ومع ذلك، يجب على مقدم الطلب أن يبين أسباباً وجيهة تبرر عدم اللجوء إلى المحاكم المحلية".

■ **الاطلاع على الحكم الذي أصدرته محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:**
http://www.courtecowas.org/site2012/index.php?option-com_content&view=article&id=179:musa-saidykhanvrepublic of-the-gambia&catid=18:judgments&Itemid=88

■ **مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية**
http://www.mfwa.org/

حماية الصحفيين قبل وقوعهم في المشاكل

إذا ما سُئل أي شخص مهتم بالصحفيين المستقلين الذين يعملون دون شبكة للسلامة، فسيذكر دائماً صندوق "روري بيك الاستثماري".

إن هذا الصندوق، الذي أُنشئ في عام 1995 ، إحياءً لذكرى المصور المستقل الذي أُطلق اسمه عليه، يقدم منذ عام 1995 منح مساعدة للصحفيين المستقلين، وذلك قبل وقت طويل من قيام الكثيرين باعتبار الصحفيين المستقلين الفئة الأشد ضعفاً بين الصحفيين.

ورغم ان المساعدات المالية تمثل المهمة الرئيسية لهذا الصندوق، فإن العالم قد تغير منذ مقتل بيك في موسكو، في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 ، في مرمى النيران المتبادلة بينما كان يقوم بتصوير معركة بالأسلحة النارية أثناء محاولة الانقلاب في روسيا آنذاك.

أولاً، يوجد اليوم العديد من المنظمات التي تعتني بأمر الصحفيين المستقلين. ولقد أفضت وفاة صحفيين مستقلين في ظروف مشهورة مثل كورت شوك وميغيل غيل مورينو في سيراليون في عام 2000 ، وحتى القتل العلني للصحفيين جيمس فولي وستيفين سوتلوف في سوريا في عام 2014 ، وحالات وفاة عديدة أخرى بين هذين العامين إلى أن اتخذ أصدقاء وزملاء وأسر الصحفيين القتلى مجموعة واسعة من المبادرات، سعياً لحماية الصحفيين الآخرين كإرث دائم في ذاكرتهم.

تقول تينا كار، مديرة، صندوق "روري بيك الاستثماري": لا يعني ذلك أن الناس لم يفكروا في السلامة من قبل. فقد قُتل الكثير من الصحفيين، ولكن حدث، بطريقة ما، وعي بهذه المشكلة، فأخذ الناس يتحدثون عن هؤلاء الصحفيين المقتولين، وفي السنوات القليلة الماضية، ازداد هذا الوعي بشكل حقيقي. وفجأة، وفي كل مكان ذهبت إليه، رأيت الناس يتحدثون عن مدى ما وصل إليه الصحفيون المستقلون من ضعف، وكنت أقول ذلك لمدة 20 عاماً. وبدا الأمر وكأنني كنت أصرخ في الصحراء، وفجأةً، أخذ كل الناس يصرخون.

وأعتقد أن الفارق الكبير الآن هو أن المنظمات الإعلامية ليست أكثر وعياً فحسب، بل إن وع الصحفيين المستقلين أنفسهم ازداد، فقد تحلوا بمزيد من المهنية. وهم يعرفون ما يريدون، وهناك كثير من الإمكانات لمساعدتهم".

وتضيف كار قائلة إن صندوق "روري بيك الاستثماري" يتغير على مر الزمن. ولئن كانت مهمة الصندوق الرئيسية تتمثل في مواصلة تقديم منح المساعدة للصحفيين المستقلين، فقد يكون هناك إحباط بالغ إذا لم تقدم لهم المساعدة إلا بعد وقوعهم في إشكالات. ولذلك فإن الصندوق يعمل بطرق كفيلة بجعله أكثر استباقية، مع الاعتماد على أفضل الممارسات التي يقوم بها.

ويبقى أن الصندوق أُشتهر بكونه منظمة ذات طابع شخصي، تساعد الآلاف من الصحفيين المستقلين كل على حدة.

مثال ذلك، ف رد آلفارو، الذي تلقى تهديداً بالموت في هندوراس بسبب تحقيقاته بشأن عصابات المخدرات والمسائل المعلقة بالأراضي. ولقد شعر بأن عمله كان من الخطورة بحيث لا يمكن له البقاء في هندوراس؛ فقام الصندوق بتقديم منحة له لتغطية احتياجاته الأساسية لمدة شهرين، بينما قدم طلباً للجوء إلى كندا.

وهناك أيضاً الصحفي نبيل سبيع في اليمن، الذي غطى الصندوق التكاليف الطبية التي احتاج إليها بعد أن هاجمه رجال مسلحون.

وهناك كذلك أسرة محمود خان في باكستان، الذي قُتل على يد مفجِّر انتحاري في عام 2016 ، تاركاً أسرته بدون دخل. فقام الصندوق بتقديم منحة لتغطية الرسوم المدرسية ومساعدة أرملته على القيام بأعمال منزلية.

وهذه هي مجرد أمثلة قليلة لصحفيين مستقلين من بين مئات غيرهم ساعدهم الصندوق. " نحن ما زلنا منظمة للمساعدة في الأساس، ولسنا منظمة ترويجية، ولذلك فنحن ندرك وضعنا. وكل ما فعلناه هو سعينا إلى أن يتسع نطاق عملنا بشكل كبير للغاية وأن نكون أفضل بكثير فيما يتعلق بما نقوم به من أنشطة"، تقول كار.

إن ما قام به الصندوق يندرج أيضاً في مبادرات ترمي إلى حماية الصحفيين قبل احتياجهم للمساعدة، وغالباً ما يتم ذلك بالشراكة مع منظمات أخرى، كاستكمال للمساعدة.

بدأت هذه الأنشطة بشكل متواضع في عام 2000 ، وذلك بإنشاء "صندوق روري بيك للتدريب". " وكان العملية سهلة للغاية، مثلها في ذلك مثل "خطة روبن هود"، فقد تمثلت في الحصول على الأموال من الهيئات الإذاعية وإعطائها للصحفيين المستقلين كي يتمكنوا من متابعة دورات التدريب "، تقول كار.

" وانطلقنا في العمل بدعم من القناة التلفزيونية سي إن إن، وصحيفة الغارديان، ومنتدى الحرية، وهيئة الإذاعة البريطانية وروبترز. وكانت الفكرة هي: حسناً، أنتم تعطوني الأموال، التي ستُدفع مباشرةً إلى الصحفيين المستقلين. ولن يكون لإدارة الصندوق أي نصيب من هذه الأموال. وهكذا تسير العملية وما زالت تسير على نفس المنوال. إنها حقاً لفكرة بسيطة"، تقول كار.

أما الآن، فإن الصندوق يستهل عملية أكثر طموحاً تتلخص في جمع كافة المعارف التي استخدمها في مساعدة الصحفيين المستقلين عبر السنين، وتحويلها إلى موارد تتاح عن طريق الإنترنت لمنفعة الجميع.

وتضيف كار قائلة:" إن تشاطر المعارف يوجد على وجه التحديد حيثما نرى أنفسنا أكثر استباقاً نظراً لما يتوافر لدينا من معارف ضخمة وما نحصل عليه أيضاً بقدر أكبر طوال الوقت. وإننا نكتسب قدراً ضخماً من المعلومات التي توجه عملنا وتدفعنا لمساعدة الناس بكل ما في وسعنا القيام به على الوجه الأفضل".

ومن خلال عمله مع الصحفيين المستقلين لفترة طويلة للغاية، فقد أعد الصندوق معارف ضخمة بشأن مبادرات السلامة، وحلقات العمل المعنية بالصدمات النفسية، فضلاً عن مهارات الصحفيين المستقلين المهنية، " وهذه أمور تساعد الصحفي المستقل على الحفاظ على حياته بشكل أساسي"، تقول كار. وهي أمور تتمثل في تشاطر هذه المعارف في شكل موارد إلكترونية مجانية ومتاحة للجميع.

مثال ذلك، أفضى برنامج للتدريب والرصد استمر لمدة عامين لصحفيين ليبيين، أداره شريك محلي وموّله صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، إلى تنظيم سلسلة من حلقات العمل حول السلامة، وتقييم المخاطر والمهارات المهنية. ويسهم وضع نتائج حلقات العمل هذه على الإنترنت في مساعدة ليس المشاركين فحسب، بل إنه " يساعد أيضاً صحفيين مستقلين في المنطقة لأنها منطقة تتسم بخصوصية"، تقول كار.

وثمة مشاريع حديثة أخرى شملت تدريباً تم تصميمه خصيصاً لمصورين صحفيين مصريين في القاهرة، وتدريباً في وسائل الإعلام المعنية بساحات القتال في حالات الطوارئ، وذلك في مدينة أربيل في إقليم كردستان العراق، لصحفيين مستقلين يغطون الهجوم على مدينة الموصل، وتدريباً في مجال السلامة لصحفيين مستقلين محليين في اليمن وعلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وتوفر كل هذه البرامج التدريبية المعارف والمعلومات التي يمكن تشاطرها.

" إن الموارد المتاحة على الإنترنت هي أكثر الأمور استباقية التي قمنا بها، وهو ما كان من شانه الارتقاء بعملنا إلى حد بعيد. فقد استفاد منها عملنا الميداني، كما أن الموارد استفادت من نشاطنا الميداني العملي"، تقول كار.

ويوفر "صندوق روري بيك الاستثماري" قدراً كبيراً جداً من المعلومات عن طريق الإنترنت للصحفيين المستقلين، الذين تدعمهم مؤسسات المجتمع المفتوح، بما فيها الأدلة العملية، والأدوات والنصائح المفيدة بشأن السلامة، والأمن الرقمي، والتأمين والتنمية المهنية. وتسهم هذه المعلومات في الموارد بشكل منتظم.

غير أن مجموعة أخرى من المعلومات لم تُستغل بعد، وهي البيانات التي سوف تسهم في تحديد المبادرات الناجحة في حماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب، وحجم ونطاق دوائر الصحافة المستقلة واحتياجاتها.

" لقد جمعنا كماً هائلاً من المعارف دون أن نقوم بتحليلها أو بتحديدها كمياً. وسوف نشرع في القيام بذلك. وما نقوم به الآن هو إدماج هذه المعارف في قاعدة البيانات الخاصة بنا، مع اتباع ما يمكننا من تحديد كل شيء تحديداً كمياً. وفيما يخصنا، فالأمر يتعلق بمعرفة عدد الصحفيين المستقلين الذين نتعامل معهم، وما هي أوضاعهم، هل يوجدون في المنفى، أو يختبئون في بلدانهم، وما الذي يحدث بعد نفيهم، وما هو نوع المساعدة التي يحتاجون إليها؟

وهناك الكثير من شتى المجالات التي يمكن تحديدها كمياً، وهو ما لم نقم به بعد. وأعتقد أننا يمكننا أن نكون مصدراً حقيقياً للمعلومات الخاصة بالصحفيين المستقلين"، تقول كار.

وتضيف كار قائلة:" إن هذه الأمور إنما تشكل تغييراً في الوقت الراهن لأننا نريد أن نكون أكثر استباقية مما نحن عليه. وبات جزء من هذه الأمور يقوم على مزيد من الأسس الواقعية. وثمة أناس كثيرون يأتون إلينا ويتساءلون ' كم عدد الصحفيين المستقلين في هذا الوضع؟ وكم عدد الصحفيين المستقلين في الوضع الآخر'؟، ولا يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات، ولذلك نسعى إلى أن نكون أفضل فيما يتعلق بجمع المعلومات. ونحن لا نكتفي بمحاولة الاستجابة لطلبات المساعدة. كما أننا ننظر فيما يجري، وأين يتم إعداد الأمور، وذلك من خلال الاتصالات مع الصحفيين المستقلين الذين نتعامل معهم، وعن طريق دوائر الصحفيين المستقلين. وبالتالي، يكون في مقدورنا خدمتهم على نحو أفضل". ■

■ **صندوق روري بيك الاستثماري:**
https://rorypecktrust.org/

ماذا تفعل إن مات أصدقاء لك؟

إن حملة " يوم بدون أخبار؟"، التي أُقيمت في شباط/ فبراير 2013 ، استجابةً لموت عدد من الأصدقاء المقربين لمؤسسي هذه الحملة، صُممت للفت انتباه الجمهور لحالات قتل صحفيين وإذكاء الوعي بشأن الاعتداءات ضد الصحفيين التي تمنع المواطنين من الحصول على الأخبار والمعلومات المهمة التي يحتاجون إليها.

وكان لهذه الحملة جدوى.

" لقد ذهبنا إلى القناة التلفزيونية سي إن إن وإلى هيئة الإذاعة البريطانية، وبفضل ما لدينا من اتصالات، سمع الملايين من الناس عن هذه الحملة المسماة " يوم بدون أخبار"، يقول أيدان سوليفان، مؤسس وكالة فيرباتيم فوتو (Verbatim Photo Agency) والمدير التنفيذي بها، ومدير التصوير السابق لمجلة "سانداي تايمز" في لندن.

إن " يوم بدون أخبار؟" ليست منظمة. بل هي بالأحرى حملة على مستوى القواعد الشعبية قام بتصميمها سوليفان وشبكة صغيرة من الصحفيين ومناصريهم الذين فجعوا لموت أصدقاء لهم هم تيم هيثريجنلتون وكريس هوندروس ، اللذان قُتلا في ليبيا في عام 2011 ، وماري كولفين وريمي أوشليك، اللذان قُتلا في سوريا في عام 2012 .

ويتسم هذا المشروع بالفعالية، رغم أنه يتمثل في كيان يفوق بقليل موقعاً شبكياً، ويتميز بالحافز القوي لدى المشاركين فيه، الذين يروجون لحماية الصحفيين بقدر أكبر وإذكاء الوعي بأهمية العمل الذي يقومون به.

" نشأت الفكرة كليةً من مشاعر الأسى والغضب. الأسى لأن أولئك الذين ماتوا كانوا من أصدقائي المقربين، ولم يكونوا مجرد أشخاص تعرفت بهم لا أكثر. أما عن تيم وماري، فقد عملت مع ماري لعشرات السنين. ومن الواضح تمام الوضوح أنهما كانا في غاية الذكاء والشجاعة والإخلاص. إنني حزين كل الحزن. ومتى غضب صحفي، فإننا نحاول إيجاد السبل الكفيلة بعمل ما ينبغي عمله"، يقول سوليفان.

ويضيف سوليفان قائلاً:" إن هذه الحملة تتجاوز لفت الانتباه على نطاق واسع. ومن خلال سلسلة من الاجتماعات مع مندوبين أمريكيين وبريطانيين، أسهمت في إقناع منظمة الأمم المتحدة باتخاذ موقف".

،وكنتيجة جزئية لهذه الحملة على الأقل، يرى سوليفان أن مجلس الأمن للأمم المتحدة عقد مناقشة مفتوحة بشأن حماية الصحفيين، وذلك في 13 تموز/ يوليو 2013 ، وهذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في هذه المسألة في اجتماع كامل منذ اعتماد قرار بشأن حماية الصحفيين في عام 2006 .

وأفضت هذه المناقشة إلى اعتماد قرار من ق بل الجمعية العامة للأمم المتحدة بكامل هيئتها في تشرين الثاني/ نوفمبر 3013 ، تدين فيه الاعتداءات وأعمال العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام سواء في أوضاع النزاع أو في غير أوضاع النزاع.

ويشدد هذا القرار على مسؤولية الدول في منع أعمال العنف وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما يحث "الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لمنع أعمال العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وكفالة المساءلة وتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام إلى العدالة، وضمان وصول الضحايا إلى سبل الإنصاف المناسبة".

إن حملة "يوم بدون أخبار؟" ليست محاولة لفرض تعتيم على الأخبار لمدة يوم. وبدلاً من ذلك، فهذه الحملة تثير مسألة جعل الناس يفكرون فيما سيكلف المجتمع إذا مُنع الصحفيون من أداء مهامهم جراء العنف.

وفي هذا الصدد، يقول سوليفان :" نحن كصحفيين، نعتبر أن (فرض تعتيم على الأخبار) ليس هو دورنا. وما نقوله هو أنه إذا افترضنا أن الأخبار انقطعت بسبب المخاطر الجسيمة التي قد يتعرض لها الصحفيون المحليون والآتون من الخارج على السواء لو أبلغوا الناس المتواجدين في منازلهم بما يحدث. وهذا هو ما

نحن مقبلون عليه. وهناك حوادث لا ترد لدينا أخبار عنها.

ولقد تم تصميم حملة "يوم بدون أخبار؟" لتحقيق ثلاثة أهداف هي:

- جذب مزيد من الانتباه لتزايد عدد الصحفيين الذين يُقتلون أو يُجرحون في النزاعات المسلحة، وكنتيجة لاستهداف مباشر من ق بل المتحاربين في بعض الحالات؛

- إعداد استراتيجية عامة تتمثل في خطة لمكافحة ما يتعرض له الصحفيون من مخاطر بقدر أكبر من الفعالية؛

- التحقق في الشواهد وجمعها دعماً للملاحقات القضائية في هذا الشأن.

ولئن أحرزت الحملة نجاحاً فيما يتعلق بالنقطتين الأولتين، فإن الهدف الثالث للحملة لم يتحقق بعد، وفق ما سلم به سوليفان.

" أولاً، أردنا أن نسلط الضوء على ما يتعلق بالهدف الثالث. ثانياً، حاولنا حث مجلس الأمن للأمم المتحدة على النظر في هذا الأمر. ثالثاً، نحن ندرك أن أصعب ما يمكن تحقيقه هو إجراء الملاحقات القضائية بشكل فعلي"، يقول سوليفان.

ورغم أن " ذلك قد يحدث في نهاية المطاف"، يعتقد سوليفان أن السعي لإجراء الملاحقات القضائية قد يكون فيه إفراط للطموح لحملة على مستوى القواعد الشعبية يعمل منظموها في وظائف بدوام كامل خارج هذا المشروع. وهناك منظمات أخرى مثل لجنة حماية الصحفيين تسعى لتحقيق هذه الأهداف.

" وعندما تحقق لنا هذان الأمران، وهما المناقشة الخاصة التي نظمها مجلس الأمن، والقرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد بدا واضحاً أن الأمور تمضى قُدماً وأن هاتين الهيئتين تحاولان بالفعل العمل بقدر أكبر لحماية زملائنا وأصدقائنا"، يقول سوليفان.

إن حملة "يوم بدون أخبار" يمكن إحياؤها في أي وقت.

"فيما يتعلق بالموقع الشبكي، لم يحدث شيء في الآونة الأخيرة، ولكني لا أريد لهذا الموقع أن يختفي، لأننا قد نحتاج لعمل شيء ما مرة أخرى، ومن ثم فهو هنا إذا كنا في حاجة إليه". ■

■ **للمزيد عن حملة"يوم بدون أخبار":**
http://adaywithoutnews.com/

مركز دارت يتناول فعالية التدريب في مجال السلامة

هل يجدي التدريب في مجال السلامة؟ هناك العديد من القصص عن صحفيين ينقذون صحفيين آخرين، ويستخدمون التدريب الذي تلقوه في مجال الإسعافات الأولية، ويغيّرون سلوكهم، وينظرون للمخاطر بطرق لم تكن مألوفة لهم قبل مشاركتهم في دورات تدريبية في مجال السلامة.

ولكن فيما عدا هذه القصص المتناقلة، فليس هناك الشيء الكثير عما هو مجدي وما هو لا وما هو غير مجدي يجدي.

يعمل مركز دارت للصحافة والصدمات على تغيير هذا الوضع.

وهناك دزينات من الدورات الدراسية في مجال السلامة متاحة للصحفيين في جميع أرجاء العالم، وتشمل مناهج شتى. وتركز جوانب هذه الدورات على الإسعافات الأولية والتدريب في المجالات الطبية، وتحليل المخاطر، ومساعدة الصحفيين على التعامل مع التوتر والصدمات، ومعلومات من هنا وهناك. ويقوم بإدارة بعض من هذه الدورات أشخاص ذوو خلفيات عسكرية، أو رجال من الشرطة، أو صحفيون، سواء أكانوا محليين أو من الخارج. ولكن ما هو أفضل نهج يمكن اتباعه؟

" إن هذه هي مسألة أساسية، وتكتسي سلامة الصحفيين أهمية بالغة. والحق أننا في حاجة إلى تناول هذه المسألة وتصور ما الذي نحتاج إليه بالفعل وما الذي نحن في غنى عنه"، تقول إيلانا نيومان، مديرة البحوث في مركز دارت وأستاذة علم النفس في جامعة تولسا بالولايات المتحدة.

إن مركز دارت لا يعمل بمفرده في التدريب في مجال السلامة. فهذا المركز، الذي يتخذ مقراً له في كلية الدراسات العليا في الصحافة بجامعة كولومبيا، مخصص لتحسين التغطية الإعلامية للصدمات النفسية، والنزاعات والأحداث المأساوية. ولكن باعتباره مركزاً مرجعياً وشبكة عالمية من الصحفيين والمعلمين في مجال الصحافة والمهنيين الطبيين، فإنه يُعد أيضاً جزءاً من تحالف أكوس (ثقافة السلامة).

إن الخبرة البحثية التي اكتسبتها نيومان أهلتها بطبيعة الحال للقيام بتحديد قيمة التدريب في مجال السلامة تحديداً كمياً في هذا المجال.

وكخطوة أولى، نظّم المركز دراسة استقصائية للصحفيين الذين شاركوا في الدورات الدراسية المعنية بموضوع السلامة بغية سؤالهم عما وجدوه ذا قيمة في هذه الدورات، وما أوجه النقص في التدريب، وما إذا كان سلوكهم قد تغير تبعاً له. وقد نُظّمت الدراسة الاستقصائية المبدئية بين تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2016 ، بمشاركة 190 صحفياً.

وصُممت هذه الدراسة الاستقصائية للحصول على المعلومات الأساسية حول آراء وخبرات الصحفيين فيما يخص الدورات التدريبية في مجال السلامة. " ولم نكن مهتمين بتوثيق المعلومات عن مزودين معينين، بل اقتصر الأمر على توثيق التجارب والأفكار الخاصة بالمضامين، والاحتياجات وأساليب التدريب"، تقول نيومان.

أما نتائج هذه الدراسة فهي نتائج تمهيدية، فما زالت البحوث جارية؛ غير أن المؤشرات الأولى تبين أن معظم المشاركين كانوا راضين عن دورات التدريب في مجملها. وفيما يلي بعض النتائج المبدئية الأخرى:

- إن المواضيع المشتركة التي حظيت بأكبر قدر من التغطية تعلقت بالإسعافات الأولية، والسلامة الشخصية، وبقاء الرهائن على قيد الحياة، والمعارف الطبية، فضلاً عن سلامة المركبات والرحلات.

- رأى معظم المشاركين أن مواضيع التدريب الأكثر نفعاً هي الإسعافات الأولية، والسلامة الشخصية وبقاء الرهائن على قيد الحياة.

- أبلغ عدد كبير من المشاركين عن تغيير في سلوكهم عقب دورات التدريب: مثال ذلك، أنهم بدأوا يحملون أدوات الإسعافات الأولية في مهامهم. كما حدثت تغييرات في مواقفهم على الإجمال، لاسيما فيما يتعلق بالوعي بالمخاطر، والمراقبة وتحليل المخاطر. وقال أحد المجيبين عن أسئلة الدراسة الاستقصائية:" إنني أكثر وعياً بحضوري البدني، ومظهري، وأوجه الضعف والقوة عند قيامي بالإبلاغ عن الأخبار، وذلك

نتيجة لما تلقيته في دروات التدريب".

■ غير أن المشاركين في الدراسة الاستقصائية كانوا يودون الاطلاع على مزيد من المكونات التدريبية المتعلقة بالقضايا الجنسانية، والملائمة للظروف الإقليمية، وتتناول مجال الصدمات النفسية. وكل هذه الأمور تشكل ثغرات في برامج التدريب.

■ وكان المجيبون عن أسئلة الدراسة المذكورة من المهنيين الإعلاميين ذوي الخبرة الضخمة الذين مارسوا العمل في مناطق النزاعات لفترة طويلة. ولذلك فإن النتائج المبدئية لهذه الدراسة لا تعكس بالضرورة احتياجات الصحفيين الشبان أو الصحفيين المحليين الذين يعيشون في بيئات معادية؛ لكن الدراسة ما زالت جارية وقد تعكس احتياجات هؤلاء في المستقبل.

ومنذ أن قام مركز دارت بإبلاغ النتائج المبدئية للدراسة المذكورة إلى تحالف أكوس (ثقافة السلامة) في كانون الأول 2016 ، تلقى بعد ذلك إجابات إضافية، وشمل الدراسة الآن نحو 350 مشاركاً. وسيقوم مركز دارت بتحليل البيانات الإضافية وينشر الدراسة الاستقصائية عبر الإنترنت في مستقبل قريب.

وسوف تتمثل الخطوة القادمة في إعداد منهجيات لتحديد إذا كان الصحفيون قد استخدموا بالفعل ما تعلموه في الدورات التدريبية، وذلك بهدف إعداد مناهج دراسية أفضل في مجال السلامة.

وتسلم نيومان بأن البحوث في هذا الشأن لن تكون سهلة. فالأمر يقتضي توافر عيّنة ذات أعداد كبيرة من الصحفيين الذين استخدموا في الميدان ما تعلموه أثناء التدريب، قبل الإبلاغ عن تجاربهم. والحق أن التفكير في هذه الأمور دون الحاجة إلى التدريب هو أمر مثالي. وهناك أيضاً مسألة النسيان. وإن لم تتوافر فرص استخدام مهارات السلامة، فمن الممكن أن يلغي ذلك قيمة التدريب في المقام الأول.

ومن ناحية أخرى، تُذكر نيومان بأن الدراسة الاستقصائية والمناقشات التي أعقبتها حول نتائجها أفضت إلى إثارة مسائل مثيرة للاهتمام للبحوث في المستقبل.

فعلى سبيل المثال، لماذا تقتضي شركات التأمين في غالب الأحوال أن يكون التدريب لمدة خمسة أيام قبل التأمين على الصحفيين المكلفين بمهام خطرة؟ وما هي المدة الأمثل للدورات التدريبية؟ "إننا نحاول أن نجد المبرر المنطقي للاحتياجات التي نعتبرها أساسية في هذه الدورات التدريبية"، تقول نيومان.

هل التدريب في مجال السلامة يعكس على نحو مناسب ما يعاينه الصحفيون على أرض الواقع؟ لقد وجد عدد من المجيبين أن ما تلقوه من تدريب لم يكن مناسباً لمناطقهم وأعمالهم وأغراضهم. وأعرب آخرون عن حاجتهم لتدريب في غير أوضاع النزاع (مثل الأحياء غير الآمنة)، والتدريب في مجال الكوارث، وحروب المخدرات في المناطق الحضرية، والتدريب الثقافي، والمخاطر الطبيعية. أما الذين عملوا في مناطق تفشت فيها ظاهرة الاختطاف فقد طالبوا بمزيد من التركيز على موضوع البقاء على قيد الحياة في حالات الاختطاف.

وقال أحد الصحفيين:" لقد تلقيت نصائح في أول دورات التدريب التي شاركت فيها بخصوص كيفية استخدام أدوات الحماية مثل السّتر الواقية والخوذات، ولذا استثمرت في هذه الأدوات. ولكن رغم أنه من المستحسن الحصول على هذه النصائح، فإنها غير ذات فائدة على الإطلاق. فقد عملت في أوضاع عنف في المناطق الحضرية بأمريكا اللاتينية، حيث يُمنع الأشخاص المزودون بهذه الأدوات من الدخول إليها. وليس من المستحسن لصحفي الظهور بهذه الأدوات في حيّ سكني وكأنه مستعد للمشاركة في معركة حربية. ولذلك كنت أود الحصول على مزيد من النصائح بشأن كيفية التعامل مع هذه الأوضاع".

وما هي احتياجات الصحفيين المحليين الذين يعيشون طوال الوقت في البيئات المعادية؟ كان تمثيل هؤلاء الصحفيين قليلاً في العينة الأصلية، وينبغي إدراجهم في البحوث المستقبلية.

وهل المدرِّبون ذوو الخلفيات العسكرية على وعي تماماً بكيفية عمل الصحفيين؟ تقول نيومان:" لقد بدا للكثيرين أن العديد من المدرِّبين العسكريين لم يتوافر لديهم فهم بمهنة الصحافة. فما تعود عليه المدرِّبون العسكريون هو أن يقولوا لصحفي مصاب ' من الممكن نقلك عبر مروحية طبية إلى المستشفى في هذا الشارع'، وهو ما يمكن أن يقبله الصحفيون، ولذا فهم يعتقدون أن المدرِّبين العسكريين يفتقرون إلى ثقافة السلامة. وقد ينصح المدرِّبون العسكريون ا الصحفيين بحمل أسلحة نارية، وهو ما يُعد أمراً غير منطقي".

كما طالب المجيبون بمزيد من التوعية في مجال الصدمات النفسية في برامج التدريبية الخاصة بالسلامة، ولكن ماذا تعني التوعية في مجال الصدمات النفسية بالضبط؟

تقول نيومان:" إن اهتمامي الآن ينصب على إضافة التدريب في مجال الصدمات النفسية، إلى أنشطتنا، ولكن ليس لدي أي فكرة عما يعنيه هذا التدريب. ونحن نسعى في مركز دارت لاكتشاف ما يعنيه هذا التدريب حتى نقوم به على نحو جيد. وهذا هو أمر ينبغي التفكير فيه".

هل البرامج التدريبية تغطي بشكل مناسب الأخطار التي تواجه الصحفيات على وجه الخصوص؟ كانت المشتركات في الدراسة الاستقصائية المبدئية أقل من زملائهن رضاً عن الموارد الجنسانية القائمة. وطالبن بمزيد من التركيز على مسألة الاعتداءات الجنسية، والدفاع عن النفس، وكيفية التعامل مع التحرش الجنسي، والإسعافات الأولية الخاصة بالمسائل الجنسانية، فضلاً عن مدى قدرة زملائهن على توفير مزيد من الدعم إن تعرضت زميلة لتحرش أو اعتداء.

هل الدورات التدريبية تغطي المسائل الرقمية الناشئة بما فيه الكفاية؟ لا يتعلق الأمر بالأمن الرقمي فقط، ولكن هناك الصدمات النفسية التي تنجم عن التهديدات عبر الإنترنت، وتسلط الأقرن، والترهيب، والتحرش، والتداعيات الناجمة عن المضامين المثيرة للقلق التي ينشرها بعض مستخدمي الإنترنت؟

:" إن مزيداً ومزيداً من الصحفيين مضطرون طوال اليوم إلى مشاهدة شرائط الفيديو غير المنقاة التي تصور عمليات الإعدام والقتل، وهذا إنما يشكل عبئاً مهنياً جديداً يبدو وكأن له تأثير على الصحفيين من الناحية النفسية. وبدأت هناك دعاوى قضائية مفادها أن هذه الأمور إنما تشكل أضراراً لا تلحق إلا بالصحفيين"، تقول نيومان.

وهكذا يمضي العمل. " من الناحية النظرية، ينبغي أن يكون من شأن هذه البرامج توفير مزيد من الأمان للصحفيين، غير أننا لا نملك أية شواهد (كمية) تثبت ذلك. والصحفيون يفضلون المشاركة في برامج التدريب. ولكن ليس لدينا أي مقياس يبين أن هذه البرامج تؤدي الغرض المطلوب منها، وهو الإبقاء على الصحفيين التابعين لنا في أوضاع أكثر أماناً. والحق، فيما أرى، أن هذا هو السؤال الأساسي"، تقول نيومان.

وتود نيومان أن تجيب عن هذا السؤال. ولكن ذلك يقتضي قياس سلوك عينة واسعة النطاق من الصحفيين، قبل التدريب وبعده، وفي الميدان، وبمرور الوقت.

وتقول نيومان:" إن أملي هو أن يقوم الجميع بقياس هذه النتائج ذاتها، وأن يتجهوا نحو توحيد الأساليب، استناد اً إلى أفضل الممارسات والظروف المحلية". ■

■ **مركز دارت للصحافة والصدمات:**
https://dartcenter.org/

استنتاجات

هذا هو الجزء الذي يشمل تقاريراً تم تلخيصها تلخيصاً جيداً، وقائمة تحوي التوصيات. ولكن ليس في نيتنا أن نقوم بذلك هنا.

إن الأمر لا يتعلق بنمط من التقارير يقدم مجموعة واسعة من الإحصاءات والبيانات. كما أنه ليس تقريراً يدّعي أنه يحوي لمحة عامة عن آليات السلامة من جميع أرجاء العالم. فهو، بكل بساطة، مجموعة مختارة من المبادرات البارزة أحرزت نجاحاً في حماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب، قام باتخاذها أشخاص لا يستكينون أو يعتبرون أنفسهم بمثابة ضحايا. ويتخذون التدابير الاستباقية الكفيلة بحماية أنفسهم.

إنهم، باختصار، ملهمون.

لئن كانت هذه الحالات لا تمثل لمحة عامة، فإنها تبين المخاطر التي تواجه الصحفيين وبعض الجهود الجبارة التي تُتخذ لصالحهم. كما يرد في هذا التقرير أمثلة لما يمكن القيام به، تبين المناهج في مجال السلامة التي يمكن أن يتكرر تطبيقها في بلدان وثقافات أخرى، حيث من المسلم به أن بعضاً من هذه المناهج يكون أسهل تطبيقاً من البعض الآخر. ويفيد التقرير أيضاً في تبيين المواضيع والاتجاهات الناشئة عندما تتعامل وسائل الإعلام مع التهديدات الأمنية المتنامية. وتتوالى التهديدات متى واجهت وسائل الإعلام أزمة في أعمالها؛ ويفضي الاختلال الرقمي إلى انخفاض الدخول في الوقت الذي يُحتاج فيه إلى مزيد من الموارد المخصصة لمجال السلامة.

إن ما يتم عمله الآن ليس كافياً بطبيعة الأحوال. فالمخاطر تمثل مشكلة مزمنة للعديد من الصحفيين، ولاسيما لهؤلاء الذين يغطون النزاعات أو الفساد، أو الجرائم، أو المخالفات وغيرها من الأخطاء، وكذلك للمستهدفين من ق بل أولئك الذين يريدون إخفاء عدم الكفاءة أو يقومون بممارسات شائنة في الظلام.

ويتعرض الصحفيون إلى المضايقات والاعتداءات والحبس، وحتى إلى القتل لمجرد أنهم يقومون بأعمالهم المتمثلة في تزويد المواطنين بالأخبار والمعلومات التي يحتاجون إليها لفهم العالم الذي يعيشون فيه واتخاذ القرارات المستنيرة. ويحتاج الصحفيون إلى كافة أوجه الدعم التي يمكن لهم الحصول عليها.

يرد هنا عدد من المواضيع والاتجاهات التي أبرزها هذا التقرير:

- هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون في مجال سلامة الصحفيين. لئن كان عدد من المنظمات والآليات تقوم بتعزيز المناهج المشتركة، فإن التنافس والافتقار إلى التضامن فيما بين وسائل الإعلام يقفان حجر عثرة أمام تطوير الأليات التي من شأنها إتاحة الفرصة لها للعمل معاً من أجل الصالح العام.

وكما قال أحد الصحفيين:" إذا ما أُصيب أحد من الصحفيين العاملين لحسابها بضرر ما، بات من الضروري على هذه الهيئات أن تجتمع معاً لإثارة ضجة كبرى في هذا الشأن، وهو ما يفضي إلى ذيوع الخبر ويجعل مرتكبي هذا الضرر يترددون قبل الإقدام على تكراره أو إلحاق الضرر بالصحفي مرة أخرى. أما إذا أرادت هذه الهيئات الوقوف صفاً واحداً، فإن ذلك يمكن أن يُحدث فرقاً، ولكنها لا تفعل ذلك بما يكفي".

وينبغي تحقيق الحد الأقصى من التعاون فيما بين القنوات الإعلامية، أو بين جماعات الدعم، عندما يتعلق الأمر بمسألة السلامة.

- تم تحديد الصحفيين المستقلين والعاملين في وسائل الإعلام المحلية من بين أشد الفئات ضعفاً، ويتركز عدد متزايد من المبادرات لتلبية احتياجاتهم في مجال السلامة. وقد نشأت هذه المبادرات نتيجة اعتماد الشركات الإعلامية الدولية على الصحفيين المستقلين، وهي الشركات التي لم يعد لها موظفون تابعون لها في الجهات النائية، فضلاً عن التسليم، من ق بل البعض على الأقل، بأن موارد السلامة المتاحة للموظفين العاملين في هذه الشركات ينبغي أن يستفيد منها الصحفيون المستقلون. غير أن هذه التغطية ما زالت تفتقر إلى التحقيق على نحو شامل.

- تشمل الفئة من الصحفيين الأشد ضعفاً الصحفيين المحليين الذين يعملون لحساب وسائل إعلام محلية في المناطق المحفوفة بالمخاطر. وإذا كان التدريب في مجال السلامة متاحاً، فإنه يجري في شكل حلقات عمل

يقوم بتنظيمها، من وقت لآخر، مدرِّبون من "الخارج"، وبتمويل من منظمات المجتمع المدني الدولية. غير أن احتياجات هؤلاء الصحفيين المحليين لا يتم الوفاء بها بالكامل عن طريق هذا النوع من التمويل المخصص لهذا الغرض.

- يمثل الإرشاد والتوعية في مجال الصدمات النفسية قضية ناشئة، يقترن بها مزيد من الموارد المخصصة للتعامل مع التكاليف النفسية والاجتماعية الناجمة عن الإبلاغ في ظروف مرهقة وخطيرة. ويمثل ذلك عبئاً خفياً، وما زال كذلك في العديد من الأماكن حيث تدعو الثقافة الصحفية إلى التحلي برباطة الجأش عند الإبلاغ عن الفظائع. ولا يقتصر الأمر على العنف البدني فحسب، بل يشمل أيضاً مكوناً رقمياً ينجم عن المضايقات وحالات البلطجة عبر الإنترنت، أو مشاهدة أعمال العنف والصور المزعجة كجزء من العمل.

- وبالمثل، يتنامى الوعي بالمخاطر التي توجه الصحفيات، كما يحظى التدريب المتعلق بالجنسانية مزيداً من الاهتمام. وذلك ليس فيما يتعلق بأمور مثل الدفاع عن النفس، والاعتداءات الجنسية والإسعافات الأولية الخاص بالجنسانية فحسب، وإنما فيما يخص تدريب الصحفيين على أن يقدموا مزيداً من الدعم إذا تعرضت زميلة لتحرش واعتداء. أما التحرش الجنسي في مكان العمل المتمثل في ممارسات أكثرها من ق بل الزملاء فإن من الضروري مكافحته.

- يتزايد التسليم بمنافع البرامج "الشاملة"، وهي التي تتناول السلامة البدنية والرقمية وتوفر الدعم النفسي الاجتماعي. وتتجه منظمات عديدة نحو توفير هذه الخدمات.

- بات الصحفيون أنفسهم أكثر استباقاً متى تعلق الأمر بالسلامة. ويتضافر الصحفيون المستقلون بعضهم بعضاً وينشئون منظمات لتأييد احتياجاتهم. وعندما يُقتل صحفي وتظل جريمة القتل بدون عقاب، يشكل المراسلون أفرقة استقصائية خاصة بهم للنظر في هذه الجريمة والضغط على السلطات المختصة للتصرف. وتقوم المنظمات التي تقدم المساعدة للصحفيين الذين يتعرضون لإشكالات باتخاذ مبادرات لمساعدة هؤلاء الصحفيين على تفاديها من البداية.

- تمثل السلامة قضية مكلفة. وهناك مبادرات وآليات يمكن تنفيذها بتكلفة زهيدة، ولكن التكاليف الباهظة إنما تتعلق بالخوذات والسّتر الواقية، والدورات التدريبية والعلاج الطبي، والإجلاء والمساعدة في حالات الطوارئ. والسؤال المطروح هو: من أين تأتي الأموال اللازمة لكل هذه الأمور؟ يذهب البعض إلى أنه ينبغي لوسائل الإعلام أن تقدم المزيد من التمويل، ولكن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، ليس من اليسير القيام بذلك. وتقوم مؤسسات وجهات مانحة بالإسهام في هذا الشأن، غير أن الذين يطبقون تدابير السلامة يسلمون بأن جمع الأموال يستغرق وقتاً طويلاً ويمثل مهمة مستمرة. ومن الضروري توفير الموارد على نحو مستدام.

- ولعل أعظم ما يحتاج إليه الجميع هو مزيد من الترويج لإقناع السلطات وعامة الجمهور بأن الصحفيين يعملون من أجلهم، وأن توفير الأمان لهم إنما يصب في مصلحة الجميع. ومن الواضح أن هذا المفهوم غاب عن أذهان الكثيرين: فقد تزايد الاعتقاد بأن الصحفيين أعداء، فضلاً عن تعرضهم للاستهداف والاعتداءات من كل جانب، سواء في الخطوط الأمامية، أو وسط الاحتجاجات في الشوارع، أو من ق بل القادة السياسيين الذين يعتبرون وسائل الإعلام بمثابة كبش الفداء المريح.

أما الترويج فإنه ضروري لإعداد المزيد من آليات الحماية، وكذلك لتحقيق شيء أساسي أكثر، ألا وهو القيمة التي تضفيها وسائل الإعلام على المجتمع عموماً. ومن الضروري استيعاب هذا الدور بقدر أكبر. وهو ما من شأنه تحقيق الهدف النهائي من الحماية المتمثل في التزام المواطنين وحكوماتهم بدعم الصحفيين الشجعاء الذين يعملون من أجل صالح مجتمعاتهم، مما يفضي أحياناً إلى تكلفة شخصية كبيرة، من خلال توفير المعلومات التي يحتاج إليها المواطنون، الذين قد لا يحصلوا عليها بطريقة أخرى.

وكما قال أحدهم: "الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع"

كلمة شكر

نخص بالشكر والامتنان، بالإضافة إلى الأشخاص المتخصصين الذين ذُكروا في هذا التقرير، الآخرين الذين تشاطروا وقتهم، ومقترحاتهم واتصالاتهم، ولاسيما هانا ستورم، من المعهد الدولي لسلامة الصحفيين، وإليزابيث كانتينيس، من "تحالف ثقافة السلام" (ACOS)، وإليزابيث ويتشيل، وجان ألبرت هوتسين، من لجنة حماية الصحفيين، وإسبين هاربو، من مؤسسة دعم الإعلام الدولي. والشكر موصول إلى جولي بوزيتي، من شركة فيرفاكس ميديا، التي حررت دراسة حالة عن ماريا ريسا ومكافحة تزايد المضايقات عن طريق الإنترنت.

الموارد

تحالف أكوس ■ https://www.acosalliance.org/
لجنة سلامة الصحفيين الأفغان ■ www.ajsc.af
المادة 19 ■ http://www.article19.org
الرابطة البرازيلية للصحافة الاستقصائية ■ http://www.abraji.org.br
لجنة حماية الصحفيين ■ http://www.cpj.org
مركز التقارير الاستقصائية ■ http://cironline.org
مركز الصحافة والتنمية في المجتمعات المحلية ■ https://ccjdphils.wordpress.com/
مجلس صياغة القرارات في كولمبيا ■ http://consejoderedaccion.org/
مركز دارت للصحافة ■ http://www.dartcentre.org
الصندوق الأوروبي للصحافة الاستقصائية ■ http://www.journalismfund.eu
منتدى منتدى الصحفيين الاستقصائيين الأفارقة ■ http://fairreporters.net
صندوق الحرية لصحفيي الفلبين ■ http://www.cmfr-phil.org/flagship-programmes/freedomwatch/freedom-fund-for-filipino-journalist
فريدم هاوس ■ https://freedomhouse.org/
صحافة حرة بلا حدود ■ https://www.freepressunlimited.org/en
جراند تراث بروجيكت ■ http://thegroundtruthproject.org/
الرابطة الإندونيسية لتنمية وسائل الإعلام ■ http://www.ppmn.or.id/en/
المركز الدولي للصحفيين ■ http://www.icfj.org
الاتحاد الدولي للصحفيين ■ http://www.ifj.org/en
منظمة حرية التعبير الدولية ■ http://www.ifex.org
مؤسسة دعم الإعلام الدولي ■ http://www.i-m-s.dk
المعهد الدولي لسلامة الصحفيين ■ http://www.newssafety.org
المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية ■ https://www.iwmf.org/
ضمان الوصول إلى حرية التعبير"
https://www.irex.org/project/safe-securing-access-free-expression
الصحفيون في خطر ■ www.jed-afrique.org
شبكة ماري كولفين للصحفيين ■ https://mariecolvinnetwork.org/en/
مؤسسة وسائل الإعلام في أفريقيا الغربية ■ http://www.mfwa.org/
Pointer ■ http://www.poynter.org
مركز بوليتزر ■ http://pulitzercenter.org/
مراسلون مدربون على حماية زملائهم ■ https://risctraining.org/
مراسلون بلا حدود ■ http://en.rsf.org
صندوق روري بيك ■ http://www.rorypecktrust.org
حرية التعبير ■ free-expression
مركز وسائل الإعلام والحرية الثقافية ■ http://www.skeyesmedia.org/en/home

مشاريع اليونسكو/ البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات بشأن سلامة الصحفيين (2009 ـ 2017)

السنة	العنوان	الإقليم	البلد	الميزانية بالدولارات الأمريكية
2009	بناء القدرات المهنية لمراسلي وسائل الإعلام في كينيا	أفريقيا	كينيا	20,000
2009	تعزيز أمن المعلومات	آسيا والمحيط الهادي	إقليمي	36,000
2009	دورة تدريبية في مجال السلامة للعاملين في وسائل الإعلام في غزة عن طريق شبكة "معان"	المنطقة العربية	فلسطين	26,000
2009	إنشاء شبكة لسلامة المعلومات لتوفير تدريب إعلامي عالي الجودة	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	32,200
2009	الصحافة الاستقصائية للصحفيين من المكسيك وأمريكا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	35,000
2010	تدريب المذيعين في المجتمعات المحلية بإقليم بونتلاند	أفريقيا	الصومال	12,700
2010	رصد الحقوق الإعلامية والدفاع عنها في منطقة المحيط الهادي	آسيا والمحيط الهادي	إقليمي	30,000
2010	تعزيز نوادي الصحافة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية	آسيا والمحيط الهادي	باكستان	33,000
2010	تحسين ورصد حرية الصحافة في منطقة الأنديز	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	15,000
2011	تعزيز سلامة الصحفيين وحمايتهم في شرق أفريقيا (المادة 19 كينيا وشرق أفريقيا	أفريقيا	إقليمي	24,000
2011	تعزيز تدفق المعلومات الإنسانية من خلال وسائل الإعلام في الصومال وبين المجتمعات المحلية الصومالية المشردة	أفريقيا	الصومال	19,000
2011	رابطة الصحفيين الأفارقة: حملة إصلاح قانون وسائل الإعلام في شرق أفريقيا	أفريقيا	إقليمي	26,000
2011	الهند: تعزيز سلامة الصحفيين ومبادرات رصد الحقوق الإعلامية في المناطق المعرضة للتمرد في الهند	آسيا والمحيط الهادي	الهند	30,000
2011	تدريب الصحفيين الناطقين باللغة الكازاخستانية في قضايا القذف والتشهير	آسيا والمحيط الهادي	كازاخستان	19,000
2011	مساعدة: تدريب الصحفيين في التوعية القانونية في عصر تحويل وسائل الإعلام	آسيا والمحيط الهادي	إقليمي	30,000
2011	التدريب في مجالات السلامة والقانون والحصول على المعلومات والتنظيم الذاتي للصحفيين العاملين في المناطق بالغة الخطورة	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إكوادور	21,600
2011	التدريب في مجال الوسائط المتعددة لصحفيين من المكسيك وأمريكا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	16,000
2011	بناء قدرات الترويج لحرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	Arab Region	إقليمي	29,700
2011	التدريب في مجال الصحافة المراعية لأوضاع النزاع في كيركوك	Arab Region	العراق	17,000
2012	ليبريا: حماية وسائل الإعلام وسلامة الصحفيين	أفريقيا	ليبريا	14,000

2012	مؤتمر للبلدان الأمريكية في مجال سلامة الصحفيين والتصدي للإفلات من العقاب	أفريقيا	إقليمي	37,500
2012	تفادي أوجه التضارب بين القوانين التي تؤثر على عمل وسائل الإعلام	آسيا والمحيط الهادي	إقليمي	25,000
2012	الصحافة الاستقصائية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وآليات الدفاع عن النفس للصحفيين	أمريكا اللاتينية والكاريبي	كولمبيا	33,000
2012	بناء القدرات في وسائل الإعلام الفلسطينية في الإبلاغ المراعي للنزاعات	المنطقة العربية	فلسطين	18,000
2012	مشروع لوسائل الإعلام الدولية لتعزيز ونشر أفضل الممارسات والمسائل المتعلقة بالسلامة والإفلات من العقاب	دولي	دولي	30,000
2013	تعزيز حماية الصحفيين في نيجيريا	أفريقيا	نيجيريا	18,000
2013	إعداد آليات لسلامة الصحفيين في زمبابوي	أفريقيا	زمبابوي	14,000
2013	تعزيز الأمن والحماية للصحفيين في بوروندي	أفريقيا	بوروندي	14,000
2013	الارتقاء بسياسات وسائل الإعلام والأطر التنظيمية في جيبوتي	أفريقيا	جيبوتي	15,000
2013	تعزيز أمن الصحفيين في أوغندا لتحقيق حرية التعبير	أفريقيا	أوغندا	8,000
2013	بناء القدرات والتدريب في مجال السلامة للصحفيات	آسيا والمحيط الهادي	نيبال	13,000
2013	الارتقاء بفهم التعرض للصدمات النفسية باعتباره مسألة تخص سلامة الصحفيين	آسيا والمحيط الهادي	إقليمي	24,000
2013	تعزيز مشروع الحق في الحصول على المعلومات والاحتجاج ضد الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم القتل	آسيا والمحيط الهادي	باكستان	19,000
2013	التدريب في مجال السلامة لطلبة المعاهد الصحفية	المنطقة العربية	فلسطين	11,500
2013	تدريب العاملين في الصحافة الجزائرية المستقلة في المسائل المرتبطة بأمن الصحفيين	المنطقة العربية	Algeria	10,000
2013	مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز آليات معرفة القوانين والعدالة من أجل تحسين سلامة الصحفيين وحرية الصحافة في غواتيمالا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	غواتيمالا	11,000
2013	تعزيز وتقوية شبكة رابكوس لحماية الصحفيين	أمريكا اللاتينية والكاريبي	هندوراس	10,500
2013	الوقاية والتضامن لمكافحة العنف ضد الصحفيين ووسائل الإعلام	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	24,400
2014	تقييم سلامة الصحفيين افي ليبريا استناداً إلى مؤشرات سلامة الصحفيين لليونسكو	أفريقيا	ليبريا	15,000
2014	تقييم سلامة الصحفيين افي نيجيريا استناداً إلى مؤشرات سلامة الصحفيين لليونسكو	أفريقيا	نيجيريا	15,000
2014	تدريب مدربي إذاعات المجتمعات المحلية في البلدان التي تشهد نزاعات/ سلامة الصحفيين وثقافة السلام	أفريقيا	إقليمي	20,000
2014	تنمية المهارات وإعداد آليات للرصد لسلامة الصحفيين	أفريقيا	مالاوي	8,000
2014	سلامة الصحفيين في وسائل الإعلام المجتمعية	أفريقيا	زامبيا	8,000
2014	بناء القدرات لاتحاد الصحفيين في جنوب السودان فيما يخص الأخلاقيات والسلامة	أفريقيا	جنوب السودان	25,000

2014	حلقة عمل لبناء القدرات بشأن سلامة الصحفيين في جمهوريات آسيا الوسطى	آسيا والمحيط الهادي	كازاخستان	19,000
2014	تعزيز سلامة الصحفيين في فيتنام	آسيا والمحيط الهادي	فيتنام	13,000
2014	سلامة الصحفيين العاملين في البيئات المعادية في المناطق الريفية في باكستان	آسيا والمحيط الهادي	باكستان	14,000
2014	التدريب في مجال الأمن والتنمية عبر بوابة إلكترونية للصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية	آسيا والمحيط الهادي	باكستان	20,000
2014	تعزيز حرية وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت في الأردن من البحوث حتى الترويج	المنطقة العربية	الأردن	9,000
2014	تعزيز قدرات أعضاء منظمة حرية المعلومات والتعبير	المنطقة العربية	المغرب	12,000
2014	التدريب في مجال السلامة للصحفيين الدومينيكان	أمريكا اللاتينية والكاريبي	جمهورية الدومينيكان	15,000
2014	دورات إلكترونية مفتوحة مكثفة بشأن مسائل مرتبطة بحرية التعبير وسلامة الصحفيين في المكسيك	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	20,000
2014	تعزيز حري التعبير عبر الإنترنت في وسائل الإعلام المحلية والسلامة الإلكترونية للصحفيين	أمريكا اللاتينية والكاريبي	كولمبيا	15,000
2014	تطوير نظام التدريب في مجال السلامة عبر الإنترنت في المكسيك وأمريكا الوسطى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	19,000
2015	كوت ديفوار: بناء القدرات وتنفيذ آلية لرصد سلامة 40 صحفياً (50% منهم إناث) أثناء الفترة الانتخابية في كوت ديفوار	أفريقيا	كوت ديفوار	19,125
2015	تعزيز شبكات سلامة الصحفيين في سوازيلاند	أفريقيا	سوازيلاند	8,425
2015	تعزيز سلامة وحماية الصحفيات في البلدان التي تشهد أوضاع ما بعد النزاع في الجماعية الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى	أفريقيا	إقليمي	19,325
2015	تعزيز سلامة الصحفيين من خلال التدريب في مجال الأمن	آسيا والمحيط الهادي	باكستان	17,325
2015	إشراك الوكالات الحكومية في التصدي للإفلات من العقاب: مبادرة ترمي إلي تقليل ممارسة الرقابة الذاتية إلي أقل حد بين الصحفيين في نيبال	آسيا والمحيط الهادي	Nepal	19,325
2015	قياس القيم والممارسات والاتجاهات لمحرري الأخبار فيما يتعلق بالسلامة الصحفية والإفلات من العقاب في المكسيك، وباكستان، وبلغاريا، وتركيا، والهند، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.	دولي	دولي	18,325
2016	جنوب السودان: تنفيذ مؤشرات سلامة الصحفيين لليونسكو لتقييم وضع وسائل الإعلام في جنوب السودان.	أفريقيا	جنوب السودان	18,182
2016	تعزيز سلامة هيئات الإعلام والعاملين الطبيين التابعين لها في الصومال	أفريقيا	الصومال	7,273
2016	إقليمي: الحفاظ على سلامة وأمن الصحفيين في كينيا ورواندا والصومال	أفريقيا	إقليمي	21,818
2016	إقليمي: تدريب وسائل الإعلام في أفريقيا الوسطى في مجال سلامة الصحفيين أثناء الفترة الانتخابية	أفريقيا	إقليمي	15,455
2016	السودان: بناء القدرات للصحفيات في مجال السلامة بالسودان	الدول العربية	السودان	18,182
2016	كازاخستان: سلامة الصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية في مواصلة التقدم في الوصول إلى المعلومات	آسيا والمحيط الهادي	كازاخستان	9,091
2016	بنغلاديش: التوعية، والترويج، والعمل: تعزيز سلامة الصحفيين في بنغلاديش	آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	8,182

2016	مالديف: مشاورة وطنية بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب	آسيا والمحيط الهادي	مالديف	7,273
2016	فيتنام: إنفاذ القانون فيما يتعلق بحقوق الصحفيين المهنية في فيتنام	آسيا والمحيط الهادي	فيتنام	10,000
2016	تدريب القضاة وغيرهم من المهنيين القانونيين في الأمريكتين فيما يخص حرية التعبير	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	18,182
2016	باراغوي: تدريب القضاة في باراغواي على الوصول إلى المعلومات ومسألة الإفلات من العقاب	أمريكا اللاتينية والكاريبي	باراغواي	6,364
2016	إقليمي: تعزيز القدرات وإضفاء الطابع الديمقراطي على المعارف المتعلقة بآليات الحماية وحرية التعبير	أمريكا اللاتينية والكاريبي	إقليمي	13,636
2016	هندوراس : تعزيز المهارات والسلامة للعاملين في مجال الاتصالات وأعضاء شبكة رابكوس ألبرت	أمريكا اللاتينية والكاريبي	هندوراس	8,182
2016	مبادرة خاصة بشأن مؤشرات السلامة الصحفية	دولي	دولي	30,000
2016	شرح آلية رصد البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات للمجتمع المدني	دولي	دولي	20,000
2016	جمع أفضل الممارسات في الرصد، والإبلاغ وتعزيز حماية الصحفيين	دولي	دولي	30,000
2016	رسم خريطة لحرية وسائل الإعلام	دولي	دولي	27,273
2017	دعم تعزيز سلامة الصحفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية	أفريقيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	25,000
2017	مؤتمر بشأن تعزيز سلامة الصحفيين وحملة ضد الإفلات من العقاب في أفريقيا	أفريقيا	إقليمي	20,000
2017	كازاخستان: الإبداع من أجل بيئات آمنة في ظروف الحد من حرية التعبير	آسيا والمحيط الهادي	كازاخستان	7,500
2017	الإبلاغ في الوقت المناسب عن الكوارث الطبيعية (بما في ذلك التدريب في مجال سلامة الصحفيين)	آسيا والمحيط الهادي	توفالو	5,000
2017	تعزيز ظروف العمل الأكثر أمناً وحرية الصحافة للصحفيين في جنوب شرق آسيا	آسيا والمحيط الهادي	إقليمي	20,000
2017	تعزيز التوعية بسلامة وسائل الإعلام بين الصحفيين في مناطق مختارة بالفلبين	آسيا والمحيط الهادي	الفليبين	20,000
2017	بناء القدرات لقوات الأمن الأفغانية في مجال حرية التعبير وسلامة الصحفيين	آسيا والمحيط الهادي	أفغانستان	20,000
2017	بناء القدرات لوكالات إنفاذ القانون لضمان سلامة الصحفيين في فيتنام	آسيا والمحيط الهادي	فيتنام	10,000
2017	حقوق وسلامة الصحفيين والعاملين في مجال الاتصالات في المجتمعات المحلية في البرازيل	أمريكا اللاتينية والكاريبي	البرازيل	20,000
2017	سلامة الصحفيين في السلفادور	أمريكا اللاتينية والكاريبي	السلفادور	9,000
2017	مناهج ترويج دولية لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين	دولي	دولي	10,000
2017	دعم مؤتمرات اليونسكو المعنية بقضايا السلامة	دولي	دولي	53,078
2017	تدريب السلطات القضائية في أفريقيا في مجال حرية التعبير وسلامة الصحفيين من خلال الدورة الإلكترونية المفتوحة	أفريقيا	إقليمي	90,560

إن ما قد يبعث على اليأس هو ما يتردد عن الصحفيين الذين يتعرضون في جميع أرجاء العالم للاعتداءات، والضرب، والمضايقات، والحبس، وحتى القتل. إن أعداد هؤلاء الصحفيين رهيبة: ففي عام 2016، قُتل أكثر من 120 صحفياً في العالم، أي ما يقرب من ثلاثة صحفيين كل يوم. وخلال العقد الماضي، قُتل أكثر من 800 صحفي. ولم يُقدَّم إلى العدالة سوي قلة قليلة من القتلة.

وفي هذه الظروف، تقوم مجموعة واسعة من الشركات الإعلامية، والأفراد الصحفيين، والرابطات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية بالاستجابة لهذه الأوضاع من خلال مبادرات استباقية ناجحة لتعزيز حماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. وتتراوح هذه المبادرات بين الاستجابات المتواضعة على مستوى القواعد الشعبية والجهود التعاونية العالمية الضخمة.

يرد في هذا التقرير عدد من القصص ذات الصلة بالمبادرات المذكورة. ولا ينطوي التقرير على تجميع لإحصاءات، بل يتناول مجموعة مختارة من المبادرات الفعالة التي أطلق عدد كبير منها أصدقاء وزملاء الصحفيين الذين قُتلوا أثناء أداء عملهم. وتعد المشاريع التي تشملها هذه المبادرات بمثابة إرث يعكس مجموعة واسعة من الجهود الرامية إلى منع الصحفيين الآخرين من أن يلقوا نفس المصير. كما ترمي هذه المشاريع إلى أن تكون مصدر إلهام للآخرين من خلال تعريفهم بما يمكن عمله.

أمانة البرنامج الدولي لتنمية الاتصال
قسم حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام
ولعوالم لاصتالا عاطق ،وكسنوالي مات
UNESCO
7, place de Fontenoy
F-75352 Paris 07 SP
http://www.en.unesco.org/an-attack-on-one

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

9 789236 000664

الغلاف الأمامي: لارز شميدت (مدرِّب في مجال التصوير الصحفي بمنظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام) الصورة بإذن منظمة الدعم الدولي لوسائل الإعلام التصميم التخطيطي: www.geo-ltd.fr